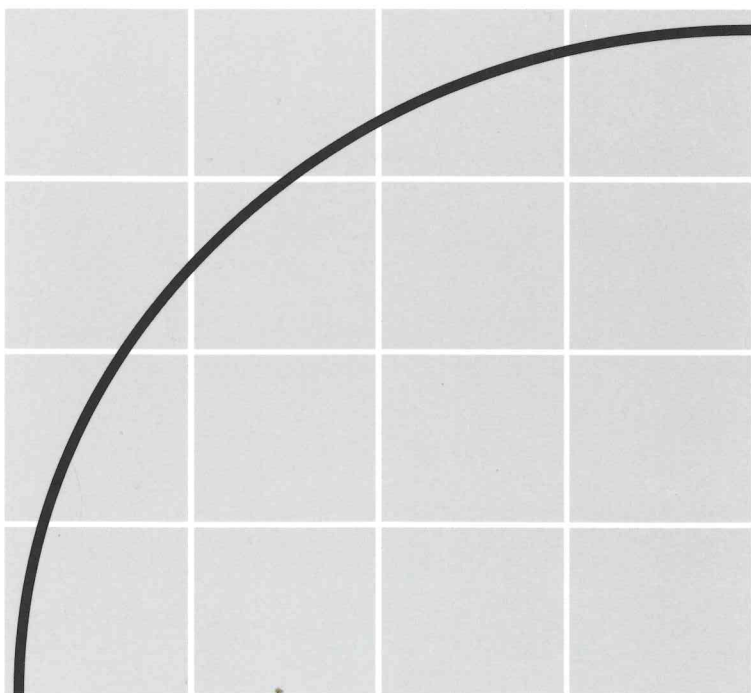


# المراقب الاقتصادي والاجتماعي



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)  
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني  
سلطة النقد الفلسطينية

تم إنجاز العدد بمساهمات من كوادر وموظفي:

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (المنسق العام: أروى ابو هشيش)  
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (المنسق: أمينة خصيب)  
سلطة النقد الفلسطينية (المنسق: شاكر صرصور)

المحرر: د. نعمان كنفاني

#### حقوق الطبع

حقوق الطبع محفوظة. لا يجوز نشر أي جزء من هذا المراقب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه بأي طريقة كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك إلا بموافقة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية.

© 2014 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

ص.ب. 19111، القدس وص.ب. 2426، رام الله

تلفون: +972-2-2987053/4

فاكس: +972-2-2987055

بريد إلكتروني: [info@mas.ps](mailto:info@mas.ps)

الصفحة الإلكترونية: [www.mas.ps](http://www.mas.ps)

© 2014 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

ص.ب. 1647، رام الله

تلفون: +972-2-2982700

فاكس: +972-2-2982710

بريد إلكتروني: [diwan@pcbs.gov.ps](mailto:diwan@pcbs.gov.ps)

الصفحة الإلكترونية: [www.pcbs.gov.ps](http://www.pcbs.gov.ps)

© 2014 سلطة النقد الفلسطينية

ص.ب. 452، رام الله

هاتف: +972-2-2409920

فاكس: +972-2-2409922

بريد إلكتروني: [info@pma.ps](mailto:info@pma.ps)

الصفحة الإلكترونية: [www.pma.ps](http://www.pma.ps)

#### للحصول على نسخ

الاتصال مع إدارة إحدى المؤسسات على العناوين المبينة أعلاه.

تم إعداد هذا التقرير بدعم مشكور من كل من:



صندوق الاستثمار الفلسطيني  
PALESTINE INVESTMENT FUND



الصندوق العربي للإستثمار  
الاقتصادي والاجتماعي

الصندوق العربي للإستثمار الاقتصادي والاجتماعي

أيلول، 2014

## تقديم

يصدر هذا العدد من المراقب الاقتصادي والاجتماعي الربيعي في أوقات عصيبة تمر على الشعب الفلسطيني جراء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وما أحدثه هناك من قتل وتشريد وتدمير غير مسبوق في فظاعته. ويسجل العدد التطورات في الاقتصاد الفلسطيني في الربع الأول من 2014، كما يتطرق إلى مواضيع أخرى ذات أهمية اقتصادية وإلى التطورات الأخرى ذات الصلة في فلسطين والإقليم والعالم في الفترة منذ صدور العدد السابق. إذن، إضافة إلى البيانات التي نجدها في كل عدد عن الوضع الاقتصادي والمستقاة من تقارير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية، يحتوي هذا العدد على عدة صناديق تتطرق إلى تلك المواضيع والتطورات. في هذا السياق، كان من المناسب أن نخصص صندوقاً للأثر الاقتصادي للعدوان الإسرائيلي الذي بدأ في 8 تموز، أي أثناء الربع الثالث من هذا العام، ولكن كون الوضع ما زال متحركاً، حيث أن العدوان ما زال مستمراً حتى كتابة هذه المقدمة، ونظراً لأن هناك جهات متعددة تعمل على إعداد تقارير عن أثر استمرار الحصار والعدوان على قطاع غزة، بما فيها مؤسساتنا الثلاث كل في مجال اختصاصها، استبقاً للحاجة إلى تحديد احتياجات ومستلزمات الإغاثة وإعادة الإعمار، فقد رأينا تأجيل التطرق إلى أثر العدوان على الاقتصاد الفلسطيني إلى عدد لاحق. إلا أننا نضمن هذا العدد صندوقاً عن أثر العدوان على الاقتصاد الإسرائيلي نفسه، حيث هناك مؤشرات أولية لانعكاسات ذلك على الموازنة الإسرائيلية للعام 2015 والتي يجري إعدادها في هذا الوقت من السنة، والتي تبين أن هذه الحرب التي الحقت بالفلسطينيين خسائر جسيمة في الأرواح والممتلكات، قد أثرت أيضاً على الجهة المعتدية في نواح عدة سيكون لها انعكاسات اقتصادية واجتماعية لا يمكن إغفالها، نكتفي هنا بالإشارة إلى وجودها دون توثيقها بالتفصيل.

نأمل أن يصدر العدد القادم ويكون العدوان الإسرائيلي المستمر، والمتمثل باستمرار الاحتلال والحصار والعمليات العسكرية، قد انتهى إلى غير رجعة بما يسمح لهذا الجهد أن يخدم صياغة تنبؤات عن مسار الاقتصاد الفلسطيني في جو يسوده قدر أقل من عدم اليقين.

جهاد الوزير  
محافظ سلطة النقد الفلسطينية

علا عوض  
رئيس الجهاز المركزي  
للإحصاء الفلسطيني

نبيل قسيس  
مدير عام معهد أبحاث السياسات  
الاقتصادية الفلسطينية



## المحتويات

1	1- الناتج المحلي الإجمالي
4	صندوق 1: تقديرات تكاليف العدوان على قطاع غزة على الاقتصاد الإسرائيلي
7	صندوق 2: أولويات "الربيع الاقتصادي" العربي
9	2- سوق العمل
9	1-2 القوى العاملة ونسبة المشاركة
12	2-2 البطالة
14	2-3 البطالة في أوساط خريجي الجامعات والمعاهد
15	2-4 الأجر وساعات العمل
16	2-5 إعلانات الوظائف الشاغرة
18	صندوق 3: خطة التنمية الوطنية: "بناء الدولة وتجسيد السيادة"
20	صندوق 4: قطاع الكهرباء في فلسطين: الواقع ومتطلبات الإصلاح
23	3- المالية العامة
24	1-3 الإيرادات والمنح
26	2-3 النفقات العامة
27	3-3 الفائض/العجز المالي
28	3-4 تراكم المتأخرات
28	3-5 إيرادات المقاصة (أساس الالتزام)
29	3-6 الدين العام الحكومي
30	صندوق 5: إجمالي الدين العام والمتأخرات: 40% من الناتج المحلي الإجمالي
31	4- القطاع المصرفي
35	2-4 مؤشرات أداء المصارف
36	3-4 متوسط أسعار الفائدة على الودائع والقروض
37	4-4 حركة المقاصة
37	4-5 الانتشار المصرفي
37	4-6 مؤسسات الإقراض المتخصصة
38	4-7 بورصة فلسطين
41	صندوق 6: هوامش الفائدة في الأراضي الفلسطينية: تباين كبير وارتفاع مضر
43	5- مؤشرات الاستثمار
43	1-5 تسجيل الشركات
44	2-5 رخص الأبنية في فلسطين
45	3-5 استيراد الإسمنت

45	4-5 تسجيل السيارات
46	5-5 النشاط الفندقي
47	صندوق 7: مكاسب السلام على الاقتصاد الإسرائيلي: 180 مليار شيكل سنوياً
48	صندوق 8: صندوق النقد الدولي في دراسة عن مكاسب السلام على الاقتصاد الفلسطيني:
48	السلام ليس بديلاً للمساعدات والإصلاح الاقتصادي
<b>49</b>	<b>6- الأسعار والقوة الشرائية</b>
49	1-6 أسعار المستهلك
50	2-6 أسعار الجملة والمنتج
51	3-6 أسعار تكاليف البناء والطرق
51	4-6 أسعار الصرف وتطور القوة الشرائية
53	صندوق 9: 33% من الأسر الفلسطينية غير آمنة غذائياً
54	صندوق 10: أطلس الفقر في فلسطين
<b>56</b>	<b>7- التجارة الخارجية</b>
56	1-7 الميزان التجاري
57	2-7 ميزان المدفوعات
58	3-7 وضع الاستثمار الدولي والدين الخارجي
59	صندوق 11: الصادرات الإسرائيلية إلى فلسطين: محتوى تقني متدن وقيمة مضافة محدودة
62	صندوق 12: ادخال النشاطات غير المشروعة في حساب الناتج المحلي الإجمالي
<b>63</b>	<b>المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة للأعوام 2000-2013</b>

## الملخص التنفيذي

النقدي) من 1.3 مليار شيكل في الربع الأول 2013 إلى 446 مليون شيكل في الربع الأول 2014. وعلى صعيد آخر، انخفضت المساعدات الدولية خلال الربع الأول 2014 بمقدار 20% مقارنة بالربع السابق، وبنحو 60% مقارنة بالربع المناظر 2013. وهو ما انعكس في انخفاض فائض الموازنة بعد المنح والمساعدات إلى 309 مليون شيكل على الأساس النقدي. وعند أخذ قيمة المتأخرات بعين الاعتبار (560 مليون شيكل) يتحول هذا الفائض على الأساس النقدي إلى عجز بنحو 251 مليون شيكل على أساس الالتزام.

**القطاع المصرفي:** ارتفع إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة من القطاع المصرفي الفلسطيني خلال الربع الأول من العام 2014 بنسبة 4.4% مقارنة مع الربع السابق من العام 2013، وبنسبة 14.7% مقارنة مع الربع المناظر، ليبلغ نحو 4,675.5 مليون دولار. وقد هيمنت القروض الاستهلاكية على الحصة الأكبر من تسهيلات البنوك وبلغت 26.8%. بالمقابل، ارتفعت ودائع الجمهور خلال الربع الأول 2014 بنحو 1.8% مقارنة مع الربع السابق وبنسبة 9.6% مقارنة مع الربع المناظر، لتصل إلى 8,454.4 مليون دولار. أما على صعيد الأرباح فقد ارتفع صافي دخل المصارف نهاية الربع الأول 2014 إلى 40.5 مليون دولار، مقارنة بنحو 30.3 مليون دولار في الربع السابق.

**بورصة فلسطين:** بلغ عدد الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين خلال الربع الأول من العام 2014 نحو 76.4 مليون سهم، مسجلاً انخفاضاً بنسبة 11% مقارنة مع الربع الرابع من العام 2013، بينما ارتفعت قيمة الأسهم المتداولة بنسبة 15% عن الربع السابق، وبلغت نحو 166 مليون دولار. أما بالنسبة لمؤشر القدس فقد أغلق عند 548.37 نقطة في نهاية الربع الأول من العام 2014، متقدماً بـ 6.92 نقطة عن إغلاق الربع الرابع من العام 2013

**مؤشرات الاستثمار:** يلاحق المراقب ظروف الاستثمار عبر أربعة مؤشرات هي:

**الناتج المحلي الإجمالي:** بلغ الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الأول من العام 2014 نحو 3,015.1 مليون دولار، مسجلاً انخفاضاً بنسبة 0.6% مقارنة مع الربع الرابع 2013، وارتفاعاً بنسبة 7.1% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2013. أما حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول من العام 2014 فقد هبطت بنسبة 1.4% مقارنة مع الربع السابق، ولكنها ارتفعت بمقدار 4.0% مقارنة مع الربع المناظر لعام 2013. وبالعلاقة مع الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي، فإن قيمة الإنفاق الاستهلاكي النهائي خلال الربع الأول 2014 بلغت نحو 111% من الناتج المحلي.

**سوق العمل:** ارتفع عدد العاملين في الأراضي الفلسطينية المحتلة بنحو 33 ألف عامل بين الربع الرابع 2013 والربع الأول 2014. وبنحو 64 ألف عامل مقارنة بالربع المناظر من العام 2013. وتوزع العاملون حسب مكان العمل إلى 60% في الضفة الغربية و28% في قطاع غزة، و12% في إسرائيل والمستعمرات. ومن جانب آخر، ارتفع معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى 26.2% خلال الربع الأول 2014 مقارنة مع 25.2% خلال الربع الرابع 2013، و23.9% خلال الربع الأول 2013. أما فيما يتعلق بمتوسط الأجر اليومي فيلاحظ ثباته للعاملين في الضفة الغربية وإسرائيل والمستعمرات بين الربع الرابع 2013 والأول 2014، في حين انخفض للعاملين في قطاع غزة بمقدار 4.4%. وبالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2013، يلاحظ ارتفاع متوسط أجر العاملين في الضفة الغربية بمقدار 1.6% وبنحو 8.9% للعاملين في إسرائيل والمستعمرات، بينما انخفض متوسط أجر العاملين في قطاع غزة بمقدار 5.7% خلال نفس الفترة.

**المالية العامة:** شهد صافي الإيرادات المحلية ارتفاعاً ملحوظاً خلال الربع الأول 2014 بمقدار 19% مقارنة مع الربع السابق، وبأكثر من 50% مقارنة بالربع المناظر. بالمقابل، شهدت النفقات العامة ارتفاعاً بنحو 11% مقارنة بالربع السابق، وبنحو 2% مقارنة بالربع المناظر. وأدى ذلك إلى انخفاض العجز الكلي للموازنة قبل المساعدات (على الأساس

**الأسعار والقوة الشرائية:** سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك ارتفاعاً خلال الربع الأول 2014 بنسبة 0.64% مقارنة بالربع الرابع من العام 2013، و2.2% خلال العام بين الربعين المتناظرين. من ناحية أخرى، تراجعت القوة الشرائية للدولار والدينار في الأراضي الفلسطينية بنحو 1.5% خلال الربع الأول 2014 مقارنة بالربع السابق و7.8% بين الربعين المتناظرين. وجاء هذا نتيجة تضخم الأسعار وتراجع سعر صرف الدولار والدينار تجاه الشيكول.

**الميزان التجاري وميزان المدفوعات:** بلغ عجز الميزان التجاري للسلع المرصودة 1,036 مليون دولار خلال الربع الأول من العام 2014. أما عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات فقد بلغ نحو 419.5 مليون دولار خلال الربع الأول من العام 2014، ويمثل هذا العجز 11.2% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. وسجل العجز في الحساب الجاري في الربع الأول ارتفاعاً بنحو 14.6% مقارنة مع الربع السابق، وبنسبة 74.2% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2013. وقد جاء هذا نتيجة عجز في الميزان التجاري مقابل فائض في ميزان دخل عناصر الإنتاج في الخارج الذي تولّد أساساً من دخل العمال الفلسطينيين في الخارج بمقدار 411.2 مليون دولار. كما كان هناك فائض في ميزان التحويلات الجارية بمقدار 558.2 مليون (معظمها من مساعدات الدول المانحة).

**وضع الاستثمار الدولي والدين الخارجي:** بلغ إجمالي أرصدة الأصول الخارجية للاقتصاد الفلسطيني المستثمرة في الخارج حتى نهاية الربع الأول من العام 2014 نحو 6,318 مليون دولار. وشكل الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج منها 5.5% فقط واستثمارات الحافظة في الخارج 21.2%. بالمقابل، بلغ إجمالي أرصدة الخصوم الأجنبية على فلسطين حوالي 4,977 مليون دولار، شكل منها الاستثمار الأجنبي المباشر في فلسطين 50.3%. من ناحية أخرى، وصل إجمالي رصيد الدين الخارجي على فلسطين حوالي 1,718 مليون دولار، وشكل منها الدين على قطاع الحكومة العامة 64.4%. أما حصة القطاع المصرفي من الدين الخارجي فلقد بلغت 32.1%.

**تسجيل الشركات:** بلغ عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية خلال الربع الأول من العام الحالي 440 شركة، بزيادة 159 شركة مقارنة مع الربع السابق. وبلغت قيمة إجمالي رؤوس الأموال للشركات الجديدة المسجلة حوالي 59 مليون دينار أردني، بانخفاض مقداره 42% مقارنة مع الربع السابق.

**رخص الأبنية واستيراد الاسمنت:** ارتفع عدد رخص البناء في الأراضي الفلسطينية بمقدار 7.2% خلال الربع الأول من العام 2014 مقارنة بالربع الأول من العام 2013. كما ارتفع عدد الوحدات السكنية المرخصة (الجديدة والقائمة منها) خلال الربع الأول من العام 2014 ليصل إلى 4,646 وحدة سكنية مقارنة مع 4,208 وحدة سكنية خلال الربع الأول من العام 2013. وعلى صعيد آخر، ارتفعت كمية الاسمنت المستوردة إلى الأراضي الفلسطينية بنسبة 37% بين الربعين المتناظرين، ولكن الاسمنت المستورد إلى غزة ظل متواضعا جدا بسبب استمرار الحظر الإسرائيلي على دخول مواد البناء إلى قطاع غزة، حيث بلغ خلال الربع الأول 5.6 ألف طن فقط، وكان أقل مما استورده القطاع في الربع السابق (11.8) والربع المناظر (13.1).

**تسجيل السيارات:** بلغ عدد السيارات الجديدة والمستعملة التي سُجّلت في الضفة الغربية خلال الربع الأول من هذا العام 3,764 سيارة. ويمثل هذا انخفاضاً بنسبة 3.1% مقارنة مع الربع الرابع من العام 2013، وارتفاعاً بنحو 9.6% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2013. ويذكر أن حوالي نصف السيارات المسجلة خلال الربع الأول 2014 سيارات مستعملة مستوردة من الخارج.

**النشاط الفندقية:** وصل عدد الفنادق العاملة في الضفة الغربية 116 فندقاً في نهاية الربع الأول من العام 2014 مقارنة مع 113 فندقاً في نهاية الربع الرابع من عام 2013. وقد بلغ عدد النزلاء في فنادق الضفة الغربية خلال الربع الأول 2014 ما مجموعه 149,526 نزياً، أقاموا 361,711 ليلة مبيت. وبالمقارنة مع الربع الأول من العام 2013 سجل عدد النزلاء ارتفاعاً بنسبة 24.1%، في حين انخفض بنسبة 21.7% مقارنة مع عدد نزلاء الربع السابق 2013.

**خطة التنمية الوطنية: "بناء الدولة وتجسيد السيادة":** يتناول هذا الصندوق خطة التنمية الوطنية 2014-2016، التي أطلق عليها اسم "خطة بناء الدولة وتجسيد السيادة". يتطرق الصندوق أولاً إلى منهجية الخطة والقطاعات الأربعة الرئيسية في الخطة وأهم التوجهات الإستراتيجية فيها. وهذه القطاعات هي: قطاع التنمية والتشغيل، قطاع الحكم الرشيد وبناء المؤسسات، قطاع التنمية والحماية الاجتماعية وقطاع البنية التحتية. ويراجع الصندوق الإطار المالي للخطة الذي تم وضعه على أساس سيناريو هين: سيناريو أساس يتوقع استمرار الأوضاع الحالية دون تغيير من الناحية السياسية والاقتصادية. وسيناريو آخر أكثر تفاؤلاً يفترض تخفيف القيود الإسرائيلية وإتاحة الفرصة أمام الاقتصاد الفلسطيني لاستغلال الموارد الكامنة في المناطق "ج". وتحدد الخطة الحاجة للمساعدات الدولية لتمويل الإنفاق التطويري والتشغيلي خلال السنوات الثلاث. وتزيد المساعدات الدولية اللازمة للخطة بمقدار 40% تقريباً عن المبلغ الذي تم الحصول عليه للإنفاق التطويري خلال السنوات الثلاث السابقة 2011-2013. كما أن ما تتوقعه الخطة من مساعدات للإنفاق الجاري خلال السنوات الثلاث القادمة يزيد بمقدار 50% عن ما تم الحصول عليه فعلياً في السنوات الثلاث السابقة.

**قطاع الكهرباء في فلسطين: الواقع ومتطلبات الإصلاح:** يستعرض هذا الصندوق أهم النقاط التي تطرقت لها ورقة خلفية أعدها معهد "ماس" لجلسة الطاولة المستديرة الحوارية تحت عنوان "قطاع الكهرباء في فلسطين: الواقع ومتطلبات الإصلاح". يتناول الصندوق عدة جوانب بما فيها الإطار القانوني الذي ينظم قطاع الكهرباء في الأراضي الفلسطينية، كمية الكهرباء المتاحة، مشاكل وكميات توليد الطاقة، النقل، شركات توزيع الكهرباء، الفاقد، فاتورة الاستيراد، والأسعار والتحديات التي تواجه هذا القطاع. كما تتطرق الورقة إلى أهم الجهود والمبادرات والخطط المستقبلية لتحسين قطاع الكهرباء ومنها، إطلاق شركة النقل الوطنية، وإنشاء محطات توليد محلية.

**إجمالي الدين العام والمتأخرات في فلسطين: 40% من الناتج المحلي الإجمالي:** يستعرض هذا الصندوق تقريراً لصندوق النقد الدولي تناول موضوع المتأخرات والدين العام في فلسطين. يذكر التقرير أن ارتفاع المساعدات الخارجية

**مواضيع الصناديق في هذا العدد:** يحتوي هذا العدد من المراقب على 12 صندوق يناقش كل منها موضوعاً محدداً على النحو التالي:

**تقديرات تكاليف العدوان على قطاع غزة على الاقتصاد الإسرائيلي:** يتناول هذا الصندوق التقديرات المتباينة التي وضعتها المصادر الإسرائيلية للتكاليف المباشرة للعدوان الأخير على قطاع غزة على الاقتصاد الإسرائيلي. وتتراوح هذه التقديرات بين 0.5% و1.5% من الناتج المحلي الإجمالي في إسرائيل (نحو 5 إلى 18 مليار شيكل). ويتناول الصندوق أيضاً تقديرات الجيش الإسرائيلي لتكاليف العمليات الحربية خلال 37 يوماً، وأثار الحرب المباشرة على قطاع السياحة وعلى معدل النمو والبطالة. كما يحلل الصندوق عجز الموازنة الحكومية الذي يتوقع أن يرتفع بشكل ملحوظ خلال العام الحالي، والذي ينتظر أن يبلغ في العام القادم ضعف المعدل الذي كانت الحكومة تأمل تحقيقه قبل أن تقرر حوض غمار العدوان.

**أولويات "الربيع الاقتصادي" العربي:** يستعرض هذا الصندوق نتائج استبيان أجراه صندوق النقد الدولي شمل نحو 300 شخص من صانعي القرار السياسي ورجال الأعمال وممثلي المجتمع المدني والوسط الأكاديمي في الدول العربية، لتقصي "الأولويات الاقتصادية التي يتوجب التركيز عليها في المنطقة العربية". يتطرق الاستبيان إلى اختيار الأولويات في العلاقة مع أربعة مجالات رئيسية: أولويات السياسة الاقتصادية الكلية، طرق زيادة فرص العمل أمام الشباب، أساليب تحقيق الحوكمة الرشيدة، وأخيراً الأولويات التي يتوجب التركيز عليها لتأسيس مناخ مناسب للأعمال. وقد ركزت إجابات المبحوثين على أهمية توفر رؤية اقتصادية تقوم على أرضية حوار مجتمعي وتوافق آراء بظل قيادة رشيدة و متمكنة على صعيد السياسة الاقتصادية. أما عند الحديث عن فرص العمل، فقد شددت الإجابات على أهمية إعادة تحديد دور الدولة في هذا المجال. كما أكدت على ضرورة إصلاح النظام التعليمي لخلق توافق بين المهارات المكتسبة في التعليم وحاجات سوق العمل. أخيراً، وفيما يتعلق بتحسين مناخ الأعمال، ركزت الإجابات على ضرورة تعزيز المنافسة وإصلاح أنظمة وأساليب الدعم، إلى جانب إصلاح قوانين الإفلاس وتحسين فرص التمويل والاقتراض.

هذا كله من شأنه زيادة الناتج المحلي بـ 180 مليار شيكل بعد عشرة سنوات من توقيع الاتفاق. الثاني، مكاسب في الموازنة الحكومية من خلال زيادة إيرادات الموازنة الناتجة عن زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتخفيض الإنفاق العسكري وتقليص الإنفاق على المستعمرات، وهو ما سيؤدي إلى تحسن بالموازنة بمقدار 67 مليار شيكل.

**صندوق النقد الدولي في دراسة عن مكاسب السلام على الاقتصاد الفلسطيني: السلام ليس بديلاً عن المساعدات والإصلاح الاقتصادي:** يتناول هذا الصندوق دراسة لصندوق النقد الدولي تتحدث عن المكاسب الاقتصادية التي يمكن أن تتحقق للدولة الفلسطينية في حال حدوث سلام مع إسرائيل. وتبني الدراسة تقديرات المكاسب على مجموعة من الفرضيات منها، رفع تدريجي للقيود الإسرائيلية على حركة العمل والبيضاء، استمرار العمل بالترتيبات النقدية السائدة، وعدم زيادة أعداد العمال الفلسطينيين في إسرائيل والمستعمرات. تتوصل الدراسة إلى أن أداء الاقتصاد الفلسطيني سوف يتحسن بشكل ملحوظ تحت هذه الفرضيات، وأن الناتج المحلي الإجمالي سوف ينمو على معدل 6% في العام 2013 وعلى معدل 10% في المدى المتوسط، حيث أن هذا سيقود إلى زيادة في إيرادات الموازنة العامة، بينما سيظل معدل البطالة مرتفعاً. وتؤكد الدراسة أنه على الرغم من أن السلام شرط ضروري لا غنى عنه إلا أنه ليس بديلاً عن المساعدات الخارجية وعن ضرورة الإصلاح الاقتصادي.

**33% من الأسر الفلسطينية غير آمنة غذائياً:** يستعرض هذا الصندوق التقرير السنوي، الذي نشر مؤخراً، عن حالة الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية للعام 2013. يشير التقرير أن مستويات انعدام الأمن الغذائي بين الأسر الفلسطينية ما تزال مرتفعة وتصل إلى 33%، وهو ما يعني أن 1.6 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية. ويشير التقرير إلى التفاوت في نسب الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، إذ تصل هذه النسبة في القطاع إلى 57%، وهو ما يعادل ثلاثة أضعاف النسبة في الضفة (19%). كذلك، يدل التقرير إن عائلات اللاجئين في قطاع غزة تتمتع بنسبة أمان أعلى مقارنة بغير اللاجئين (54% مقارنة مع 63% لغير اللاجئين). وتجدر الملاحظة أن هذه الأرقام سابقة على

للموازنة في العام 2013 سمح للحكومة بتسديد متأخرات الرواتب وتقليص الدين العام. أما متأخرات الحكومة لصندوق التقاعد الحكومي وللموردين المحليين، فقد شهدت ارتفاعاً كبيراً خلال السنة، مما أدى إلى تراكم متأخرات بلغت 1.7 مليار شيكل (4% من الناتج المحلي الإجمالي). وعند إضافة المتأخرات لصالح شركة الكهرباء الإسرائيلية، ومبالغ المقاصة المدفوعة مسبقاً، يرتفع إجمالي قيمة المتأخرات بمقدار 1.9 مليار شيكل. ويتوصل التقرير إلى أن إجمالي الدين الحكومي وصافي تراكم المتأخرات على الحكومة الفلسطينية بلغ 16.9 مليار شيكل (أو نحو 40% من الناتج المحلي الإجمالي) مع نهاية 2013.

**هوامش الفائدة في الأراضي الفلسطينية: تباين كبير وارتفاع مضر:** يتناول هذا الصندوق هامش الفائدة (spread)، أي الفرق بين سعر الفائدة الدائنة الذي تتقاضاه المصارف على القروض، وسعر الفائدة المدينة الذي تدفعه المصارف على الودائع. وهذا الهامش هو واحد من أهم مؤشرات القطاع المالي للدلالة على فعالية الوساطة المصرفية. يرتفع هذا الهامش مع ارتفاع تكاليف الوساطة المصرفية، ويتأثر بشكل رئيسي بتركيبة السوق والتكاليف التشغيلية ومخاطر الائتمان المختلفة، بما فيها المخاطر السياسية. هناك ثلاثة هامش للفوائد في الأراضي الفلسطينية المحتلة نظراً لوجود ثلاث عملات رئيسية في التداول (الشيكال والدينار والدولار). ويلاحظ بشكل عام ارتفاع هامش الفائدة على العملات الثلاث المتداولة في الاقتصاد الفلسطيني مقارنة مع الهوامش المناظرة في الدول الأم لتلك العملات. كما يلاحظ وجود فوارق كبيرة بين هامش الفائدة على العملات المختلفة، إذ أن الهامش منخفض نسبياً على الدولار مقارنة مع هامش الفائدة على الشيكال.

**مكاسب السلام على الاقتصاد الإسرائيلي: 180 مليار شيكل سنوياً:** يستعرض هذا الصندوق دراسة قام بإعدادها فريق من الاقتصاديين الإسرائيليين عن المكاسب الاقتصادية، التي يمكن لإسرائيل أن تجنيها إثر تحقيق السلام مع الفلسطينيين. وتقسم الدراسة هذه المكاسب إلى نوعين. الأول، مكاسب على شكل زيادة في الناتج المحلي الإجمالي من خلال تحفيز الصادرات إلى الدول العربية والإسلامية، وزيادة أعداد السياح إلى إسرائيل بأكثر من الضعف، وتضاعف الاستثمارات الأجنبية.

الفلسطينية هي صادرات ذات محتوى تقني متدن أو متدن متوسط (73% من الصادرات)، وأن إجمالي القيمة المضافة المحققة من هذه الصادرات للاقتصاد الإسرائيلي تتراوح بين 6.1 مليار شيكل و8.9 مليار شيكل (بناءً على تقديري الحد الأدنى والأقصى)، وهذه لا تمثل أكثر من 0.8%-1.2% من قيمة الإنتاج في إسرائيل في 2012.

**إدخال النشاطات غير المشروعة في حساب الناتج المحلي الإجمالي:** يستعرض هذا الصندوق قرار جهاز الإحصاء الوطني في إيطاليا البدء بأخذ قيم المخدرات والكحول والسجائر المهربة، بالإضافة إلى الدعارة والسمررة غير الشرعية، بالاعتبار عند حساب قيمة الناتج المحلي الإجمالي في البلاد بدءاً من مطلع شهر تشرين الأول القادم. وقد أثار هذا القرار موجة من ردود الفعل بين مراكز الإحصاء في العالم، ولا سيما في الاتحاد الأوروبي الذي يسعى جاهداً إلى توحيد أنظمة الحساب في الدول المختلفة للاتحاد، نظراً لأن قيمة الناتج المحلي الإجمالي تحدد مقدار مساهمة كل دولة في موازنة الاتحاد الأوروبي ومقدار المساعدات التي تحصل عليها كل دولة. ورغم إقرار جهاز الإحصاء الإيطالي بصعوبة قياس النشاطات غير الشرعية، إلا أن خبراء الجهاز يقولون أن الأمر ليس مستحيلاً، خاصة أن إيطاليا كانت رائدة في إدماج "النشاطات السوداء" (أي الصفقات المشروعة التي تعقد ولكن التي لا يجري إبلاغ مصلحة الضرائب عنها) في حساب الناتج المحلي الإجمالي في ثمانينات القرن الماضي. ويعرض الصندوق إلى الزيادات المحتملة في قيمة الناتج المحلي عند اخذ النشاطات غير المشروعة بعين الاعتبار

العدوان الأخير على قطاع غزة الذي ما زال مستمرا عند إعداد المراقب للطباعة، والذي لا بد أنه أدى إلى تدهور كبير وغير مسبوق في مؤشرات الأمن الغذائي هناك.

**أطلس الفقر في فلسطين:** يتناول هذا الصندوق تقريراً جديداً للبنك الدولي بعنوان "المشاهدة خير برهان: الفقر في الأراضي الفلسطينية". ويقوم التقرير على تحليل "أطلس الفقر" الذي وضعه البنك بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. ويرمي "أطلس الفقر" إلى توفير خرائط واضحة ومفصلة للتباين في انتشار الفقر في الأجزاء المختلفة من البلاد وفي أوساط التجمعات السكانية المتعددة، إلى جانب التباين في توزيع الموارد والثروات. وتكمن أهمية مثل هذا الأطلس في أنه يساعد صانعي السياسات على تصميم برامج تستهدف محاربة الفقر على مستوى المناطق الجغرافية والتجمعات السكانية المختلفة في البلاد. وهو مهم بشكل خاص في الدول التي تعاني من تباين في مستويات التطور بين مناطقها المختلفة ومنها فلسطين المحتلة. وقد توصل أطلس الفقر إلى أن نسب الفقر الأعلى في الأراضي الفلسطينية تتركز في التجمعات السكانية في جنوب الخليل، والتجمعات في قطاع غزة، حيث وصلت نسبة الفقر في بعض تجمعات جنوب الخليل إلى حوالي 80%.

**الصادرات الإسرائيلية إلى فلسطين: محتوى تقني متدن وقيمة مضافة محدودة:** يتناول هذا الصندوق دراسة نشرت في دورية "التطورات الاقتصادية الأخيرة" التي يصدرها البنك المركزي الإسرائيلي. تهدف الدراسة إلى تقدير أهمية التجارة مع الأراضي الفلسطينية بالنسبة للاقتصاد الإسرائيلي. توصلت الدراسة إلى أن صادرات إسرائيل إلى الأراضي



## 1- الناتج المحلي الإجمالي

تعادل تقريباً معدل نمو الناتج الكلي مطروحاً منه معدل نمو السكان) في الربع الأول 2014 انخفاضاً بمقدار 1.4% مقارنة بالربع الرابع من العام 2013، ونموً بمقدار 4.0% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2013. وكما في السابق فإن نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد ارتفع بنسبة 7% تقريباً في الضفة، في حين انخفض بنسبة 4% في قطاع غزة بين الربعين المتناظرين.

ويلاحظ أن حصة الفرد في قطاع غزة انخفضت مقارنة بالربع السابق والربع المناظر (بمقدار 3.5% و 4.3% على التوالي).

شهد الناتج المحلي الإجمالي انخفاضاً خلال الربع الأول من العام 2014 بنسبة 0.6% مقارنة بالربع الرابع من العام 2013. ولكن، نظراً لأن الإنتاج الوطني يتأثر بقوة بالتحويلات الموسمية، فإن الاقتصاديين يحدون أن تتم مقارنة الناتج المحلي الإجمالي بين الفصول المتناظرة وليس بين الفصول المتلاحقة. وعلى أرضية هذه التوصية نجد أن الناتج المحلي الإجمالي ازداد على معدل 7.1% في الربع الأول 2014 مقارنة بالربع الأول 2013 (انظر الجدول 1.1). ويلاحظ أن الزيادة هذه جاءت بمجملها في الضفة الغربية، ذلك لأن الناتج الإجمالي انخفض في قطاع غزة بمقدار 1% تقريباً. من جهة أخرى، شهدت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (وهي

جدول 1-1: الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2010)

2014	2013				المؤشر
	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	
3,015.1	3,034.2	3,023.7	3,034.6	2,814.4	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)
2,314.9	2,314.6	2,287.2	2,295.6	2,106.8	- الضفة الغربية*
700.2	719.6	736.5	739.0	707.6	- قطاع غزة
709.8	719.6	722.5	730.5	682.5	ن.م.ج للفرد (دولار)
922.4	928.4	923.6	933.2	862.2	- الضفة الغربية*
402.9	417.5	431.0	436.2	421.2	- قطاع غزة

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2014، إحصاءات الحسابات القومية، رام الله-فلسطين.

البيانات أولية وعرضة لمزيد من التنقيح.

(\* ) البيانات باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.

نقطة، بالمقابل ارتفعت حصة تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات بمقدار 3.8 نقطة والخدمات بمقدار نصف نقطة مئوية. (أنظر الجدول 2.1)

أما بالنسبة لبنية الناتج المحلي الإجمالي بين الربع الأول 2014 والربع المناظر من العام 2013 فيمكن ملاحظة انخفاض في حصة التعدين والصناعة التحويلية بمقدار 1.5 نقطة مئوية، وانخفاض في حصة قطاع الإنشاءات بمقدار 2.1

جدول 2-1: التوزيع المئوي لمساهمات الأنشطة

في الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين\* (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2010)

2014	2013				النشاط الاقتصادي
	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	
3.2	4.1	3.6	3.8	3.4	الزراعة والحراثة وصيد الأسماك
14.3	15.0	17.3	17.1	15.8	التعدين، الصناعة التحويلية والمياه والكهرباء
0.3	0.4	0.4	0.4	0.3	التعدين واستغلال المحاجر
12.6	13.6	15.5	15.5	14.2	الصناعات التحويلية

2014	2013				النشاط الاقتصادي
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	
1.2	0.8	1.1	0.9	1.0	إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء
0.2	0.2	0.3	0.3	0.3	إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها
<b>9.0</b>	<b>11.4</b>	<b>10.2</b>	<b>11.5</b>	<b>11.1</b>	الإتشاءات
<b>21.1</b>	<b>18.2</b>	<b>18.4</b>	<b>17.3</b>	<b>17.3</b>	تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والدراجات النارية
<b>2.0</b>	<b>2.0</b>	<b>2.2</b>	<b>2.3</b>	<b>2.0</b>	النقل والتخزين
<b>3.4</b>	<b>3.3</b>	<b>3.3</b>	<b>3.3</b>	<b>3.6</b>	الأنشطة المالية وأنشطة التأمين
<b>5.0</b>	<b>5.1</b>	<b>5.4</b>	<b>5.4</b>	<b>5.4</b>	المعلومات والاتصالات
<b>19.6</b>	<b>19.2</b>	<b>18.4</b>	<b>19.0</b>	<b>19.1</b>	الخدمات
1.5	2.0	1.3	1.6	1.2	أنشطة خدمات الإقامة والطعام
4.0	3.6	3.9	3.7	4.0	الأنشطة العقارية والايجارية
0.9	0.8	0.8	1.0	1.0	الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية
0.9	1.2	0.8	0.6	0.6	أنشطة الخدمات الإدارية والخدمات المساندة
6.9	6.5	6.7	6.8	7.0	التعليم
3.1	3.0	3.0	3.1	3.2	الصحة والعمل الاجتماعي
0.5	0.6	0.4	0.4	0.3	الفنون والترفيه والتسلية
1.8	1.5	1.5	1.8	1.8	أنشطة الخدمات الأخرى
<b>11.4</b>	<b>11.4</b>	<b>11.4</b>	<b>11.5</b>	<b>12.6</b>	الإدارة العامة والدفاع
<b>0.1</b>	<b>0.1</b>	<b>0.1</b>	<b>0.1</b>	<b>0.1</b>	الخدمات المنزلية
-2.6	-2.5	-2.5	-2.5	-2.7	خدمات الوساطة المالية المقاسة بصورة غير مباشرة
5.6	5.3	5.9	5.2	5.6	الرسوم الجمركية
7.9	7.4	6.3	6.0	6.7	صافي ضريبة القيمة المضافة على الواردات
<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	المجموع (%)

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2014، إحصاءات الحسابات القومية، رام الله-فلسطين. البيانات أولية وعرضة لمزيد من التنقيح (\*). البيانات باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.

يعرض الجدول 1-3 قيمة الإنفاق على البنود الرئيسية المكونة للناتج المحلي الإجمالي خلال أرباع العام 2013 والربع الأول من العام 2014. وتجدر الملاحظة أن الجدول يعبر عن المتطابقة الأساسية في الحسابات القومية:

والأرقام بالنسبة للربع الأول من العام 2014 مقارنة بالربع الأول 2013 هي كالتالي:

الربع الأول 2013	الربع الأول 2014	مليار دولار (أسعار ثابتة 2010)
2.38	2.60	الاستهلاك الخاص
0.59	0.59	الاستثمار (التكوين الرأسمالي)
0.74	0.76	الاستهلاك الحكومي
0.45	0.46	الصادرات
(1.34)	(1.50)	الواردات (-)
0	0.11	صافي السهو والخطأ
<b>2.81</b>	<b>3.02</b>	<b>الناتج المحلي الإجمالي</b>

يلاحظ من الأرقام، أن نمو الناتج المحلي الإجمالي بين الربعين المتناظرين (بمقدار 7.1%) جاء أساساً من نمو الاستهلاك الخاص (بما فيه إنفاق المؤسسات غير الربحية) بمقدار 9.2% وفي الاستهلاك الحكومي (3.4%)، ونمو أقل في الصادرات (2.9%). ويعرض الجدول 1-3 الإنفاق على الناتج المحلي الاجمالي بالتفصيل.

جدول 1-3: الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين\*  
(أسعار ثابتة، سنة الأساس 2010)

القيمة بالمليون دولار		فئة الاستخدام				
2014	2013					
الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول		
3,354.6	3,286.0	3,385.9	3,373.3	3,117.4	الإنفاق الاستهلاكي النهائي	
2,499.9	2,480.3	2,508.3	2,544.1	2,296.2	الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر	
762.9	712.1	795.1	742.7	737.6	الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي	
91.8	93.6	82.5	86.5	83.6	الإنفاق الاستهلاكي النهائي للمؤسسات غير الهادفة للربح وتخدم الأسر	
590.1	710.3	655.4	702.5	586.6	التكوين الرأسمالي الإجمالي	
589.2	710.8	690.9	757.0	621.8	التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي	
489.6	616.5	595.1	657.2	529.0	- المباني	
99.6	94.3	95.8	99.8	92.8	- غير المباني	
0.9	-0.5	-35.5	-54.5	-35.2	التغير في المخزون	
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	صافي الممتلكات القيمة	
-1,036.3	-962.1	-1,017.6	-1,041.2	-889.6	صافي الصادرات من السلع والخدمات	
461.3	493.0	434.2	484.1	448.4	الصادرات	
360.8	385.1	331.5	374.4	342.7	- السلع	
100.5	107.9	102.7	109.7	105.7	- الخدمات	
1,497.6	1,455.1	1,451.8	1,525.3	1,338.0	الواردات	
1,337.6	1,225.7	1,267.7	1,326.4	1,149.5	- السلع	
160.0	229.4	184.1	198.9	188.5	- الخدمات	
106.7	0.0	0.0	0.0	0.0	صافي السهو والخطأ	
3,015.1	3,034.2	3,023.7	3,034.6	2,814.4	الناتج المحلي الإجمالي	

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2014، إحصاءات الحسابات القومية، رام الله-فلسطين.

البيانات أولية وعرضة لمزيد من التنقيح

(\*) البيانات باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.

- ✧ تقود دراسة الجدول 1-3 إلى مجموعة من الملاحظات:
- ✧ أن الإنفاق الاستهلاكي النهائي يزيد على الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 11.3% في الربع الأول 2014.
- ✧ توزع الإنفاق الاستهلاكي النهائي خلال الربع الأول بين 74.5% للأسر المعيشية، و22.7% للحكومة، و2.7% للمؤسسات غير الهادفة للربح.
- ✧ ارتفاع الاستهلاك النهائي للأسر بمقدار 8.9% بين الربعين الأول من العام 2014 والأول 2013، في حين ازداد استهلاك الحكومة بمقدار 3.4% والمؤسسات غير الربحية 9.8%.
- ✧ طراً ارتفاع طفيف على التكوين الرأسمالي (نحو نصف بالمائة فقط) بين الربعين المتناظرين. ولكن حصة المباني في التكوين الرأسمالي انخفضت من 90% إلى 83% خلال الفترة.
- ✧ ارتفاع الصادرات من السلع والخدمات بين الربعين الأول من العام 2014 والأول 2013 بنسبة 2.9% أيضاً ارتفعت الواردات من السلع والخدمات بمقدار 11.9% خلال نفس الفترة.

## صندوق 1: تقديرات تكاليف العدوان على قطاع غزة على الاقتصاد الإسرائيلي

بلغ وزير المالية الإسرائيلي، يائير لبيد، المذيع التلفزيوني الذي انقلب إلى سياسي شعبي، في التبحر عند بداية الحرب الأخيرة على قطاع غزة. وقال الوزير آنذاك أن الاقتصاد الإسرائيلي قوي ومنيع ويستطيع بسهولة أن يستوعب تكاليف الحرب في إطار الموازنة القائمة، دون حاجة لتغيير السياسات أو زيادة الضرائب أو تعديل الأهداف.<sup>1</sup>

ولكن تقديرات متبينة وضخمة لتكاليف الحرب، وعلى عكس تنبؤات الوزير، بدأت بالتواتر تبعاً. ومن بين هذه التقدير الذي جاء به موشيه أشر، المدير العام لمصلحة الضرائب الإسرائيلية، بأن كلفة الحرب على الاقتصاد الإسرائيلي بلغت 7 مليار شيكل (2 مليار دولار). ويتضمن هذا الرقم هبوطاً في الإنتاج بسبب الحرب (بمقدار 4.4 مليار شيكل)، وخسارة في عوائد الضرائب (1.5 مليار شيكل) وتعويضات للسكان والشركات في المنطقة المحيطة بقطاع غزة على مسافة 40 كم (1 مليار شيكل).<sup>2</sup>

وضع دورن كوهن، المدير العام السابق لوزارة المالية تقديراً لكلفة الحرب على الاقتصاد خلال شهر من القتال يبلغ ضعف رقم أشر. وبلغ الرقم الذي وضعه كوهن 15 مليار شيكل (4.3 مليار دولار)، وهو ما يوازي انخفاضاً بمقدار 1.5% في الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي. ويتضمن هذا الرقم خسارة في عوائد الضرائب تتراوح بين 3-5 مليار شيكل، وكلفة مباشرة للجيش تتراوح بين 4-5 مليار شيكل.<sup>3</sup> أما حاكم البنك المركزي، كارنت فلوج، فلقد قدرت في مقابلة تلفزيونية الكلفة بنصف درجة مئوية من الناتج المحلي الإسرائيلي، أي بنحو 5 مليار شيكل فقط.

لا يخفى أن وضع تقديرات دقيقة لتكاليف الحرب أمر محفوف بمصاعب جمة. خصوصاً بوجود تكاليف مباشرة وتكاليف غير مباشرة يمكن أن تمتد آثارها لسنوات طويلة. فضلاً عن صعوبة وضع أرقام على بعض الأنواع من تكاليف الحرب مثل حياة البشر والآثار النفسية. ولا يخفى أيضاً أن إعلان تقديرات تكاليف الحرب لها تبعات سياسية ودلالات إستراتيجية، ولذلك فإنها غالباً ما تكون عرضة للتأثر بالتوجهات السياسية للباحث أو للمؤسسة التي تضعها. ويجب أخذ كل هذه الجوانب بعين الاعتبار عند تناول موضوع تكاليف الحرب.

دخل الاقتصاد الإسرائيلي الحرب الأخيرة وهو في تراجع بعض الشيء عن أدائه الجيد في مطلع العام. إذ أن معدل النمو في الربع الثاني من العام تباطأ إلى 1.7% (مكافئ معدل سنوي) مقارنة مع نمو مكافئ نمو سنوي يبلغ 2.5% في الربع الأول حسب أرقام مركز الإحصاء الإسرائيلي.<sup>4</sup> ولقد جاءت الحرب، بتكاليفها المباشرة وغير المباشرة، لتعزز انخفاض النمو وزيادة عجز الموازنة وارتفاع معدل البطالة عن المستويات المستهدفة والمأمولة.

### التكاليف المباشرة للعمليات العسكرية

ما أن بدأت الهدنة الأولى المؤقتة، حتى تقدم الجيش الإسرائيلي بفاتورة حربه على قطاع غزة إلى وزارة المالية. وبلغت فاتورة 37 يوماً من القتال ما يزيد على 8.7 مليار شيكل. وسرعان ما واجه الجيش احتجاجاً من وزارة المالية التي قامت بدورها بحساب تكاليف الحرب المباشرة على أرضية التقارير اليومية لإنفاق الجيش، بما فيها تقارير عدد وأنواع القذائف، وتكاليف إطعام وتعويض الجنود... الخ. وبلغ تقدير وزارة المالية لتكاليف الجيش المباشرة خلال الحرب 6.5 مليار شيكل، ويقل هذا بمقدار 2 مليار شيكل تقريباً عن تقدير الجيش ذاته.

وقال الجيش أن اختلاف الأرقام يعود على إهمال وزارة المالية لتكاليف إعادة معدات الجيش إلى ما كانت عليه قبل الحرب. وذكر أن تكاليف كل مجند احتياطي يتم استدعاؤه تبلغ 500 شيكل يومياً، وبأخذ متوسط أعداد الاحتياط الذين تم استدعاؤهم خلال الفترة (60 ألف) فإن كلفة هؤلاء فقط تبلغ 30 مليون شيكل يومياً.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> تمت كتابة هذا الصندوق خلال الهدنة التي انتهت بتجدد العدوان الإسرائيلي بتاريخ 19 آب. وعلى ذلك فإن تقدير تكاليف الحرب المذكورة لا تشمل كامل فترة القتال.

<sup>2</sup> <http://www.ibtimes.co.uk/gaza-strip-crisis-war-costs-total-6bn-palestine-2bn-israel-1459985>

<sup>3</sup> <http://www.haaretz.com/business/premium-1.608538>

<sup>4</sup> <http://www.jpost.com/Israel-News/Economic-growth-slowed-to-17-percent-before-Gaza-conflict-371322>

<sup>5</sup> <http://www.haaretz.com/news/diplomacy-defense/premium-1.610877>

وعلى ضوء هذه الأرقام تقدم الجيش الإسرائيلي بكتاب رسمي إلى وزارة المالية يطلب فيه رفع مخصصات (موازنة "الدفاع") بمقدار 18 مليار شيكل (5.2 مليار دولار). ويتضمن هذا المبلغ الزيادة التي طلبها الجيش الإسرائيلي على موازنته للعام الحالي (زيادة بمقدار 7 مليار شيكل) للعام القادم (زيادة بمقدار 11 مليار شيكل). وفي حال حصل الجيش على هذه الزيادات فهذا يعني أن موازنة الجيش ستصل إلى 70 مليار شيكل في العام 2015 (نحو 7% من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة مع 58.4 مليار شيكل في العام 2013.<sup>6</sup>

ولكن يجب أيضاً التنبيه إلى وجود أطراف تحقق مكاسب مادية مهمة من صناعة الموت. وهذه هي شركات صناعة الأسلحة الإسرائيلية التي كانت بعض مصانعها في منطقة الناصرة تعمل على مدار الـ 24 ساعة خلال أربعة أسابيع من الحرب<sup>7</sup>. وستحقق هذه الشركات أرباحاً مالية ليس فقط بسبب زيادة مبيعاتها لتعويض ترسانة السلاح للجيش الإسرائيلي، ولكن بسبب زيادة المبيعات في الأسواق الخارجية. إذ تدل التجارب السابقة أن مبيعات الأسلحة الإسرائيلية تزداد بشكل ملحوظ عقب كل حرب تخوضها إسرائيل. إن استغلال إسرائيل لقطاع غزة كحقل تجارب لمنتجاتها الحربية وللبرهنة على فعالية الأسلحة التي تصنعها يعطي -للأسف- ميزة تنافسية لشركات إنتاج الأسلحة الإسرائيلية في مواجهة منتجات المصانع الحربية في الدول الأخرى.

### النشاط السياحي

عانت الأعمال المرتبطة بالسياحة في إسرائيل من خسارة جسيمة خلال شهري تموز وآب، وهما أساس الموسم السياحي. ومن المعلوم أن السياحة في إسرائيل توفر فرص عمل إلى نحو 100 ألف شخص وتساهم بنحو 5% من الناتج المحلي الإجمالي.

بلغ عدد السياح الذين زاروا إسرائيل في العام الماضي رقماً قياسياً بلغ ما يزيد على 3.5 مليون سائح. وكانت إسرائيل تطمح إلى زيادة هذا الرقم في العام الحالي، لكن كافة الدلائل تشير إلى أن هذا بات هدفاً بعيد المنال. فلقد انخفض عدد السياح الذين وصلوا إسرائيل في شهر تموز إلى 218 ألف فقط، وهو رقم يقل بنحو 26% عن عدد السياح في شهر تموز من العام الماضي. ولقد قدرت بعض المصادر خسائر القطاع السياحي من جراء الحرب بنحو 30 مليون دولار باليوم<sup>8</sup>.

وقد شكّل أصحاب المصالح السياحية في إسرائيل لجنة لتقدير خسائر القطاع. وتقدمت اللجنة بكتاب إلى الحكومة تطلب فيه تعويضاً بقيمة 750 مليون شيكل (215 مليون دولار). وقررت اللجنة أن يتم استخدام هذا المبلغ لتعويض كافة الأعمال التي هبط مدخولها بمقدار 20% في شهر تموز 2014 مقارنة بشهر تموز من العام المنصرم. وحددت اللجنة قيمة التعويض بمقدار 30% فقط من مقدار الخسارة<sup>9</sup>.

### عجز الموازنة

يبدو الآن أنه لا مناص من أن تؤدي زيادة إنفاق الموازنة، بالتزامن مع انخفاض إيرادات الضرائب بسبب انخفاض النمو وزيادة الإعفاءات الضريبية للشركات المتواجدة في منطقة غلاف غزة، إلى تغييرات جوهرية في موازنة الحكومة للعام الحالي للعام القادم. وتشير المعطيات إلى أن أمام الحكومة الإسرائيلية خيارين في العام الحالي. الأول، يتمثل في الحفاظ على سقف عجز الموازنة المستهدف بمقدار 2.5% من الناتج المحلي الإجمالي. ولكن تحقيق هذا الخيار يتطلب تحويلات في بنود الإنفاق وتقليص في المدفوعات للخدمات الاجتماعية والثقافية والدعم الحكومي بمقدار لا يقل عن 4 مليار شيكل. ولقد بدأت تبشیر هذا فعلياً عندما طلبت وزارة المالية من لجنة المالية في الكنيست، وبالتزامن مع زيادة مخصصات الجيش، تقليص موازنة النقل العام بمقدار 125 مليون شيكل<sup>10</sup>. من ناحية ثانية فإن الإصرار على هدف العجز المتهاود يمكن تحقيقه أيضاً عبر زيادة الضرائب. وتشير المعلومات أن رفع ضريبة القيمة المضافة بمقدار نقطة مئوية واحدة يمكن أن يجلب 4.2 مليار شيكل على شكل إيراد إضافي للحكومة. وهناك أيضاً من يقترح إلغاء قرار إعفاء من يشتركون مسكناً لأول مرة من دفع ضريبة القيمة المضافة على ثمن السكن. ويمكن أن يؤدي إلغاء هذا القرار إلى زيادة الإيرادات الحكومية بمقدار 3 مليار شيكل<sup>11</sup>. الخيار الثاني هو أن تعترف الحكومة ضمناً بسوء تقديرها وترضى بزيادة عجز الموازنة إلى 3% أو أكثر من الناتج المحلي الإجمالي. ولقد اندلعت الخلافات الحادة بين أحزاب الائتلاف الحاكم حول مقدار وكيفية استيعاب مطالب الجيش في موازنة العام القادم. وتجدر الإشارة إلى أن فشل أحزاب الائتلاف في الموافقة

<sup>6</sup> <http://www.haaretz.com/news/diplomacy-defense/premium-1.609920>

<sup>7</sup> <http://www.haaretz.com/news/diplomacy-defense/1.609919>

<sup>8</sup> <http://www.juancoles.com/2014/07/devastates-fragile-apartheid.html>

<sup>9</sup> <http://www.haaretz.com/news/national/premium-1.610459>

<sup>10</sup> <http://www.haaretz.com/business/economy-finance/premium-1.610199>

<sup>11</sup> <http://www.haaretz.com/news/diplomacy-defense/premium-1.609920>

على الموازنة مع حلول نهاية شهر آذار يؤدي تلقائياً إلى استقالة الحكومة والدعوة إلى انتخابات برلمانية جديدة. وهذا بالواقع ما حصل مع حكومة نتنياهو السابقة التي اضطرت للاستقالة وإجراء انتخابات للكنيست في العام 2012.

#### تقلص النمو وارتفاع البطالة

ويمكن أن تؤدي هذه الخسائر المادية المباشرة، إذا ما انعكست في زيادات كبيرة ومزمنة في عجز الموازنة، إلى تهديد المركز الائتماني المرتفع لإسرائيل (AAA) وإلى ارتفاع ملحوظ في كلفة الدين الخارجي. ويمكن لنا أن نستنتج إذن، أن النمو الاقتصادي الذي كان مخططاً ومتوقعاً للاقتصاد الإسرائيلي خلال العام (3% أو أكثر) لن يتحقق على الأغلب، نظراً لأن النمو في النصف الأول من العام بلغ 2.5% فقط، ونظراً لتأثر النمو سلباً بسبب التكاليف المباشرة وغير المباشرة للعدوان على غزة خلال الصيف. ولقد انعكس انخفاض النمو في إسرائيل على مؤشرين هاميين في الاقتصاد، ارتفاع معدل البطالة (من 5.6% في شهر نيسان إلى 6.3% في حزيران)، وزيادة العجز في الموازنة. وبات في حكم المؤكد أن عجز الموازنة في العام الحالي سوف يزيد على 2.6%. أما بالنسبة لعجز الموازنة في العام القادم فإن التوقعات الرسمية رفعت هذا إلى 3% من الناتج المحلي الإجمالي. ولكن آدي برادير، مدير قسم الاقتصاد الكلي في بنك إسرائيل، يتوقع أن العجز الفعلي في الموازنة سوف يتجاوز معدل 3% بمقدار 12 مليار شيكل بسبب تكاليف الحرب التي ستمتد إلى موازنة السنة القادمة<sup>12</sup>.

<sup>12</sup> أنظر المرجع رقم 4 المذكور سابقاً

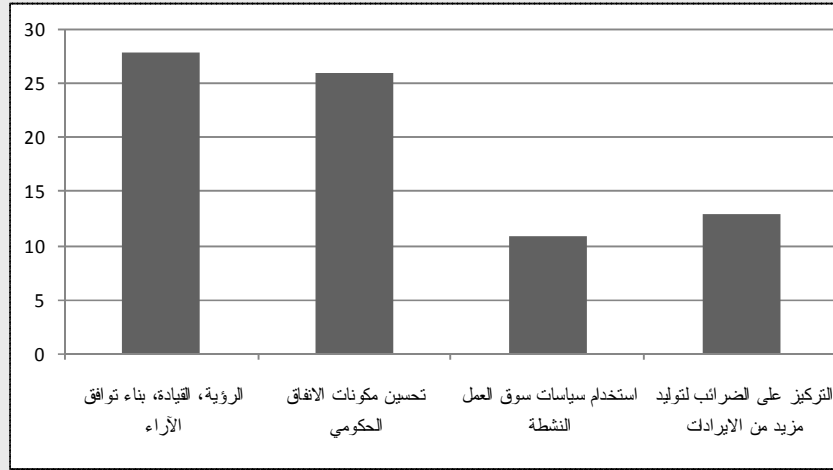
## صندوق 2: أولويات "الربيع الاقتصادي" العربي

ما هي الأولويات الاقتصادية التي يتوجب التركيز عليها في المنطقة العربية؟ هناك شبه إجماع على أن المنطقة بحاجة إلى "ربيع اقتصادي" يسير جنباً إلى جنب مع "الربيع السياسي".

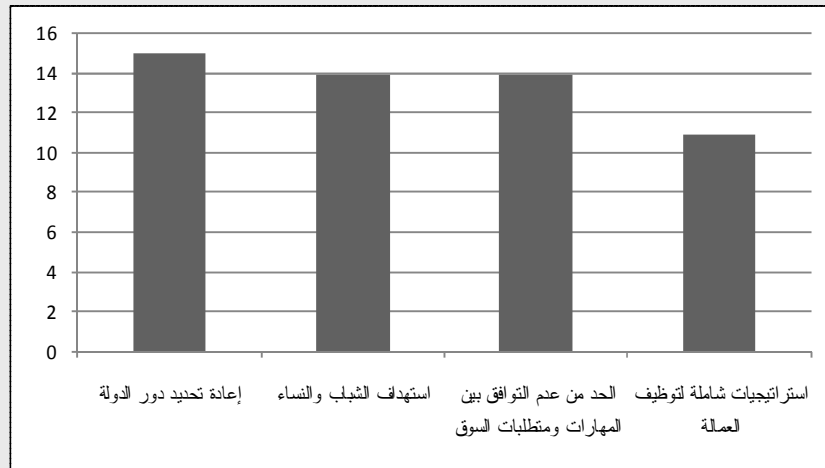
ولكن ما هي معالم هذا الربيع الاقتصادي الذي طال انتظاره؟ في محاولة للإجابة على هذا السؤال الصعب قام صندوق النقد الدولي بإجراء استبيان سريع بين نحو 300 شخص من أصحاب القرار السياسي ورجال الأعمال وممثلي المجتمع المدني والمجتمع الأكاديمي في الدول العربية. وتطرق الاستبيان إلى اختيار الأولويات بالعلاقة مع أربع قضايا مركزية: أولويات السياسة الاقتصادية الكلية، طرق زيادة فرص العمل أمام الشباب، أساليب تحقيق الحوكمة الرشيدة، وأخيراً الأولويات التي يتوجب التركيز عليها لتأسيس مناخ مناسب للأعمال<sup>13</sup>.

على صعيد السياسة الاقتصادية الكلية أكد نحو ثلث الإجابات على أهمية توفر رؤية اقتصادية تقوم على أرضية حوار مجتمعي وتوافق آراء بظل قيادة رشيدة وملتزمة. ومن ناحية ثانية أكد المشاركون على أولوية العمل على ثلاثة أبعاد مترابطة: تحسين مكونات الإنفاق الحكومي. تحسين التحصيل الضريبي والاستخدام النشط لسياسات سوق العمل لخلق فرص عمل (أنظر الشكل 1).

شكل 1: ما هي أولويات السياسات الاقتصادية الكلية؟ (% من العينة)



شكل 2: كيف يمكن خلق فرص عمل للشباب؟ (% من العينة)



<sup>13</sup> <http://blog-montada.imf.org/?p=3043>

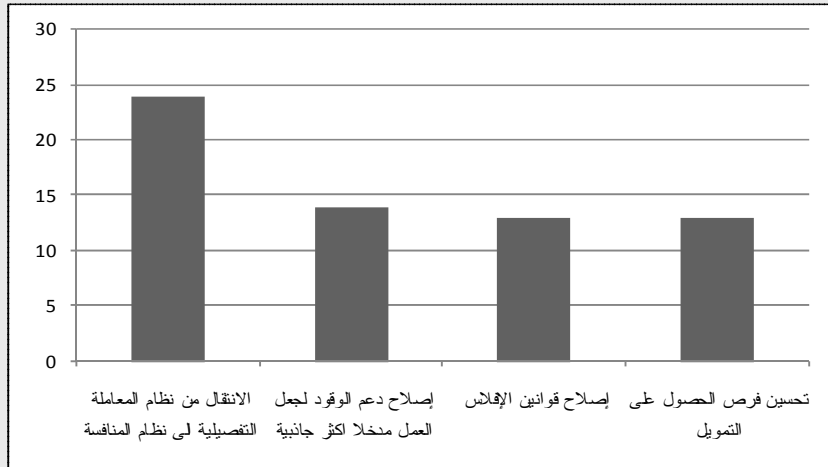
أما السؤال حول كيفية خلق فرص عمل للشباب، فلقد ركزت الإجابات على أهمية إعادة تحديد دور الدولة في هذا المجال. كما أكدت على ضرورة إصلاح النظام التعليمي لخلق توافق بين المهارات المكتسبة في التعليم وحاجات سوق العمل (أنظر الشكل 2).

موضوع الشفافية وضرورة أن تكون الحكومة/ الدولة موضع مسائلة من المواطنين ومنظمات المجتمع المدني حظي أيضاً باهتمام. وتركزت الأولويات هنا على تعزيز نظام العدالة والنزاهة وزيادة الشفافية (أنظر الشكل 3). أخيراً، وفيما يتعلق بتحسين مناخ الأعمال، ركزت الإجابات على ضرورة تعزيز المنافسة وإصلاح أنظمة وأساليب الدعم (استبدال الدعم المعمم للمشتقات النفطية مثلاً بالدعم الموجه لمن يحتاجه)، إلى جانب إصلاح قوانين الإفلاس وتحسين فرص التمويل والاقتراض (أنظر الشكل 4).

الشكل 3: ما المطلوب لتحقيق الحوكمة الرشيدة؟ (%)



الشكل 4: ما هي عناصر مناخ الأعمال التي تحتاج إلى أكبر قدر من الاهتمام؟ (% من العينة)



تشكل الاقتراحات على هذه الأصعدة الأربعة صورة سريعة للأولويات التي يتوجب تركيز الاهتمام بها لتأسيس "ربيع اقتصادي" عربي يسير بالتوازي مع "الربيع السياسي" في المنطقة العربية. ومن الواضح أن هذه الأولويات العامة تحتاج إلى برامج تفصيلية لتطبيقها في كل دولة على حدة تبعاً لظروفها ومواردها الخاصة.

## 2- سوق العمل

### 1-2 القوى العاملة ونسبة المشاركة

بلغت نسبة المشاركة (أي نسبة العاملين والعاطلين إلى من هم في سن العمل) خلال الربع الأول من العام 2014 في الضفة والقطاع 46.3% مقارنة مع 43.4% في الربع الأول 2013 (انظر الجدول 1-2). كما تشير البيانات الربعية إلى ارتفاع أعداد العاملين في الضفة والقطاع بمقدار 33 ألف شخص بين الربع الرابع 2013 والربع الأول 2014، أي على معدل 3.7% وفي الوقت ذاته ازدادت القوة العاملة على معدل 5% تقريباً (أنظر الجدول 2-2). من جهة أخرى، ارتفع عدد العاملين بنحو 64 ألف عامل خلال العام بين الربعين المتناظرين، أي على معدل 7.4%، مقارنة بزيادة القوة العاملة على معدل 10.6%. وهذا التباين في المعدلات سوف ينعكس في ارتفاع معدل البطالة كما سنرى لاحقاً.

جدول 1-2: نسبة المشاركة في القوى العاملة للأفراد 15 سنة فأكثر في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المنطقة والجنس 2013-2014 (%)

المنطقة والجنس	العام 2012	الربع الأول 2013	الربع الثاني 2013	الربع الثالث 2013	الربع الرابع 2013	العام 2013	الربع الأول 2014
كلا الجنسين							
الضفة الغربية	45.5	45.0	44.4	44.9	45.7	45.0	47.2
قطاع غزة	40.1	40.5	40.4	41.4	42.4	41.2	44.8
<b>الضفة والقطاع</b>	<b>43.6</b>	<b>43.4</b>	<b>43.0</b>	<b>43.6</b>	<b>44.5</b>	<b>43.6</b>	<b>46.3</b>
ذكور							
الضفة الغربية	71.4	71.3	70.9	71.3	71.6	71.3	73.8
قطاع غزة	65.0	65.0	64.8	66.4	67.1	65.8	68.5
<b>الضفة والقطاع</b>	<b>69.1</b>	<b>69.0</b>	<b>68.7</b>	<b>69.5</b>	<b>70.0</b>	<b>69.3</b>	<b>71.9</b>
إناث							
الضفة الغربية	18.9	18.0	17.3	17.8	19.0	18.0	19.8
قطاع غزة	14.7	15.4	15.4	15.8	17.2	16.0	20.5
<b>الضفة والقطاع</b>	<b>17.4</b>	<b>17.1</b>	<b>16.6</b>	<b>17.1</b>	<b>18.3</b>	<b>17.3</b>	<b>20.1</b>

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014، مسح القوى العاملة، 2012-2014. رام الله- فلسطين.

جدول 2-2: الأفراد 15 سنة فأكثر والعاملون منهم في فلسطين حسب مكان العمل لأرباع الأعوام 2013-2014

مكان العمل	العام 2012	الربع الأول 2013	الربع الثاني 2013	الربع الثالث 2013	الربع الرابع 2013	العام 2013	الربع الأول 2014
القوة البشرية (ألف)	2,557	2,615	2,638	2,661	2,684	2,649	2,708
القوى العاملة	1,114	1,134	1,133	1,161	1,194	1,155	1,254
عدد العاملين (ألف)	858	862	900	886	893	885	926
الضفة الغربية (%)	60.4	58.5	58.3	57.8	59.6	58.6	59.9
قطاع غزة (%)	29.9	30.7	31.0	30.5	28.5	30.2	28.2
إسرائيل والمستوطنات (%)	9.7	10.8	10.7	11.7	11.7	11.2	11.9

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014، مسح القوى العاملة، 2012-2014. رام الله- فلسطين.

يتبين من الجدول 2-3 أن القطاع الخاص كان المشغل الرئيسي للعمالة الفلسطينية في الضفة الغربية خلال الربع الأول 2014، مستوعباً 65.7% من مجمل العاملين، يليه القطاع العام بنسبة 15.9%. وفي قطاع غزة أيضاً، فإن القطاع الخاص هو المشغل الرئيسي مستوعباً أكثر من نصف العاملين هناك. إلا أن البيانات تشير إلى حدوث انخفاض في

نسبة العاملين في القطاع الخاص في قطاع غزة بمقدار 2.7%، مقابل ارتفاع في نسبة العاملين في القطاع العام بمقدار 2.5% بين الأرباع المتتالية. كما يلاحظ ارتفاع نسبة العاملين في إسرائيل والمستعمرات بمقدار نقطة مئوية واحدة خلال الفترة.

### جدول 2-3: التوزيع النسبي للعاملين 15 سنة فأكثر من فلسطين

حسب المنطقة والقطاع 2012-2014 (%)

القطاع	العام 2012	الربع الأول 2013	الربع الثاني 2013	الربع الثالث 2013	الربع الرابع 2013	العام 2013	الربع الأول 2014
<b>فلسطين</b>							
قطاع عام	22.6	23.6	22.5	22.9	23.1	23.0	22.9
قطاع خاص	64.5	62.4	63.6	62.4	62.4	62.7	62.2
قطاعات أخرى	3.2	3.2	3.2	3.0	2.8	3.1	3.0
إسرائيل	9.7	10.8	10.7	11.7	11.7	11.2	11.9
<b>المجموع</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>
<b>الضفة الغربية</b>							
قطاع عام	15.8	16.6	16.4	17.1	16.4	16.6	15.9
قطاع خاص	68.5	66.1	66.4	64.3	65.4	65.5	65.7
قطاعات أخرى	1.9	1.7	1.7	1.8	1.8	1.8	1.8
إسرائيل	13.8	15.6	15.5	16.8	16.4	16.1	16.6
<b>المجموع</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>
<b>قطاع غزة</b>							
قطاع عام	38.8	39.3	36.2	36.2	39.5	37.8	40.5
قطاع خاص	55.0	54.2	57.3	58.2	55.1	56.2	53.6
قطاعات أخرى	6.2	6.5	6.5	5.6	5.4	6.0	5.9
<b>المجموع</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014، مسح القوى العاملة، 2012-2014. رام الله- فلسطين.

العاملين من أعضاء الأسرة غير مدفوعي الأجر في القطاع (بمقدار 3.2 نقطة) ارتفعت نسبة هؤلاء في الضفة بمقدار 1.5 نقطة خلال الربع الأول 2014 مقارنة بالربع المناظر في 2013.

أما بالنسبة إلى الحالة الوظيفية للعاملين تشير البيانات (أنظر الجدول 2-4) إلى انخفاض نسبة العاملين بأجر في الأراضي الفلسطينية بين الأرباع المتتالية (بمقدار نصف نقطة في القطاع و 2.8 نقطة في الضفة). وفي حين انخفضت نسبة

جدول 2-4: التوزيع النسبي للعاملين في الأراضي الفلسطينية حسب الحالة العملية والمنطقة لأرباع الأعوام 2013-2014 (%)

المنطقة والحالة العملية	العام 2012	الربع الأول 2013	الربع الثاني 2013	الربع الثالث 2013	الربع الرابع 2013	العام 2013	الربع الأول 2014
<b>فلسطين</b>							
صاحب عمل	6.4	6.2	6.2	6.5	5.9	6.2	6.7
يعمل لحسابه	17.9	17.0	17.8	18.7	19.0	18.1	18.6
مستخدم بأجر	66.9	69.9	68.0	67.6	67.2	68.2	67.6
عضو أسرة غير مدفوع الأجر	8.8	6.9	8.0	7.2	7.9	7.5	7.1
<b>المجموع</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>
<b>الضفة الغربية</b>							
صاحب عمل	7.6	7.5	7.1	7.1	6.8	7.1	7.5
يعمل لحسابه	18.7	17.5	18.4	18.8	18.9	18.4	18.8
مستخدم بأجر	63.9	67.6	65.8	65.9	64.6	65.9	64.8
عضو أسرة غير مدفوع الأجر	9.8	7.4	8.7	8.2	9.7	8.6	8.9
<b>المجموع</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>
<b>قطاع غزة</b>							
صاحب عمل	3.7	3.3	4.2	5.2	3.6	4.1	4.5
يعمل لحسابه	16.0	15.8	16.3	18.5	19.1	17.4	18.3
مستخدم بأجر	74.1	75.1	72.9	71.6	73.8	73.3	74.6
عضو أسرة غير مدفوع الأجر	6.2	5.8	6.6	4.7	3.5	5.2	2.6
<b>المجموع</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014، مسح القوى العاملة، 2012-2014. رام الله- فلسطين.

تشير البيانات الربعية إلى حدوث بعض التغير في توزيع العاملين حسب الأنشطة الاقتصادية بين الربع الرابع 2013 والأول 2014. ولكن مثل هذا التغير يمكن أن يكون نتيجة التحولات الموسمية وليس بتأثير التغيرات الهيكلية. أما على مستوى الأرباع المتناظرة خلال 2013 و 2014 (انظر الجدول 2-5) فيلاحظ تباين النزعات بين الضفة الغربية وقطاع غزة. إذ في حين طرأ انخفاض ملحوظ في نسبة العاملين في البناء والتشييد في قطاع غزة (من نحو 7% إلى 2.6%)، فإن النسبة ارتفعت في الضفة بمقدار نقطة مئوية تقريباً. من ناحية ثانية ارتفعت نسبة العاملين في قطاع الخدمات في غزة في حين انخفضت في الضفة.

جدول 2-5: التوزيع النسبي للعاملين في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي والمنطقة 2012-2014 (%)

النشاط الاقتصادي والمنطقة	العام 2012	الربع الأول 2013	الربع الثاني 2013	الربع الثالث 2013	الربع الرابع 2013	العام 2013	الربع الأول 2014
<b>فلسطين</b>							
الزراعة والصيد والحراة	11.5	9.6	11.2	10.3	11.0	10.5	10.2
محاجر وصناعة تحويلية	11.9	13.5	12.3	11.3	11.6	12.2	12.4
البناء والتشييد	14.4	15.0	15.7	16.4	15.2	15.6	14.9
التجارة والمطاعم والفنادق	19.6	18.5	19.0	20.6	20.4	19.6	21.1
النقل والتخزين والاتصالات	6.5	6.7	6.6	6.4	6.0	6.4	5.7
خدمات وغيرها	36.1	36.7	35.2	35.0	35.8	35.7	35.7
<b>المجموع</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>

الربع الأول 2014	العام 2013	الربع الرابع 2013	الربع الثالث 2013	الربع الثاني 2013	الربع الأول 2013	العام 2012	النشاط الاقتصادي والمنطقة
<b>الضفة الغربية</b>							
10.6	11.5	12.1	11.2	12.2	10.3	12.8	الزراعة والصيد والحراجة
15.3	15.1	14.4	14.1	15.2	16.8	14.7	محاجر وصناعة تحويلية
19.7	19.3	19.2	20.5	18.9	18.6	17.2	البناء والتشييد
21.5	19.8	20.4	20.4	19.3	19.0	20.5	التجارة والمطاعم والفنادق
5.3	5.6	5.6	5.2	6.0	5.7	5.6	النقل والتخزين والاتصالات
27.6	28.7	28.3	28.6	28.4	29.6	29.2	خدمات وغيرها
<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>المجموع</b>
<b>قطاع غزة</b>							
9.4	8.4	8.0	8.3	9.2	8.2	8.4	الزراعة والصيد والحراجة
4.9	5.3	4.4	4.9	5.7	6.2	5.4	محاجر وصناعة تحويلية
2.6	7.0	5.2	7.0	8.7	6.9	7.7	البناء والتشييد
20.2	19.2	20.4	21.0	18.3	17.3	17.5	التجارة والمطاعم والفنادق
6.6	8.3	7.1	9.2	7.9	8.9	8.4	النقل والتخزين والاتصالات
56.3	51.8	54.9	49.6	50.2	52.5	52.6	خدمات وغيرها
<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014، مسح القوى العاملة، 2012-2014. رام الله- فلسطين.

## 2-2 البطالة

ارتفع معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية إلى 26.2% خلال الربع الأول 2014 مقارنة مع 25.2% خلال الربع الرابع 2013. يلاحظ أن الارتفاع جاء نتيجة ارتفاع معدل البطالة في قطاع غزة بمقدار 2.3 نقطة مئوية، ونتج هذا عن ارتفاع المعدل في قطاع غزة بمقدار 9.8 نقطة، في حين انخفض في الضفة الغربية بنحو نقطتين مؤويتين. (أنظر الجدول 2-6).

جدول 2-6: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة (15 سنة فأكثر) في فلسطين حسب المنطقة والجنس 2012 - 2014 (%)

الربع الأول 2014	العام 2013	الربع الرابع 2013	الربع الثالث 2013	الربع الثاني 2013	الربع الأول 2013	العام 2012	المنطقة والجنس
<b>فلسطين</b>							
23.3	20.6	23.1	20.3	17.6	21.2	20.5	ذكور
36.5	35.0	33.5	37.8	33.6	35.3	32.9	إناث
<b>26.2</b>	<b>23.4</b>	<b>25.2</b>	<b>23.7</b>	<b>20.6</b>	<b>23.9</b>	<b>23.0</b>	<b>المجموع</b>
<b>الضفة الغربية</b>							
15.9	16.8	16.9	16.8	14.9	18.6	17.3	ذكور
27.1	25.9	23.2	28.2	25.1	27.4	25.3	إناث
<b>18.2</b>	<b>18.6</b>	<b>18.2</b>	<b>19.1</b>	<b>16.8</b>	<b>20.3</b>	<b>19.0</b>	<b>المجموع</b>
<b>قطاع غزة</b>							
37.4	27.8	34.8	26.9	22.7	26.3	26.8	ذكور
52.4	53.1	53.4	56.7	50.4	51.6	50.1	إناث
<b>40.8</b>	<b>32.6</b>	<b>38.5</b>	<b>32.5</b>	<b>27.9</b>	<b>31.0</b>	<b>31.0</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014، مسح القوى العاملة، 2012-2014. رام الله- فلسطين.

ومن أهم مواصفات البطالة في فلسطين في الربع الأول 2014 ما يلي:

(60.1% للإناث، 38.9% للذكور). وهذا يوحي أن

نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل هم من الداخلين

الجدد لسوق العمل (انظر الجدول 2-7).

✧ أنها مرتفعة في أوساط الشباب: بلغ معدل البطالة بين

الشباب من الفئة العمرية 15-24 سنة 42.1%

جدول 2-7: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة (15 سنة فأكثر)

في فلسطين حسب الجنس والفئات العمرية 2012-2014 (%)

الربع الأول 2014	العام 2013	الربع الرابع 2013	الربع الثالث 2013	الربع الثاني 2013	الربع الأول 2013	العام 2012	الفئات العمرية
<b>كلا الجنسين</b>							
42.1	41.0	43.2	42.6	37.0	40.9	38.8	24-15
29.4	25.2	27.9	25.5	22.0	25.2	24.9	34-25
14.9	12.1	12.7	11.3	11.4	13.1	12.2	44-35
13.9	12.1	13.4	10.5	10.0	14.5	13.3	54-45
12.7	9.4	10.9	10.1	6.8	9.9	9.2	+55
<b>26.2</b>	<b>23.4</b>	<b>25.2</b>	<b>23.7</b>	<b>20.6</b>	<b>23.9</b>	<b>23.0</b>	<b>المجموع</b>
<b>ذكور</b>							
38.9	36.9	40.5	37.7	32.4	36.9	34.5	24-15
21.8	18.1	21.4	17.8	14.9	18.1	19.2	34-25
13.9	11.9	12.8	11.0	11.0	12.8	12.0	44-35
15.3	13.6	15.0	11.8	10.9	16.8	14.9	54-45
15.3	11.2	13.3	12.0	8.1	11.5	11.1	+55
<b>23.3</b>	<b>20.6</b>	<b>23.1</b>	<b>20.3</b>	<b>17.6</b>	<b>21.2</b>	<b>20.5</b>	<b>المجموع</b>
<b>إناث</b>							
60.1	64.7	59.5	69.3	65.2	64.4	62.2	24-15
51	48.0	47.3	50.8	45.8	48.1	43.3	34-25
18.9	13.1	12.6	12.7	12.9	14.3	12.8	44-35
8.8	5.3	6.6	4.4	6.1	4.1	6.0	54-45
2.9	0.5	-	-	-	2.2	1.3	+55
<b>36.5</b>	<b>35.0</b>	<b>33.5</b>	<b>37.8</b>	<b>33.6</b>	<b>35.3</b>	<b>32.9</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014، قاعدة بيانات مسح القوى العاملة، 2012-2014. رام الله- فلسطين.

يتضح من الجدول 2-8 أن البطالة بين الذكور تنخفض مع ارتفاع التعليم، ولكن الصورة معكوسة عند الإناث، إذ يبلغ معدل بطالة الإناث ذوات تعليم 13 سنة فأكثر 49.7% بينما ينخفض إلى 6.0% للواتي لم يحصلن على أي تعليم.

✧ أنها متركزة في أوساط الأقل تعليماً بالنسبة للذكور. فهي تبلغ 27.5% عند الذكور الذين لم يحصلوا على أي تعليم، بينما تبلغ 18.8% عند ذوي تعليم 13 سنة فأكثر خلال عام 2013. ولكن هناك فرقا جوهريا بين الذكور والإناث العاطلين عن العمل بالنسبة لسنوات التعليم، إذ

جدول 2-8: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة (15 سنة فأكثر) في فلسطين حسب الجنس وعدد السنوات الدراسية 2012-2014 (%)

عدد السنوات الدراسية	العام 2012	الربع الأول 2013	الربع الثاني 2013	الربع الثالث 2013	الربع الرابع 2013	العام 2013	الربع الأول 2014
<b>كلا الجنسين</b>							
0	9.4	18.5	6.2	10.2	16.8	13.0	15.7
6-1	20.6	21.3	15.7	20.0	22.2	19.8	25.3
9-7	21.8	21.8	19.5	21.7	23.8	21.7	23.0
12-10	20.7	21.6	18.6	20.1	23.5	21.0	23.5
+13	27.0	28.3	25.0	29.5	28.7	27.9	30.9
<b>المجموع</b>	<b>23.0</b>	<b>23.9</b>	<b>20.6</b>	<b>23.7</b>	<b>25.2</b>	<b>23.4</b>	<b>26.2</b>
<b>ذكور</b>							
0	18.2	26.2	14.1	23.4	35.2	25.3	27.5
6-1	23.3	24.3	17.5	22.3	26.1	22.6	29.2
9-7	23.2	23.2	20.4	23.0	25.4	23.0	24.5
12-10	21.1	22.0	18.9	20.5	24.5	21.5	24.1
+13	16.3	17.1	13.3	17.0	17.8	16.4	18.8
<b>المجموع</b>	<b>20.5</b>	<b>21.2</b>	<b>17.6</b>	<b>20.3</b>	<b>23.1</b>	<b>20.6</b>	<b>23.3</b>
<b>إناث</b>							
0	1.6	10.9	-	-	1.7	2.8	6.0
6-1	3.2	2.6	3.6	3.9	1.6	2.8	5.8
9-7	7.2	5.1	9.7	4.0	6.3	6.4	9.1
12-10	16.5	16.9	15.2	14.6	12.1	14.7	17.7
+13	44.6	46.7	45.2	49.9	46.1	47.0	49.7
<b>المجموع</b>	<b>32.9</b>	<b>35.3</b>	<b>33.6</b>	<b>37.8</b>	<b>33.5</b>	<b>35.0</b>	<b>36.5</b>

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014، مسح القوى العاملة، 2012-2014. رام الله- فلسطين.

### 2-3 البطالة في أوساط خريجي الجامعات والمعاهد

خريج كان هنالك حوالي 3 عاطلين عن العمل). من جهة أخرى، سجل خريجو العلوم التربوية وإعداد المعلمين أعلى نسبة بطالة عن العمل من بين كافة التخصصات، إذ بلغت حوالي 50.6% خلال الربع الأول 2014. كما كانت نسبة العاطلين من خريجي الرياضيات والإحصاء مرتفعة، 42.1% تقريباً.

يسجل الجدول 2-9 توزع الخريجين الذين يحملون مؤهل دبلوم متوسط فأعلى في فلسطين بين العاطلين والعاملين. بلغت نسبة العاطلين من حملة المؤهلات العلمية 33.3% في الربع الأول 2014؛ بزيادة ملحوظة عن النسبة في الربع السابق (31.3%). يلاحظ أن الخريجين من تخصص القانون سجلوا أدنى معدل بطالة خلال الربع الأول 2014. إذ بلغت نسبة العاطلين عن العمل منهم 2.8%، (أي من بين كل 100

جدول 2-9: توزيع العاملين والعاطلين عن العمل للأفراد الخريجين الذين يحملون مؤهلاً علمياً (دبلوم متوسط فأعلى) حسب التخصص 2012-2014 (%)

التخصص	العام 2012		الربع الرابع 2013		العام 2013		الربع الأول 2014	
	العاملون	العاطلون	العاملون	العاطلون	العاملون	العاطلون	العاملون	العاطلون
علوم تربوية وإعداد معلمين	58.5	41.5	60.4	39.6	57.3	42.7	49.4	50.6
علوم إنسانية	69.1	30.9	61.9	38.1	66.5	33.5	65.5	34.5
العلوم الاجتماعية والسلوكية	66.4	33.6	65.1	34.9	65.7	34.3	59.2	40.8
الصحافة والإعلام	61.9	38.1	61.3	38.7	60.1	39.9	71.7	28.3
الأعمال التجارية والإدارية	71.8	28.2	73.2	26.8	73.8	26.2	71.8	28.2
القانون	86.2	13.8	89.9	10.1	91.6	8.4	97.2	2.8
العلوم الطبيعية	76.8	23.2	64.3	35.7	68.0	32.0	68.5	31.5
الرياضيات والإحصاء	70.1	29.9	61.9	38.1	69.2	30.8	57.9	42.1
الحاسوب	69.4	30.6	70.7	29.3	67.4	32.6	63.6	36.4
الهندسة والمهن الهندسية	78	22.0	72.2	27.8	75.7	24.3	74.2	25.8
العلوم المعمارية والبناء	84.6	15.4	81.4	18.6	81.2	18.8	76.5	23.5
الصحة	81.4	18.6	79.2	20.8	78.9	21.1	77.8	22.2
الخدمات الشخصية	69.2	30.8	68	32.0	65.3	34.7	60	40.0
باقي التخصصات	70.1	29.9	63.6	36.4	69.2	30.8	62.3	37.7
<b>المجموع</b>	<b>71.1</b>	<b>28.9</b>	<b>68.7</b>	<b>31.3</b>	<b>69.8</b>	<b>30.2</b>	<b>66.7</b>	<b>33.3</b>

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013. مسح القوى العاملة 2012-2014.

## 2-4 الأجر وساعات العمل

لم يطرأ تبدل على متوسط الأجر اليومي للعاملين في الضفة الغربية وإسرائيل والمستعمرات بين الربع الرابع 2013 والأول 2014. بينما انخفض متوسط الأجر اليومي للعاملين في قطاع غزة بمقدار 4.4%. وبالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2013، يلاحظ ارتفاع متوسط أجر العاملين في

الضفة الغربية بمقدار 1.6% وارتفاع بنحو 8.9% للعاملين في إسرائيل والمستعمرات. بالمقابل انخفض متوسط أجر العاملين في قطاع غزة بمقدار 5.7% خلال نفس الفترة (أنظر الجدول 2-10).

جدول 2-10: متوسط ساعات العمل الأسبوعية وأيام العمل الشهرية والأجر اليومي بالشيكول للمستخدمين معلومي الأجر في فلسطين حسب مكان العمل 2012-2014

مكان العمل	متوسط الساعات الأسبوعية	متوسط أيام العمل الشهرية	متوسط الأجر اليومي	الأجر الوسيط اليومي
<b>العام 2012</b>				
الضفة الغربية	43.3	22.2	87.1	76.9
قطاع غزة	37.1	23.6	64.3	50.0
إسرائيل والمستوطنات	40.9	20.5	164.1	153.8
<b>المجموع</b>	<b>41.2</b>	<b>22.3</b>	<b>92.9</b>	<b>76.9</b>
<b>الربع الأول 2013</b>				
الضفة الغربية	43.5	22.2	88.8	76.9
قطاع غزة	36.6	23.3	65.2	50.0
إسرائيل والمستوطنات	43.5	20.0	167.6	153.8
<b>المجموع</b>	<b>41.6</b>	<b>22.1</b>	<b>95.7</b>	<b>80.0</b>

مكان العمل	متوسط الساعات الأسبوعية	متوسط أيام العمل الشهرية	متوسط الأجر اليومي	الأجر الوسيط اليومي
<b>الربع الثاني 2013</b>				
الضفة الغربية	44.2	22.7	88.6	76.9
قطاع غزة	39.1	23.5	63.2	50.0
إسرائيل والمستوطنات	43.0	19.9	172.1	153.8
<b>المجموع</b>	<b>42.6</b>	<b>22.5</b>	<b>95.4</b>	<b>76.9</b>
<b>الربع الثالث 2013</b>				
الضفة الغربية	43.3	22.3	88.3	76.9
قطاع غزة	38.0	23.8	59.3	46.2
إسرائيل والمستوطنات	41.6	19.7	178.9	165.4
<b>المجموع</b>	<b>41.5</b>	<b>22.2</b>	<b>97.6</b>	<b>80.0</b>
<b>الربع الرابع 2013</b>				
الضفة الغربية	42.8	22.4	90.2	80.0
قطاع غزة	36.6	24.2	64.4	50.0
إسرائيل والمستوطنات	41.8	19.7	182.9	173.1
<b>المجموع</b>	<b>41.0</b>	<b>22.4</b>	<b>100.3</b>	<b>84.6</b>
<b>العام 2013</b>				
الضفة الغربية	43.4	22.4	89.0	76.9
قطاع غزة	37.6	23.7	63.1	50.0
إسرائيل والمستوطنات	42.4	19.8	175.6	160.0
<b>المجموع</b>	<b>41.7</b>	<b>22.3</b>	<b>97.2</b>	<b>80.0</b>
<b>الربع الأول 2014</b>				
الضفة الغربية	44.2	21.9	90.2	80.0
قطاع غزة	38.3	23.9	61.7	50.0
إسرائيل والمستوطنات	43.1	19.8	182.6	173.1
<b>المجموع</b>	<b>42.4</b>	<b>22.0</b>	<b>99.3</b>	<b>83.3</b>

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014. مسح القوى العاملة 2012-2014.

## 2-5 إعلانات الوظائف الشاغرة<sup>14</sup>

استحوذ قطاع المنظمات الأهلية على النسبة الكبرى من الوظائف الشاغرة المعلن عنها في الربع الأول من العام 2014 بنسبة 48% (419 شاغرا)، يليه القطاع الخاص بنسبة 41% (358 شاغرا)، ومن ثم القطاع الحكومي التي كانت حصته 11% (99 شاغرا). وقد انخفضت حصة القطاع الخاص من إجمالي الشواغر المعلن عنها بـ نقطة مئوية واحدة، وحصة القطاع العام نقطتين مؤبنتين في الربع الأول 2014 مقارنة مع الربع السابق. (انظر الجدول 2-11). ومن الجدير ذكره أن أغلبية الشواغر المعلن عنها في قطاع غزة هي لقطاع المنظمات غير الحكومية (65%).

بلغ عدد الوظائف الشاغرة التي تم الإعلان عنها في الربع الأول من العام 2014 نحو 876 وظيفة، مسجلة ارتفاعاً بنسبة 20% مقارنة مع الربع السابق وبنسبة 19% مقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي (انظر الجدول 2-11). وتجدر الإشارة أن هنالك 76 إعلاناً لم يتم تحديد عدد الوظائف الشاغرة فيها. كذلك يتوجب التأكيد على أن الوظائف الشاغرة التي يتم الإعلان عنها لا تمثل بالضرورة جميع فرص العمل الجديدة المتوفرة، علماً بأن كافة الوظائف الحكومية يتوجب الإعلان عنها تبعاً لنص القانون<sup>15</sup>.

<sup>14</sup> قام معهد ماس بتجميع إعلانات الوظائف الشاغرة من الصحف اليومية (القدس، الأيام والحياة)، ومن الموقع الإلكتروني www.jobs.ps.  
<sup>15</sup> تنص المادة (19) من قانون الخدمة المدنية رقم (4) لسنة 1998م على: "تقوم الدوائر الحكومية بالإعلان عن الوظائف الخالية فيها التي يكون التعيين فيها بقرار من الجهة المختصة خلال أسبوعين من خلوها في صحتين يوميتين على الأقل، ويتضمن الإعلان البيانات المتعلقة بالوظيفة وشروط شغلها".

أما بالنسبة لتوزيع الشواغر حسب المنطقة الجغرافية، فقد استحوذت منطقة وسط الضفة الغربية على أغلبية الشواغر المعلن عنها بنسبة 58%، تليها كل من شمال الضفة الغربية وقطاع غزة بنسبة 5% في حين حصلت منطقة جنوب الضفة على نسبة 12%. أما فيما يتعلق بتوزيع الوظائف الشاغرة حسب المؤهل العلمي المطلوب، فقد كان المؤهل العلمي الأكثر طلباً هو درجة البكالوريوس بنسبة 74%. (انظر الجدول 2-11).

**جدول 2-11: عدد الوظائف الشاغرة في إعلانات الصحف اليومية في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الأول والرابع 2013، والربع الأول 2014**

المجموع	الربع الأول 2014			الربع الرابع 2013	الربع الأول 2013	
	آذار	شباط	كانون ثاني			
<b>حسب القطاع</b>						
358	137	102	119	309	318	القطاع الخاص
99	35	40	24	97	79	القطاع العام
419	321	255	300	329	376	المنظمات غير الحكومية
<b>حسب المنطقة الجغرافية</b>						
133	37	32	64	126	98	شمال الضفة
505	210	145	152	408	477	وسط الضفة
107	46	33	28	88	99	جنوب الضفة
131	28	45	58	113	99	قطاع غزة
<b>حسب الدرجة العلمية</b>						
67	19	32	16	70	63	ماجستير فأعلى
651	253	179	219	500	516	بكالوريوس
63	19	17	27	59	78	دبلوم
95	30	27	38	106	116	أقل من ذلك
<b>المجموع</b>						
876	321	255	300	736	733	

المصدر: قام معهد ماس بتجميعها من الصحف اليومية (القدس، الأيام، الحياة)، ومن الموقع الإلكتروني www.jobs.ps.

حاز الطلب على تخصصات العلوم الإدارية والاقتصادية على الحصة الكبرى من الشواغر المعلن عنها بنسبة 42%، يليه الطلب على تخصصات العلوم التطبيقية بنسبة 19%، والعلوم الإنسانية والاجتماعية بنسبة 17% بينما بلغت نسبة الطلب على تخصصات العلوم الطبية والصحية نحو 14%. وحصلت المهن الأخرى (حرفيون، فنيو صيانة، أعمال سكرتارية... الخ) على 9%. (انظر الجدول 2-12).

**جدول 2-12: عدد الوظائف الشاغرة في إعلانات الصحف اليومية في الأراضي الفلسطينية موزعة حسب التخصص المطلوب والقطاعات والمنطقة الجغرافية خلال الربع الأول 2014**

المجموع	قطاع غزة			الضفة الغربية			التخصص
	قطاع أهلي	قطاع خاص	قطاع عام	قطاع أهلي	قطاع خاص	قطاع عام	
121	9	2	8	45	55	2	علوم طبية وصحية
148	27	4	2	86	18	11	علوم إنسانية واجتماعية
166	13	13	3	44	66	27	علوم تطبيقية
364	33	5	6	156	130	34	علوم إدارية واقتصادية
77	3	2	0	3	63	6	أخرى (حرفيين، فنيي صيانة، أعمال سكرتارية... الخ)
876	85	26	19	334	332	86	المجموع

المصدر: قام معهد ماس بتجميعها من الصحف اليومية (القدس، الأيام، الحياة)، ومن الموقع الإلكتروني www.jobs.ps.

### صندوق 3: خطة التنمية الوطنية: "بناء الدولة وتجسيد السيادة"

صادق مجلس الوزراء في أواخر شهر نيسان 2014 على خطة التنمية الوطنية 2014-2016. ولقد أطلق على هذه الخطة اسم 'بناء الدولة وتجسيد السيادة'<sup>16</sup> وهذه الخطة هي الخطة التنموية الثامنة التي وضعتها السلطة الوطنية الفلسطينية منذ تأسيسها في العام 1994.

تابعت الخطة الحالية منهجية الخطة السابقة بتحديد أهداف إستراتيجية لها في أربعة قطاعات رئيسية. ويمكن تلخيص هذه التوجهات الإستراتيجية في الخطة الجديدة كالتالي:

- ✧ قطاع التنمية الاقتصادية والتشغيل: تتضمن الأهداف هنا تشجيع الاستثمار (خصوصاً في المنشآت الصغيرة والمتوسطة)، تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، تحسين وتطوير التشريعات لخلق بيئة أكثر محاباة للأعمال، تحسين وتطوير التنافسية.
- ✧ قطاع الحكم الرشيد وبناء المؤسسات: تتضمن الأهداف هنا تطوير وإصلاح أنظمة المالية العامة (التنسيق بين مكاتب الضرائب المختلفة، تطوير طاقات جمع الضرائب واستخدام أوسع لأجهزة وبرامج الكمبيوتر)، مراجعة أبواب الإنفاق العام وضمان الإدارة المالية الفعالة، تحسين الخدمات المقدمة للجمهور.
- ✧ قطاع الحماية والتنمية الاجتماعية: تطوير وتحسين أنظمة الخدمات الاجتماعية ذات النوعية العالية، تحسين الخدمات والبرامج الموجهة للأسرى المحررين، تطوير وتحسين خدمات التعليم والصحة.
- ✧ قطاع البنية التحتية: تشمل الأهداف هنا على تحسين الطرق وشبكات الاتصال، تنوع مصادر توريد الطاقة، عقلنة استخدام الطاقة وضمان فعالية استخدام المياه.

وجهدت الخطة اهتماماً خاصاً إلى صعيدين، أولهما تعزيز التكامل بين الخطة والموازنات السنوية للحكومة من خلال ربطهما معاً بالتوجهات ومسارات التنفيذ والتمويل. وثانيهما تعزيز ومنهجية الرقابة على التنفيذ من خلال عدد من المؤشرات وأنظمة المتابعة. وفي هذا الإطار تعكف الحكومة الآن على تطوير نظام "دورة المشروع" الذي يقوم على مبدأ "سياسة البوابة الواحدة" في تنفيذ المشاريع. كذلك ستعمل الحكومة على إنشاء "سجل المشاريع" للمساعدة في تتبع التقدم في دورة كل مشروع. ومن بين التوجهات المهمة أيضاً الحد من مشاريع المانحين التي تقع خارج إطار خطة التنمية، وحصر دور وزارة التخطيط ووزارة المالية بتوفير الإرشادات وضمان الانسجام بين نشاطات المؤسسات الحكومية المختلفة.

حددت الخطة أن هناك ثلاثة تحديات رئيسية أمام تنفيذ أهدافها: الاحتلال والقيود الإسرائيلية المتعددة، الانقسام السياسي والإداري بين الضفة والقطاع، تردي الشروط الاقتصادية (الفقر والبطالة الواسعة خصوصاً في أوساط الشباب) واستفحال الأزمة المالية.

وضعت الحكومة الإطار المالي المرافق للخطة على ضوء سيناريو هين، سيناريو أساس يتوقع استمرار الأوضاع الحالية دون تغيير من الناحية السياسية والاقتصادية. وسيناريو آخر أكثر تفاؤلاً يفترض تخفيف القيود الإسرائيلية وإتاحة الفرصة أمام الاقتصاد الفلسطيني لاستغلال الموارد الكامنة في المناطق "ج".

**سيناريو الأساس:** يتوقع هذا السيناريو أن ينخفض النمو الذي سيشهده الناتج المحلي الإجمالي خلال الأعوام 2014-2016 ليستقر على 2%، 1.5%، 1% على التوالي. كما يفترض السيناريو عدم زيادة نسبة الإيرادات الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي بصورة ملموسة بسبب ضعف النمو الاقتصادي والاستثمارات. ويفترض السيناريو أيضاً استمرار المانحين في تقديم الدعم المالي لموازنة الحكومة في المستقبل على معدلات متزايدة. وعلى الرغم من هذا فإن الوضع المالي في 2013 سوف يفضي إلى فجوة تمويلية كبيرة تحتم على الحكومة اتخاذ إجراءات تقشفية حادة لسد العجز. ولتجنب تراكم المتأخرات والحاجة للاستدانة من المصارف، يقتضي هذا السيناريو انخفاض نسبة النفقات الجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي على مدار الأعوام الثلاثة القادمة لتصل إلى 32% في العام 2016. ويتوقع السيناريو أن يتم هذا عبر ضبط فاتورة الرواتب وتقليص صافي الإقراض.

<sup>16</sup> وزارة التخطيط والتنمية الإدارية. خطة التنمية الوطنية 2014-2016: بناء الدولة وتجسيد السيادة.

**السيناريو المتفائل:** يفترض هذا السيناريو تحسن المناخ السياسي وتحرير القيود، وهو ما سيرافق مع ارتفاع كبير في الاستثمارات المحلية والأجنبية، ونمو في الناتج المحلي الإجمالي يصل إلى 12% في العام 2016. وهذا سوف يؤدي بدوره إلى تقليص الحاجة للدعم الخارجي للموازنة السنوية لتصل إلى 0.9 مليار دولار.

اعتمدت خطة الإنفاق التي تبنتها الخطة على سيناريو الأساس بسبب 'ضبابية الوضع السياسي وعدم اليقين بالنسبة للمبادرات الاقتصادية المرتبطة به'. وبناء على معطيات الإطار الاقتصادي الكلي والإطار المالي الكلي التي أعدته وزارة المالية، من المتوقع أن يبلغ إجمالي النفقات بشقيها التشغيلي (بما فيها صافي الإقراض) والتطويري 13.5 مليار دولار تقريباً خلال السنوات الثلاث 2014-2016. وتستقطع النفقات التطويرية من هذا الرقم مبلغ 1.5 مليار دولار. يوضح الجدول المرافق توزيع النفقات التطويرية على القطاعات الأربعة الرئيسية خلال الأعوام الثلاثة. وتجدر الإشارة إلى أن نحو 70% من الإنفاق التطويري المخطط سيتم من داخل الموازنة العامة و 450 مليون دولار فقط من خارج الموازنة<sup>17</sup>.

**جدول 1: توزيع النفقات التطويرية حسب القطاعات الرئيسية والإنفاق الجاري في خطة التنمية 2014-2016**

(مليون دولار)				
المجموع	2016	2015	2014	
1,500	600	500	400	الإنفاق التطويري
287	123	100	64	- التنمية الاقتصادية والتشغيل
392	145	127	120	- الحكم الرشيد
410	186	134	90	- الحماية والتنمية الاجتماعية
416	152	139	125	- البنية التحتية
11,949	4,101	3,982	3,866	إنفاق جاري (تشغيلي) وصافي الإقراض

[http://www.mopad.pna.ps/images/PDFs/Arabic%20Palestine%20State\\_%20final%20draef.pdf](http://www.mopad.pna.ps/images/PDFs/Arabic%20Palestine%20State_%20final%20draef.pdf)

تتوقع الخطة أن يتم تمويل الإنفاق التطويري من مصدرين، نحو 600 مليون دولار من المصادر المحلية و 900 مليون دولار من المساعدات الخارجية. وتجدر الملاحظة أن ما تتوقعه الخطة من المساعدات الدولية للإنفاق التطويري خلال 2014-2016 يزيد بمقدار 40% تقريباً عن المبلغ الذي تم الحصول عليه لهذا الغرض خلال السنوات الثلاث السابقة 2011-2013. كما أن ما تتوقعه الخطة من مساعدات للإنفاق الجاري خلال السنوات الثلاثة القادمة يزيد بمقدار 50% عن ما تم الحصول عليه فعلياً في السنوات الثلاث السابقة. أي على الرغم من أن الخطة اعتمدت سيناريو الأساس الأقل تفاؤلاً، إلا أن هذا السيناريو ما يزال يحتوي على توقعات شديدة التفاؤل.

<sup>17</sup> ربما لهذا السبب يقول تقرير لصندوق النقد الدولي أن إجمالي النفقات في خطة التنمية خلال السنوات الثلاث تبلغ 539 مليون دولار، تتوزع بين استثمارات بقيمة 281 مليون دولار ونفقات تشغيلية بقيمة 242 مليون دولار. (انظر: <http://www.imf.org/external/country/WBG/RR/2014/063014.pdf>).

## صندوق 4: قطاع الكهرباء في فلسطين: الواقع ومتطلبات الإصلاح

يعقد معهد ماس سلسلة جلسات حوارية تحت عنوان "الطاولة المستديرة" لنقاش قضايا الساعة وتوفير توصيات سياساتية لأصحاب القرار. ولقد عقد المعهد حلقة نقاش تتناول "قطاع الكهرباء في فلسطين: الواقع ومتطلبات الإصلاح". وأعد المعهد ورقة خلفية لجلسة النقاش هذه نقتبس منها ما يلي.

### 1. الخلفية والمبررات

تشكل البنية التحتية الجيدة في مختلف دول العالم متطلباً أساسياً للتنمية وجذب الاستثمارات وتحقيق الرفاه الاجتماعي. ويُعد قطاع الكهرباء، بمرافقه ومؤسساته وتجهيزاته وإطاره القانوني، أحد أهم مرافق البنية التحتية. يتركب قطاع الكهرباء من مجموعة من المكونات: محطات توليد الكهرباء، والنقل، والتوزيع، شبكة الكهرباء، والتعرفة، والمؤسسات الإشرافية، والإطار القانوني. وجميع المكونات هذه تؤثر في قطاع الكهرباء وتحديد مستوى كفاءته في الاستجابة لمتطلبات التنمية الاقتصادية.

### 2. الكهرباء في فلسطين: حقائق وأرقام

#### ✧ الإطار القانوني

ينظم قطاع الكهرباء في فلسطين من خلال القرار بقانون رقم (13) لسنة 2009 بشأن قانون الكهرباء العام. ويتناول القانون اختصاصات ومهام المؤسسات الإشرافية والتنفيذية في القطاع، وأحكام ترخيص شركات التوليد والتوزيع، وينص على إنشاء شركة نقل وطنية. ويفرد القانون فصلاً للعقوبات بحق المخالفين. وتم تعديل هذا القانون بالقرار بقانون رقم (16) لسنة 2012. وركزت التعديلات على جانب المخالفات بحق المخالفين، وتحديد فرض استبدال عقوبة قطع التيار الكهربائي عن الأشخاص الذين يقومون بسرقة التيار الكهربائي لتصبح الحبس لمدة لا تزيد عن 4 أشهر والغرامة بمبلغ يصل إلى 1,500 دينار.

#### ✧ كمية الكهرباء المتاحة

تشير الإحصائيات إلى أن جميع الأسر الفلسطينية تقريباً كانت متصلة بشبكة كهرباء عامة في العام 2013 مقارنة بنسبة 97.2% في العام 1999. وتتباين المناطق الفلسطينية من حيث عدد ساعات توفر الخدمة، حيث تتوفر الخدمة 24 ساعة لـ 99.8% من الأسر في الضفة الغربية، في حين لا تزيد ساعات الخدمة عن 16 ساعة يومياً لـ 97.2% من أسر قطاع غزة<sup>18</sup>.

بلغت كمية الكهرباء المتاحة في الأراضي الفلسطينية من المصادر المختلفة عام 2012 نحو 5,370 جيجا واط/ساعة (ج.و/س)، منها 3,700 في الضفة و1,670 في غزة. ويبلغ معدل استهلاك الفرد من الطاقة الكهربائية (بعد خصم الفاقد) في الأراضي الفلسطينية حوالي 950 كيلو واط/ ساعة سنوياً<sup>19</sup>. ويعتبر هذا المعدل متدنياً مقارنة بالدول المجاورة<sup>20</sup>، حيث بلغ في الأردن 2,093 وفي مصر 1,743 وفي إسرائيل 6,926 خلال العام 2011.

#### ✧ التوليد

تعتمد المناطق الفلسطينية للتزود بالكهرباء على مصادر مختلفة، حيث زودت إسرائيل المناطق الفلسطينية عام 2012 بنحو 4,702 ج.و/س (أي ما نسبته 88% من الكهرباء المتاحة). وبلغت كمية الكهرباء المستوردة من الأردن ومصر حوالي 207 ج.و/س أو ما نسبته 4%. في حين أنتجت محطة توليد الكهرباء في غزة 392 ج.و/س أو ما نسبته 7.3% من الاستهلاك في فلسطين و23.5% من استهلاك غزة.

<sup>18</sup> الجهاز المركزي للإحصاء (2013): بيان صحفي حول مسح الطاقة المنزلي، تموز.

<sup>19</sup> مجلس تنظيم قطاع الكهرباء الفلسطيني، التقرير السنوي للعام 2012.

<sup>20</sup> <http://data.albankaldawli.org/indicator/EG.USE.ELEC.KH.PC>

#### ✧ النقل

تم في شهر شباط 2014 إطلاق شركة النقل الوطنية للكهرباء. تختص الشركة وفقاً للقانون بنقل الكهرباء من شركات التوليد إلى شركات التوزيع والمستهلكين، إضافة إلى تصدير الكهرباء من فلسطين واستيرادها. وتمتلك الشركة شبكة نقل وتعمل على تطويرها وصيانتها. ويستعاض عنها في الوقت الحاضر بنقاط الربط المنتشرة في الضفة الغربية والتي تبلغ 230 نقطة.

#### ✧ شركات توزيع الكهرباء

يوجد في الأراضي الفلسطينية 6 شركات لتوزيع الكهرباء، 5 في الضفة الغربية وواحدة في غزة، بالإضافة إلى الهيئات المحلية غير المنضوية تحت أي شركة توزيع. وهذه الشركات هي: شركة كهرباء الشمال، شركة كهرباء محافظة طوباس، وشركة كهرباء محافظة القدس، وشركة كهرباء الخليل، وشركة كهرباء الجنوب، وشركة توزيع كهرباء محافظات غزة. تجدر الإشارة إلى أن 3 شركات مسجلة كشركات مساهمة خاصة وتحمل ترخيصاً رسمياً، في حين أن الشركات الثلاث الأخرى<sup>21</sup> غير مسجلة.

#### ✧ الفاقد

يتم حساب قيمة الفاقد عن طريق طرح كمية الكهرباء المباعة من كمية الكهرباء المنتجة والمستوردة، حيث بلغ حجم الفاقد في العام 2012 711 ج.و/س، ويشكل هذا ما نسبته 24% من المشتريات. ويرجع هذا الفاقد إلى سببين: الفاقد الفني، وينجم عن تردي وضع شبكة الكهرباء وخطوط النقل. والفاقد غير الفني الذي ينجم عن سرقة التيار الكهربائي من قبل بعض المستهلكين. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة الفاقد في الدول المجاورة تقل عن نظيرتها في فلسطين بشكل ملحوظ، حيث بلغت في الأردن 14%، وفي إسرائيل 6.5%.

#### ✧ فاتورة الاستيراد والأسعار

تخضع أسعار الكهرباء في فلسطين لعدة عوامل، أغلبها عوامل خارجية بسبب الاعتماد الكبير على المصادر الخارجية للتزود بالكهرباء. وخلال العام 2012، قدر مجلس تنظيم الكهرباء فاتورة الكهرباء المستوردة من إسرائيل بنحو 2,537 مليون شيكل (1,923 مليون للضفة و614 مليون لغزة). وبلغت تكلفة ك.و/ ساعة حوالي 0.53 شيكل شاملاً للضريبة.

أصدر مجلس تنظيم الكهرباء في العام 2012 تعرفه جديدة تستند إلى أربعة معايير، وهي: أسعار التكلفة من المزود؛ نسبة الفاقد؛ متطلبات القطاع المنزلي من ذوي الدخل المحدود؛ ومتطلبات القطاعات الإنتاجية. قسمت التعرفة الجديدة المستهلكين في القطاع المنزلي إلى خمس شرائح بدل ثلاثة (تبدأ التعرفة بـ 0.465 شيكل وتصل إلى 0.69 شيكل لكل ك.و/ساعة). في حين بلغت التعرفة للقطاع التجاري 0.63 شيكل، مقابل 0.5 للجهد المنخفض و0.45 للجهد المتوسط في القطاع الصناعي، وبلغت التعرفة للقطاع الزراعي 0.46 شيكل و0.5 لمضخات المياه، و0.8 لقطاع الخدمات. وبالمقارنة مع الدول المجاورة، يتضح أن التعرفة في الأردن تساوي ثلث نظيرتها في فلسطين، في حين تبدو تعرفه الكهرباء في إسرائيل متقاربة إلى حد كبير مع التعرفة في فلسطين رغم الفروقات في مستوى الدخل بين فلسطين وإسرائيل.

### 3. التحديات الرئيسية

هناك مجموعة من التحديات التي تواجه قطاع الكهرباء في فلسطين، وفي ما يلي أبرزها:

✧ عدم وضوح العلاقة بين الجهات الإشرافية والتنفيذية في قطاع الكهرباء. وتداخل الصلاحيات بين هذه الجهات، وخصوصاً فيما يتعلق بوضع التعرفة العامة للكهرباء وإقرارها، إضافة إلى الشؤون المتعلقة بكود الشبكة والتوزيع ووضع المواصفات والمقاييس<sup>22</sup>.

✧ تدني مستوى الالتزام بنظام التعرفة الجديد. كذلك تدني مستوى الالتزام بالأنظمة والتعليمات الصادرة عن مجلس وسلطة الطاقة سيظل محدوداً في ظل ضعف آليات الرقابة والتنفيذ وتطبيق العقوبات على المخالفين<sup>23</sup>.

<sup>21</sup> شركة كهرباء الجنوب وشركة كهرباء الخليل وشركة كهرباء طوباس.

<sup>22</sup> مجلس تنظيم قطاع الكهرباء الفلسطيني، التقرير السنوي للعام 2012.

<sup>23</sup> مجلس تنظيم قطاع الكهرباء الفلسطيني، المرجع السابق.

- ✧ ارتفاع نسبة الفاقد الفني وغير الفني وضعف أداء شركات التوزيع في تحصيل أثمان الكهرباء. كذلك فإن ارتفاع نسبة الهبئات المحلية غير المنضمة تحت شركات التوزيع يشكل عائقاً أمام تطور القطاع وتطبيق الاستراتيجيات والسياسات الهادفة لضبط وتنظيم قطاع الكهرباء.
- ✧ قيام إسرائيل بالخصم من إيرادات المقاصة لتسديد أثمان الكهرباء المباعة من الشركة الإسرائيلية للمناطق الفلسطينية يشكل عبئاً إضافياً على السلطة، وتحدياً جدياً يندرج بمخاطر آنية ومستقبلية تتهدد انتظام واستمرار التيار الكهربائي في فلسطين. ومن الجدير بالإشارة أن شركة الكهرباء الإسرائيلية توقفت منذ منتصف العام 2009 عن تزويد وزارة المالية الفلسطينية بفاتورة تفصيلية بالخصومات، الأمر الذي يحد من قدرة الوزارة على مطالبة الهيئات المحلية وشركات التوزيع بالديون المترتبة عليها.
- ✧ يتمثل التحدي الأكبر الذي يواجه قطاع الكهرباء في استمرار الاعتماد على المصادر الخارجية للتزود بالكهرباء. إذ يؤدي ذلك إلى ارتهاج التوجهات الاستثمارية لإنشاء مشاريع إستراتيجية وتحديد أسعار الكهرباء والجوانب المالية، لمزاوجة الجهات المزودة وخصوصاً إسرائيل ومصالحها الاقتصادية والسياسية أحياناً.
- ومن المهم الانتباه أن التحديات التي تواجه قطاع الكهرباء لا تقتصر على الفترة الحالية، ولكنها تطال مستقبل القطاع والتوقعات بشأنه. فبالإضافة للزيادة الطبيعية في الطلب على الكهرباء والتي بلغت 6%، تم تقدير الزيادة الناجمة عن النمو الاقتصادي (بواقع 0.22% نتيجة زيادة الناتج المحلي بنسبة 1%)<sup>24</sup>. وتقرض هذه المعطيات والتقديرات تحدياً كبيراً على صانع القرار الفلسطيني إزاء السياسات والتوجهات المطلوبة في مجال الكهرباء، والآليات اللازمة لتنفيذ تلك التوجهات.

#### 4. الجهود والمبادرات والخطط المستقبلية

- تشتمل أبرز الجهود المبذولة والمبادرات والخطط المستقبلية المطروحة من أجل تعزيز وتطوير قطاع الكهرباء، وحل المشكلات المزمنة فيه على التالي:
- ✧ **إطلاق شركة النقل الوطنية:** تعتبر الشركة الوطنية لنقل الكهرباء أداة مهمة من أدوات ضبط الأنشطة المرتبطة بقطاع النقل. وتم تسجيل الشركة لدى مراقب الشركات كشركة عامة حكومية برأسمال يبلغ 2 مليون دولار.
- ✧ **إنشاء محطات توليد محلية:** برزت في الآونة الأخيرة مبادرة مهمة لإنشاء محطة لتوليد الكهرباء في منطقة جنين. ووفقاً للمعطيات الأولية، فإن المحطة ستنشأ باستثمار من القطاع الخاص الفلسطيني، على أن يكون للهيئات المحلية الحق بالمشاركة في ملكية المحطة بنسبة 25% من رأس المال بموجب قرار صادر عن مجلس الوزراء<sup>25</sup>. وتتوقع التقديرات أن يسهم إنشاء المحطة الجديدة في تخفيض كلفة ك.و/س إلى نحو 0.35 شيكل. ومن المتوقع كذلك أن يغطي إنتاج المحطة منطقتي شمال ووسط الضفة الغربية<sup>26</sup>. وأن تبلغ الطاقة الإنتاجية للمحطة 200 ميغا واط (حوالي 20% من الطاقة الحالية المتاحة)، مع إمكانية زيادتها إلى 400 ميغاوات في مرحلة متقدمة.
- ✧ **على الصعيد الرسمي:** أقرت إستراتيجيتان وطنيتان لقطاع الطاقة منذ العام 2011. واشتملت الإستراتيجيتان على إشارات واضحة وأهداف محددة في موضوع الطاقة البديلة وضرورة نشر استخداماتها في المناطق الفلسطينية لتغطي 50% من الاحتياجات الفلسطينية من الكهرباء بحلول العام 2020. وفي نفس السياق أقر مجلس الوزراء الفلسطيني مؤخراً المبادرة الفلسطينية للطاقة الشمسية (PalestineSolar Initiative- PSI). وتهدف هذه المبادرة إلى الوصول إلى إنتاج طاقة كهربائية من الطاقة الشمسية تبلغ 5 ميغاوات حتى العام 2015 من خلال تزويد أسطح 1,000 منزل بخلايا شمسية لتوليد الكهرباء.

<sup>24</sup> Abualkhair, Ayman (2006). Electricity sector in the Palestinian territories: Which priorities for development and peace? University of Geneva, Switzerland.

<sup>25</sup> قرار مجلس الوزراء رقم (14/35/02) م.و.س.ف. لعام 2013.

<sup>26</sup> تصريحات رئيس سلطة الطاقة الفلسطينية في سياق جلسة استماع نظمها مؤسسة أمان بتاريخ 2014/1/23.

### 3- المالية العامة

والمساعدات إلى 309 مليون شيكل، أي بمقدار 20% تقريباً. ولكن يتوجب التأكيد هنا أن هذا الفائض هو فائض وهمي، لأنه نتيجة الحساب على "الأساس النقدي" للموازنة، أي الحساب الذي يهمل المتأخرات على الحكومة، وهي المبالغ التي يتوجب على الحكومة دفعها والتي لم تقم بتسديدها خلال الفترة. وعند أخذ هذه المتأخرات بعين الاعتبار (560 مليون شيكل) فإن فائض الموازنة على الأساس النقدي خلال الربع الأول 2014 يتحول إلى عجز بمقدار 251 مليون شيكل تقريباً كما سنرى لاحقاً.

ارتفع صافي الإيرادات المحلية بشكل ملحوظ خلال الربع الأول 2014 (زيادة بمقدار 19% مقارنة بالربع السابق وأكثر من 50% مقارنة بالربع المناظر 2013). بالمقابل شهدت النفقات العامة ارتفاعاً أقل بلغ 11% بين الربعين المتلاحقين و2% بين المتناظرين. أدى هذا إلى انخفاض ملحوظ في العجز الكلي للموازنة قبل المساعدات (على الأساس النقدي) من 1.3 مليار شيكل في الربع الأول 2013 إلى 446 مليون في الربع الأول 2014. وقد أدى انخفاض المساعدات الدولية بمقدار 60% بين الربعين المتناظرين (وبمقدار 20% بين الربعين المتلاحقين) إلى انخفاض فائض الموازنة بعد المنح

جدول 3-1: خلاصة الوضع المالي للسلطة الفلسطينية خلال أرباع العام 2013 والربع الأول من العام 2014 (مليون شيكل، وفق الأساس النقدي)

البيان	2013				2014
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول
إجمالي الإيرادات العامة والمنح (صافي)	3,736.7	2,726.1	3,495.9	3,317.0	3,556.3
• إجمالي الإيرادات المحلية (صافي)	1,842.5	2,191.5	1,965.2	2,361.8	2,801.5
- الإيرادات الضريبية	666.5	471.3	469.4	550.1	827.2
- الإيرادات غير الضريبية	326.7	207.8	203.5	183.3	261.5
- إيرادات مقاصة	1,314.6	1,533.4	1,547.6	1,693.4	1,825.7
- إرجاعات ضريبية (-)	465.3	21.0	255.3	65.0	112.9
• المنح والمساعدات الخارجية	1,894.2	534.6	1,530.7	955.2	754.8
- لدعم الموازنة	1,814.1	461.3	1,453.6	802.2	631.5
- لدعم المشاريع التطويرية	80.1	73.3	77.1	153.0	123.3
إجمالي النفقات العامة	3,180.1	3,071.5	3,159.6	2,931.2	3,247.7
• النفقات الجارية، ومنها:	3,053.1	2,877.2	3,003.5	2,801.2	3,031.1
- الأجور والرواتب	1,823.2	1,531.9	1,593.5	1,599.6	1,615.6
- نفقات غير الأجور	1,114.1	1,138.4	1,184.1	990.3	1,192.2
- صافي الإقراض	115.8	206.9	225.9	211.3	223.3
• النفقات التطويرية	127.0	194.3	156.1	130.0	216.6
- ممولة من قبل الخزينة	46.9	121.0	79.0	(23.0)	93.3
- ممولة من قبل الدول المانحة	80.1	73.3	77.1	153.0	123.3
العجز الجاري	(1,210.6)	(685.7)	(1,038.3)	(439.4)	(229.6)
العجز الكلي (قبل المنح والمساعدات)	(1,337.6)	(880.0)	(1,194.4)	(569.4)	(446.2)
العجز/الفائض الكلي (بعد المنح والمساعدات)	556.6	(345.4)	336.3	385.8	308.6
صافي التمويل من المصارف المحلية	(613.6)	234.7	(372.3)	(143.8)	(368.9)
المتبقي	(57)	(110.7)	(36)	242	(60.3)
بنود مرجعية					
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليون دولار)	3,041.3	3,353.8	3,411.4	3,483.6	3,495.9
متوسط سعر الصرف (شيكال لكل دولار)	3.69	3.62	3.60	3.52	3.51

المصدر: البيانات المنشورة في التقارير المالية الصادرة عن وزارة المالية الفلسطينية (أساس نقدي) - جدول رقم (3).  
الأرقام بين أقواس هي ذات إشارة سالبة

## 3-1 الإيرادات والمنح

## إجمالي الإيرادات المحلية الصافية

الرابعين المتتاليين إلى أن الربع الأول من كل عام يشهد استحقاق ضريبي الدخل والأملاك على المواطنين. كما ارتفعت متحصلات ضريبة القيمة المضافة بين الربعين لتصل إلى 324 مليون شيكل.<sup>27</sup>

أما فيما يتعلق بإيرادات المقاصة فقد بلغت خلال الربع الأول من عام 2014 نحو 1.8 مليار شيكل، مرتفعةً بنحو 8% مقارنةً بالربع السابق، وبنحو 39% مقارنةً بالربع المناظر من العام 2013. وقد ساهمت إيرادات المقاصة بتغطية نحو 60% من النفقات الجارية خلال الربع الأول من العام 2014.

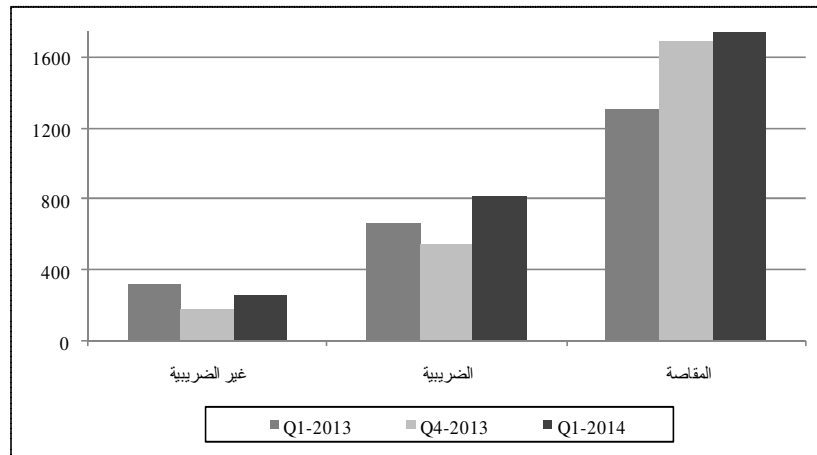
بالمقابل شهدت الإيرادات غير الضريبية ارتفاعاً بنحو 42.7% لتبلغ حوالي 261.5 مليون شيكل خلال الربع الأول مقارنةً بالربع السابق، أما مقارنةً بالربع المناظر من العام 2013 فقد كانت أقل بنحو 20%.

شهد الربع الأول من العام 2014 ارتفاعاً ملحوظاً في إجمالي الإيرادات المحلية الصافية وبنحو 18.6% مقارنةً بالربع السابق لتبلغ حوالي 2.8 مليار شيكل. وكان مصدر الارتفاع تحسن الجباية لكل من بندي الإيرادات الضريبية وإيرادات المقاصة إضافة إلى تضاعف الإيرادات غير الضريبية. الجدير بالذكر أن إيرادات المقاصة استحوذت على حصة الأسد بنسبة 65.2% من إجمالي الإيرادات المحلية، تلتها الإيرادات الضريبية بنسبة 29.5%.

بلغت الإيرادات الضريبية خلال الربع الأول 2014 حوالي 827 مليون شيكل بارتفاع نسبته 50% مقارنةً بالربع السابق، وبنحو 24% مقارنةً بالربع المناظر من العام 2013. ويعزى هذا التحسن إلى زيادة الإيراد المتوقع من ضريبة الدخل (والتي تشكل 43.3% من الإيرادات الضريبية)، إذ ارتفع هذا ليبلغ ضعف ما كان عليه في الربع السابق. وتعود الزيادة الكبيرة في الإيرادات الضريبية بين

شكل 3-1: هيكل الإيرادات المحلية

(مليون شيكل)



المصدر: وزارة المالية الفلسطينية

<sup>27</sup> تم رفع ضريبة القيمة المضافة من 14.5% إلى 15% في شهر تشرين الأول 2012، ثم تم رفع الضريبة إلى 16% في بداية حزيران 2013.

### المنح والمساعدات الخارجية

شهد الربع الأول من العام 2014 تراجعاً ملحوظاً في التمويل الخارجي بنحو 21% مقارنة بالربع السابق وبنحو 60% مقارنة بالربع المناظر من عام 2013، ليبلغ حوالي 754.8 مليون شيكل. ولقد ذهب 84% من هذا الدعم لتمويل الموازنة الجارية. وساهمت الدول العربية (السعودية، وعمان) بنحو 72% من قيمة هذه المساعدات، فيما ساهمت كل من الآلية الفلسطينية الأوروبية (بيغاس) بنسبة 6% والبنك الدولي بنسبة 23% كما يوضح الجدول 2-3.

#### جدول 2-3: المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للحكومة الفلسطينية

(مليون شيكل)

البيان	2013				2014
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول
دعم الموازنة	1,814.5	461.3	1,453.6	802.2	631.5
منح عربية	558.6	0.0	278.1	551.7	452.5
منح دولية	1,255.9	461.3	1,175.5	250.5	179.0
دعم اتفاق تطويري	80.3	73.3	76.9	152.8	123.3
إجمالي التمويل الخارجي	1,894.8	534.6	1,530.5	955.0	754.8

المصدر: وزارة المالية الفلسطينية، جدول رقم (7) - جدول الدعم الخارجي.

وعند إضافة الإيرادات المحلية إلى المساعدات والمنح الدولية يتضح أن إجمالي إيرادات الموازنة ارتفعت بنسبة 7.2% خلال الربع الأول من عام 2014 مقارنة مع الربع السابق لتبلغ حوالي 3.5 مليار شيكل، وكان الارتفاع الكبير في الإيرادات المحلية هو العامل الرئيسي وراء هذا. بالمقابل تراجع إجمالي الإيرادات بنحو 4.8% مقارنة بالربع المناظر من عام 2013. ويعرض الجدول 3-3 تطور إيرادات الموازنة الجارية والتطويرية ونسبها إلى المتغيرات الاقتصادية الرئيسية.

#### جدول 3-3: مؤشرات الإيرادات العامة والمنح

البيان	2013				2014
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول
إجمالي الإيرادات المحلية الصافية (مليون شيكل)	1,842.5	2,191.5	1,965.2	2,361.8	2,801.5
نسبة إلى إجمالي الإيرادات والمنح (%)	49.3	80.4	56.2	71.2	78.8
نسبة إلى النفقات الجارية (%)	60.3	76.2	65.4	84.3	92.4
نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	16.4	18.1	16.0	19.3	22.8
المنح والمساعدات الخارجية (مليون شيكل)	1,894.2	534.6	1,530.7	955.2	754.8
نسبة إلى إجمالي الإيرادات والمنح (%)	50.7	19.6	43.8	28.8	21.2
نسبة إلى النفقات الجارية (%)	62.0	18.6	51.0	34.1	24.9
نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	16.9	4.4	12.5	7.8	6.2

المصدر: جدول رقم (3-1)

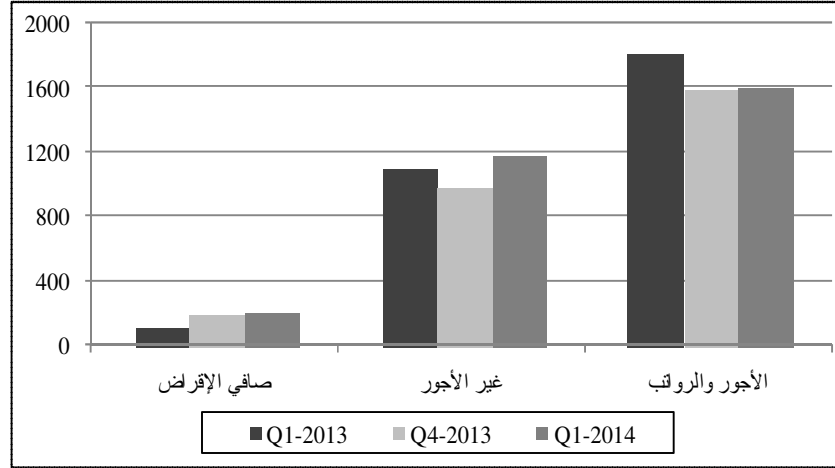
## 2-3 النفقات العامة

## النفقات الجارية

يتكون الإنفاق الجاري من ثلاثة بنود رئيسية، الأجور والرواتب (نحو 53%) ونفقات غير الأجور (39%) و صافي الإقراض (8% تقريبا). وقد ارتفعت النفقات الجارية خلال الربع الأول بنحو 8.2% مقارنة بالربع السابق، نتيجة لارتفاع نفقات غير الأجور بنسبة 20.4%. وجاء هذا بسبب ارتفاع الإنفاق التشغيلي بالإضافة إلى زيادة التحويلات إلى الخدمات الاجتماعية. كما ارتفع الإنفاق على صافي الإقراض بمقدار 5.7% مقارنة بالربع السابق<sup>28</sup> (أنظر الشكل 3-2).

شهدت النفقات العامة خلال الربع الأول ارتفاعاً بنسبة 10.8% مقارنة بالربع السابق لتبلغ حوالي 3.2 مليار شيكل (26.5% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي). ويتكون الإنفاق العام في معظمه من النفقات الجارية (بلغت نحو 93.3%)، في حين شكل الإنفاق التطويري نحو 6.7% فقط من إجمالي الإنفاق العام في الربع الأول 2014.

شكل 3-2: هيكل النفقات الجارية (مليون شيكل)



المصدر: وزارة المالية الفلسطينية

النقدي. وتشير البيانات إلى استمرار القصور في توفر السيولة لتسديد التزامات الرواتب في هذا الربع أيضاً، إذ أن قيمة فاتورة الأجور والرواتب المدفوعة كانت أقل من مستوى الالتزام (التي يتوجب دفعها) بحوالي 144.3 مليون شيكل.<sup>29</sup>

أما فيما يتعلق بفاتورة الأجور والرواتب (المكون الرئيسي للنفقات الجارية) فقد ظلت تقريبا على حالها بين الربعين المتلاحقين (نحو 1.6 مليار شيكل)، ولكنها انخفضت بنسبة 11% بين الربعين المتناظرين. ويتوجب إعادة التأكيد ثانية هنا أن هذه التطورات هي على ضوء الحساب على الأساس

<sup>28</sup> يمثل بند صافي الإقراض المبالغ التي يتم استقطاعها من إيرادات المقاصة وتحويلها لشركات المنافع العامة الإسرائيلية لتسديد المستحقات على هيئات الحكم المحلي، وشركات الكهرباء في الأراضي الفلسطينية.

<sup>29</sup> بلغ متوسط النقص النقدي في تغطية فاتورة الأجور والرواتب الفعلية حوالي 95 مليون شيكل في كل ربع من أرباع 2013، ويمثل هذا تحسناً بالمقارنة مع 2012 حين بلغ متوسط النقص النقدي نحو 204 مليون شيكل بالمتوسط في كل ربع من أرباع السنة.

### النفقات التطويرية

ارتفعت النفقات التطويرية خلال الربع الأول 2014 بنحو 67% مقارنةً بالربع السابق لتبلغ نحو 216.6 مليون شيكل، على خلفية تحويل الحكومة لجزء من موازنتها إلى الإنفاق التطويري (93.3 مليون شيكل). ويعرض الجدول 3-4 تطورات الإنفاق خلال أرباع السنة الماضية والربع الأول من العام 2014.

جدول 3-4: مؤشرات النفقات العامة

2014	2013				البيان
	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	
3,031.1	2,801.2	3,003.5	2,877.2	3,053.1	النفقات الجارية (مليون شيكل)
93.3	95.6	95.1	93.7	96.0	نسبة إلى إجمالي النفقات العامة (%)
24.7	22.8	24.4	23.7	27.2	نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
216.6	130.0	156.1	194.3	127.0	النفقات التطويرية (مليون شيكل)
6.7	4.4	4.9	6.3	4.0	نسبة إلى إجمالي النفقات العامة (%)
1.8	1.1	1.3	1.6	1.1	نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)

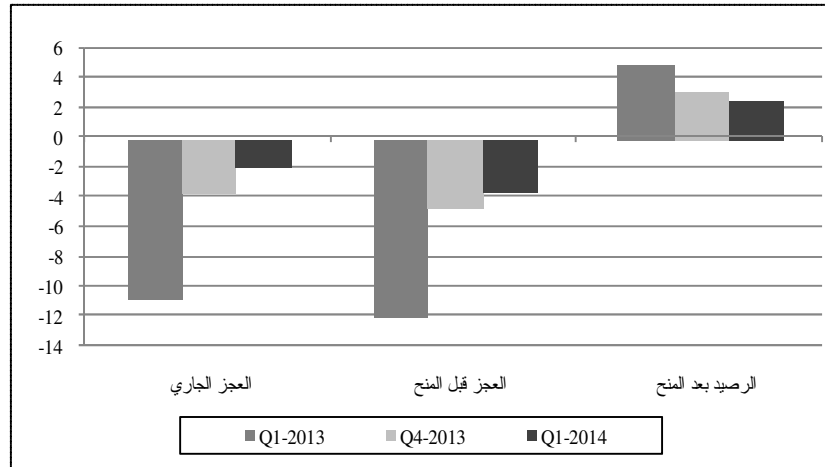
المصدر: جدول 3-1

### 3-3 الفائض/العجز المالي

أما على صعيد العجز الكلي (قبل المنح والمساعدات) فقد بلغ حوالي 446.2 مليون شيكل، وهذا يقل بمقدار 21.6% عما كان عليه في الربع السابق، وهو أيضا أقل بنسبة 66.6% عن العجز في الربع المناظر في العام 2013 (أنظر شكل 3-3).

أدت زيادة إجمالي الإيرادات المحلية الصافية بوتيرة أعلى من الزيادة في الإنفاق الجاري إلى تراجع العجز الجاري قبل المساعدات (على الأساس النقدي) ليبلغ خلال الربع الأول 2014 نحو 229.6 مليون شيكل، مقارنة مع عجز بلغ 439.4 مليون شيكل خلال الربع السابق. وقد شكل هذا العجز حوالي 1.9% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع 3.6% في الربع الرابع من العام 2013.

شكل 3-3: مؤشرات العجز المالي نسبة لإجمالي الناتج المحلي الاسمي



المصدر: جدول 3-1.

شيكل)، ومتأخرات فاتورة الرواتب (144.2 مليون شيكل)، ومتأخرات تتعلق بالإنفاق التطويري (71.3 مليون شيكل).

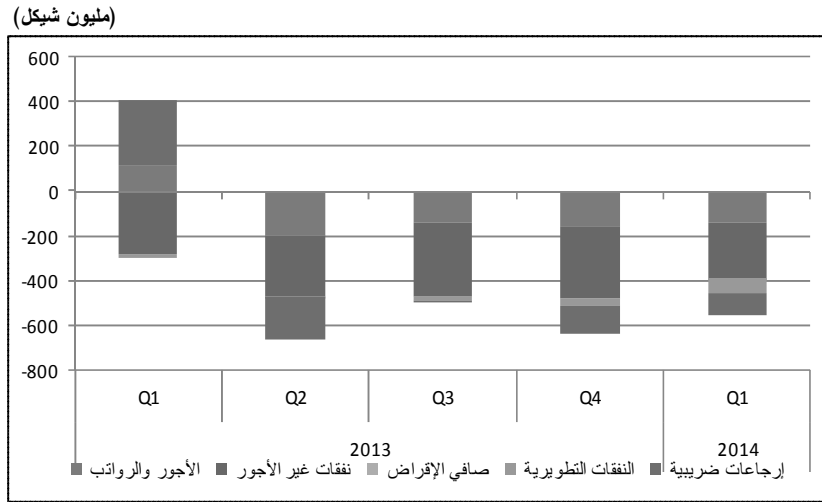
وعند إضافة إجمالي تراكم المتأخرات (560 مليون شيكل) إلى العجز الكلي (قبل المنح والمساعدات) على الأساس النقدي (446.2 مليون شيكل) يكون رصيد العجز الكلي على أساس الالتزام حوالي 1,006 مليون شيكل (انظر شكل 3-4). كما أن أخذ المتأخرات بعين الاعتبار يعني أن فائض الموازنة الإجمالي على الأساس النقدي (309 مليون شيكل) ينقلب إلى عجز بمقدار 254 مليون شيكل. ويعرض الشكل 3-4 تطور تراكم المتأخرات في أرباع السنة.

وبالمقابل، سجل رصيد الموازنة بعد المنح والمساعدات فائضاً بلغ حوالي 308.6 مليون شيكل مقارنة مع فائض بلغ نحو 385.8 مليون شيكل في الربع السابق. ولقد تم استغلال هذا الفائض لتسديد جزء من الدين العام، علماً بأن المتأخرات استمرت بالارتفاع خلال الفترة كما سنرى في الفقرة اللاحقة.

### 3-4 تراكم المتأخرات

بلغ إجمالي تراكم المتأخرات على الحكومة الفلسطينية خلال الربع الأول من العام 2014 حوالي 560 مليون شيكل. وتوزعت هذه بين متأخرات لصالح القطاع الخاص (244.5 مليون شيكل)، وإرجاعات ضريبية غير مسددة (100 مليون

شكل 3-4: التطورات الربعية على إجمالي تراكم المتأخرات



المصدر: وزارة المالية الفلسطينية

### 3-5 إيرادات المقاصة (أساس الالتزام)

مدفوعات المقاصة (الجمارك، والقيمة المضافة، والمحروقات) متساوية تقريباً، نحو الثلث لكل بند مع أفضلية بسيطة لصالح المحروقات.

يعرض الجدول 3-5 التطورات الربعية في إيرادات المقاصة وفقاً لأساس الالتزام<sup>30</sup>. ويتضح من الجدول أن الإيرادات بلغت حوالي 1,816.5 مليون شيكل خلال الربع الأول من العام 2014 مرتفعةً بنحو 6.5% مقارنة بالربع السابق وبنحو 31% مقارنة بالربع المناظر من العام 2013. وتوضح الأرقام في الجدول أن مساهمة المكونات الرئيسية الثلاثة في

<sup>30</sup> تم استخدام أساس الالتزام كون بيانات جداوله هي الوحيدة التي تحتوي على تفاصيل المقاصة بمكوناتها.

جدول 3-5: إيرادات المقاصة وفق أساس الالتزام

(مليون شيكل)

البيان	2013				2014
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول
إيرادات المقاصة	1,388.6	1,421.4	1,587.0	1,705.6	1,816.5
الجمارك	459.3	492.5	562.0	559.5	565.9
القيمة مضافة	488.6	457.9	521.3	548.7	579.6
المحروقات	431.5	470.2	503.0	565.6	634.4
ضريبة الشراء (المبيعات)	5.5	-3.6	0.7	0.0	-1.1
ضريبة الدخل	3.7	4.4	0.0	31.8	37.7

المصدر: جداول العمليات المالية، تفاصيل الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل (أساس الالتزام)، وزارة المالية.

3-6 الدين العام الحكومي

ساهم الفائض المتحقق في الرصيد الكلي (على الأساس النقدي) في تخفيض الدين العام الحكومي خلال الربع الأول من العام 2014. إذ تراجع رصيد الدين العام بنحو 1.7% مقارنة بالربع السابق، ليستقر عند حوالي 8,123 مليون شيكل أو ما يعادل 16.5% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.

جدول 3-6: الدين العام الحكومي خلال الربع الأول 2014

(مليون شيكل)

البيان	2013				2014
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول
أ- الدين المحلي	4,257.3	4,774.5	4,457.5	4,408.8	4,268.3
قروض البنوك	2,376.8	2,345.7	2,474.6	2,300.1	2,228.8
تسهيلات بنكية (جاري مدين)	1,255.1	1,666.9	1,171.7	1,274.0	1,171.1
قروض هيئة البترول	594.9	731.4	780.7	783.9	817.6
قروض مؤسسات عامة أخرى	30.5	30.5	30.5	50.8	50.8
ب- الدين الخارجي	3,989.9	3,956.1	3,892.0	3,856.1	3,854.7
مؤسسات مالية عربية	2,283.0	2,266.7	2,226.3	2,191.8	2,195.7
صندوق الأقصى	1,906.0	1,890.5	1,853.0	1,822.2	1,826.9
الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	204.6	204.7	202.0	201.4	202.2
البنك الإسلامي للتنمية	172.4	171.5	171.3	168.2	166.6
مؤسسات مالية إقليمية ودولية	1,244.1	1,223.8	1,192.9	1,191.3	1,185.2
البنك الدولي	1,051.9	1,038.0	1,008.2	986.3	982.3
بنك الاستثمار الأوروبي	109.8	104.0	104.0	125.6	122.8
الصندوق الدولي للتطوير الزراعي	11.2	10.9	10.9	10.5	10.6
الأوبك	71.2	70.9	69.8	68.9	69.5
قروض ثنائية	462.8	465.6	472.8	473.0	473.8
الدين العام الحكومي	8,247.2	8,730.6	8,349.5	8,264.9	8,123.0
خدمة الدين	52.8	34.5	26.6	43.0	54.2
الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي الاسمي	18.4%	18.0%	17.0%	17.2%	16.5%

المصدر: وزارة المالية الفلسطينية

بلغت حصة الدين العام الخارجي من الدين العام نحو 47.5% مقابل 52.5% للدين العام المحلي. وتوزع الدين العام الخارجي بين مؤسسات مالية عربية بنسبة 57%، ومؤسسات دولية وإقليمية بنحو 30.7% وقروض ثنائية بنسبة 12.3%. أما الدين العام المحلي فقد كان في أغلبه مستحقاً للجهاز المصرفي، علماً أن نحو 19.2% من هذا الدين هي قروض

مقدمة لهيئة البترول بكفالة الحكومة الفلسطينية (أنظر الجدول 3-6). وبلغت خدمة الدين العام في الربع الأول 2014 حوالي 54.2 مليون شيكل وهو ما يعادل نحو 1.9% من إجمالي الإيرادات المحلية الصافية. ولقد ارتفعت قيمة خدمة الدين العام بمقدار يزيد على 25% بين الربع الرابع 2013 والربع الأول 2014.

### صندوق 5: إجمالي الدين العام والمتأخرات: 40% من الناتج المحلي الإجمالي

أصدر صندوق النقد الدولي تقريراً تناول فيه موضوع المتأخرات (المدفوعات غير المسددة من قبل الحكومة) والدين العام<sup>31</sup>. وذكر التقرير أن زيادة المساعدات الخارجية للموازنة الفلسطينية في العام 2013 (بمقدار نصف مليار دولار عن قيمتها في العام 2012 بحيث وصلت 1.25 مليار دولار)، سمح للحكومة بتسديد متأخرات الرواتب وتقليص الدين المحلي (انظر تحليل موازنة الحكومة في العدد السابق من المراقب، 36). إلا أن العام الماضي شهد أيضاً ارتفاعاً كبيراً في متأخرات الحكومة إلى صندوق التقاعد وإلى الموردين المحليين. وهذا ما أدى إلى استمرار تراكم المتأخرات بحيث وصلت إلى 1.7 مليار شيكل (أو نحو 4% من الناتج المحلي الإجمالي) كما يوضح الجدول المرافق.

#### جدول 1: صافي تراكم المتأخرات

(مليون شيكل)

2013	2012	2011	2010	2009	
1,250	1,152	947	357	526	متأخرات التسديد لصندوق التقاعد
612	544	374	185	171	- حصة العاملين
630	608	573	172	355	- حصة الحكومة
-232	272	-	-	-	متأخرات الرواتب
582	439	353	92	460	متأخرات الموردين
-	-	-	-103	77	متأخرات صافي الإقراض
66	124	270	88	118	متأخرات الإنفاق التطويري
27	239	368	-39	-140	إرجاعات ضريبية
<b>1,694</b>	<b>2,226</b>	<b>1,939</b>	<b>394</b>	<b>1,040</b>	<b>المجموع</b>

<http://www.imf.org/external/country/WBG/RR/2014/063014.pdf>

وبالإضافة إلى المتأخرات الواردة في الجدول رقم (1) يذكر تقرير صندوق النقد الدولي أنه يتوجب إضافة بندين آخرين للمتأخرات:

- ✧ مبلغ 600 مليون شيكل حصلت عليها الحكومة كدفعات مقدمة من حساب المقاصة في العام 2012.
- ✧ مبلغ 1.3 مليار شيكل ديون لشركة الكهرباء الإسرائيلية في نهاية العام 2013. ويذكر التقرير أن هذا المبلغ غير متفق عليه وما يزال موضع خلاف، وإن الحكومة الفلسطينية تنفي مسؤوليتها عن تحمل ديون شركة كهرباء القدس الشرقية (انظر مراجعة لهذا الموضوع في عدد المراقب 30). ويقول تقرير الصندوق أن مبلغ الدين إلى شركة الكهرباء الإسرائيلية ارتفع إلى 1.5 مليار شيكل مع نهاية شهر أيار 2014.

<sup>31</sup> West Bank and Gaza: Report on Macroeconomic Development and Outlook. IMF, June 30, 2014. <http://www.imf.org/external/country/WBG/RR/2014/063014.pdf>

يستنتج تقرير صندوق النقد الدولي أنه عند إضافة هذين البندين إلى الدين الحكومي وإلى صافي تراكم المتأخرات فإن الدين العام للحكومة الفلسطينية يصل إلى 16.9 مليار شيكل (4.6 مليار دولار). وهذا المبلغ يعادل أكثر من 40% من الناتج المحلي الإجمالي للأراضي الفلسطينية في نهاية العام 2013. ولقد ارتفع هذا المبلغ إلى 17.4 مليار شيكل في نهاية الأشهر الأربعة الأولى من العام الحالي. ويعود جزء من هذا الارتفاع على نقص السيولة في الموازنة نتيجة تأخير المانحين تسديد التزاماتهم إلى النصف الثاني من العام.

إن وصول نسبة الدين العام إلى 40% من الناتج المحلي الإجمالي يجب أن يقرع بشدة أجراس التنبيه إلى الأزمة الهيكلية في الموازنة الفلسطينية، ويضع علامات تساؤل كبيرة حول استدامة المالية العامة للدولة الفلسطينية.

#### 4- القطاع المصرفي

يلخص الجدول 1-4 تطورات البنود الرئيسية في الميزانية المجمعدة للمصارف المرخصة في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة بين الربع الأول 2013 والربع الأول 2014.

جدول 1-4: الميزانية المجمعدة للمصارف المرخصة

(مليون دولار)					البيان *
2014	2013				
الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	
11,450.8	11,191.2	10,984.5	10,479.3	10,372.0	إجمالي الأصول
4,675.5	4,480.2	4,404.0	4,258.2	4,077.1	التسهيلات الائتمانية المباشرة
4,108.4	4,130.3	3,718.4	3,723.5	3,882.1	الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف
984.0	996.6	976.2	970.3	1,031.3	- أرصدة لدى سلطة النقد
472.4	452.6	348.6	350.7	368.3	- أرصدة لدى المصارف في فلسطين
2652.0	2681.1	2393.6	2402.5	2,482.5	- أرصدة لدى المصارف في الخارج
788.4	857.3	850.8	827.2	799.0	محفظة أوراق الدين المالية
1,023.3	956.0	1,200.3	868.2	830.3	النقدية والمعادن الثمينة
158.6	155.1	148.5	146.8	150.1	الاستثمارات
5.3	7.6	4.9	5.7	5.6	القبولات المصرفية
691.4	604.7	657.6	649.7	627.8	الموجودات الأخرى
11,450.8	11,191.2	10,984.5	10,479.3	10,372.0	إجمالي الخصوم
8,454.4	8,303.7	8,181.3	7,830.9	7,713.2	إجمالي ودائع الجمهور **
1,411.2	1,359.9	1,309.0	1,276.4	1,297.4	حقوق الملكية
911.1	900.2	813.8	731.0	734.7	أرصدة سلطة النقد والمصارف
200.0	189.5	184.1	174.1	192.2	- ودائع سلطة النقد
458.6	445.4	330.7	330.6	349.2	- ودائع المصارف العاملة في فلسطين
252.5	265.3	299.1	226.3	193.3	- ودائع المصارف العاملة خارج فلسطين
201.5	167.5	219.4	182.9	170.7	المطلوبات الأخرى
472.0	460.0	461.0	458.1	456.0	المخصصات والإهلاك

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعدة للمصارف.

\* البنود في الجدول هي بالإجمالي (تشمل المخصصات).

\*\* تشمل ودائع القطاع الخاص وودائع القطاع العام

## 1. جانب الأصول (الموجودات)

الزيادة في التسهيلات الائتمانية خلال الربع الأول 2014 كانت في جُلها للقطاع الخاص المقيم التي بلغ النمو فيها 7% خلال الربع. وشكلت التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص حوالي 71% مقابل تراجع حصة القطاع العام لتبلغ حوالي 29% من إجمالي التسهيلات.

بلغ إجمالي أصول المصارف حوالي 11.5 مليار دولار نهاية الربع الأول 2014، مرتفعاً بنسبة 2.3% مقارنة مع الربع السابق، وبنسبة 10.4% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2013. وجاء هذا الارتفاع كمحصلة للتغيرات التي حصلت على بنود الموجودات في الميزانية:

### ✦ التسهيلات الائتمانية المباشرة

وتوزعت التسهيلات الائتمانية المباشرة بين قروض بنسبة 73.6%، وجاري مدين بنسبة 26.1%، وتمويل تأجيري بنسبة 0.3%. ويشير هذا التوزيع إلى زيادة حصة القروض خلال الربع الأول بحوالي نقطتين مئويتين مقارنة بالربع السابق على حساب الجاري مدين، جراء انخفاض الممنوح منه للقطاع العام.

ارتفع إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة خلال الربع الأول من العام 2014 بنحو 4.4% مقارنة بالربع السابق، وبنسبة 14.7% مقارنة بالربع المناظر من العام السابق، لتبلغ حوالي 4,675.5 مليون دولار. وبالرغم من هذا الارتفاع إلا أن حصة التسهيلات الائتمانية من موجودات المصارف بقيت مستقرة عند نحو 40.8%. تجدر الإشارة أن

جدول 4-2: توزيع إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة حسب الجهة المستفيدة والنوع والعملة

(مليون دولار)					
2014	2013				
	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	
<b>حسب الجهة المستفيدة</b>					
1,355.8	1,373.2	1,382.7	1,337.2	1,243.6	قطاع عام
3,285.1	3,070.5	2,983.4	2,882.6	2,792.3	قطاع خاص مقيم
34.6	36.5	37.9	38.3	41.2	قطاع خاص غير مقيم
<b>حسب النوع</b>					
3,442.5	3,207.7	3,118.8	2,975.0	2,914.1	قروض
1,218.2	1,258.5	1,272.0	1,270.8	1,151.5	جاري مدين
14.8	14.0	13.2	12.4	11.5	تمويل تأجيري
<b>حسب العملة</b>					
2,696.9	2,464.1	2,426.1	2,288.0	2,221.5	دولار أمريكي
472.4	471.1	478.4	503.8	516.1	دينار أردني
1,470.7	1,510.7	1,462.9	1,436.3	1,315.4	شيكل إسرائيلي
35.5	34.3	36.6	30.0	24.1	عملات أخرى
<b>4,675.5</b>	<b>4,480.2</b>	<b>4,404.0</b>	<b>4,258.2</b>	<b>4,077.1</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعّة للمصارف

الممنوحة في الضفة الغربية متركزة في محافظة رام الله والبيرة بنسبة 64.9%، تليها محافظة نابلس بنسبة 9.9%. أما في قطاع غزة فقد تركزت التسهيلات في محافظة غزة بنسبة 68.9% من إجمالي التسهيلات الممنوحة في قطاع غزة.

أما على المستوى الجغرافي، فقد تراجعت حصة قطاع غزة من تسهيلات القطاع الخاص المقيم بنحو نصف نقطة مئوية لتصبح 15.5%، مقابل ارتفاع حصة الضفة الغربية لتصل إلى 84.5%. ومن الجدير بالذكر أن معظم التسهيلات

والممنوحة لشراء السيارات، بنسبة 18%، و5.4% على التوالي خلال الربع الأول 2014 مقارنة بالربع الرابع 2013. وانعكس هذا في انخفاض في حصة التسهيلات الممنوحة لتمويل السلع الاستهلاكية إلى 26.8% من إجمالي التسهيلات في الربع الأول، مقارنة مع 28.5% في الربع الرابع 2013. وبالرغم من ذلك ظلت حصة التسهيلات لشراء السلع الاستهلاكية تحتل المرتبة الأولى، تليها التسهيلات الممنوحة لقطاع العقارات والإنشاءات بنسبة 21.4%.

وعلى مستوى نوع العملة، ما يزال الدولار يستحوذ على النصيب الأكبر من التسهيلات الممنوحة، وبنسبة بلغت 57.7% في نهاية الربع الأول من العام 2014، يليه الشيك بنسبة 31.5%، ثم الدينار الأردني بنسبة 10.1 (أنظر الجدول 4-2).

يوضح الجدول 4-3 التسهيلات الائتمانية الممنوحة حسب القطاعات الاقتصادية. وتدلل الأرقام على انخفاض التسهيلات الممنوحة للتوظيف بالأسهم والأدوات المالية، والتسهيلات

جدول 4-3: توزيع إجمالي التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص حسب القطاعات الاقتصادية المستفيدة (%)

القطاع الاقتصادي	2013				2014
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول
العقارات والإنشاءات	21.1	21.8	21.8	20.9	21.4
تطوير الأراضي	1.4	1.8	1.9	1.8	1.7
التعدين والصناعة	6.1	6.2	6.2	7.2	7.0
التجارة الداخلية والخارجية	18.3	18.3	18.1	19.8	19.3
الزراعة والثروة الحيوانية	1.0	1.2	1.2	1.2	1.9
السياحة والفنادق والمطاعم	2.0	2.1	2.0	1.9	1.7
النقل والمواصلات	0.8	0.9	0.8	0.7	0.7
الخدمات	9.9	8.4	8.0	7.8	10.3
تمويل الاستثمار بالأسهم والأدوات المالية	2.2	1.8	1.9	1.6	1.2
تمويل شراء السيارات	4.2	4.2	4.2	4.2	3.7
تمويل السلع الاستهلاكية	28.1	28.5	29.0	28.5	26.8
أخرى في القطاع الخاص	4.9	4.8	4.9	4.4	4.8
<b>مجموع التسهيلات (مليون دولار)</b>	<b>2,833.6</b>	<b>2920.9</b>	<b>3021.3</b>	<b>3107.0</b>	<b>3319.7</b>

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

لدى المصارف في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة بنسبة 3.1%، و18.8% على التوالي. ويعود جزء من هذا الارتفاع إلى إشكالات ومصاعب ترحيل فائض السيولة من الشيك إلى المصارف الإسرائيلية.

## 2. جانب الخصوم

بلغت قيمة إجمالي الودائع 8,454.4 مليون دولار نهاية الربع الأول من العام 2014 مرتفعة بنحو 1.8% مقارنة مع الربع السابق وبنسبة 9.6% مقارنة مع الربع المناظر من العام السابق.

## ✦ الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف

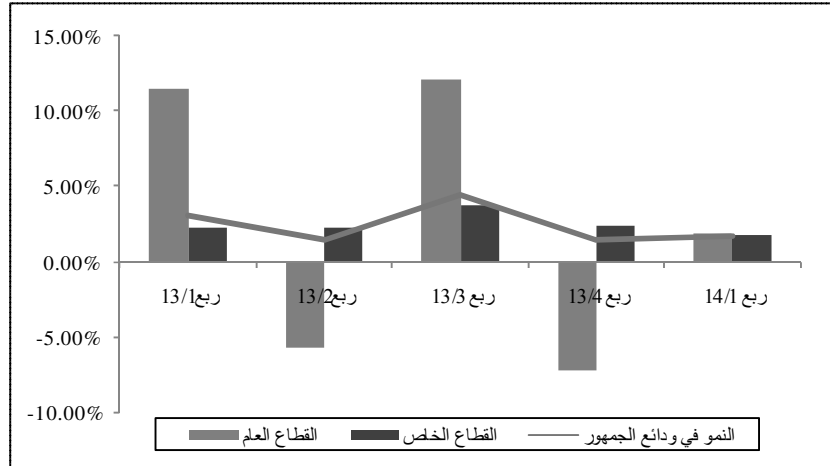
شهد إجمالي الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف انخفاضا بنسبة 0.5% نهاية الربع الأول 2014 مقارنة بالربع السابق، لتبلغ قيمتها 4,108.4 مليون دولار، وذلك على خلفية تراجع أرصدة المصارف في الخارج بنسبة 1.1%، إلى جانب انخفاض قيمة الأرصدة لدى سلطة النقد بنسبة 1.3%.

## ✦ النقدية والمعادن الثمينة

شهد بند النقدية والمعادن الثمينة ارتفاعا بنسبة 7% نهاية الربع الأول من العام 2014 مقارنة مع الربع السابق، ليلعب حوالي 1,023.3 مليون دولار. وجاء هذا نتيجة ارتفاع النقد

وتتكون ودائع الجمهور من ودائع القطاعين العام والخاص، وبنسبة 8.2% و91.8% على التوالي. وتستحوذ ودائع المقيمين على الجزء الأكبر من ودائع القطاع الخاص بنسبة 96.1%.

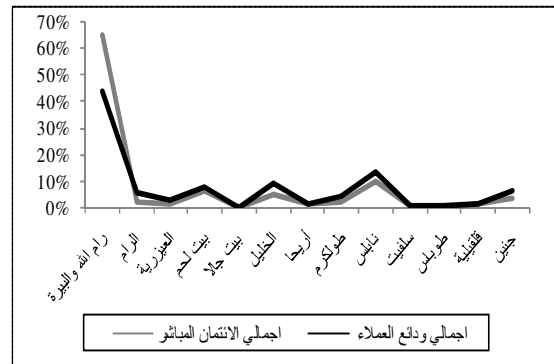
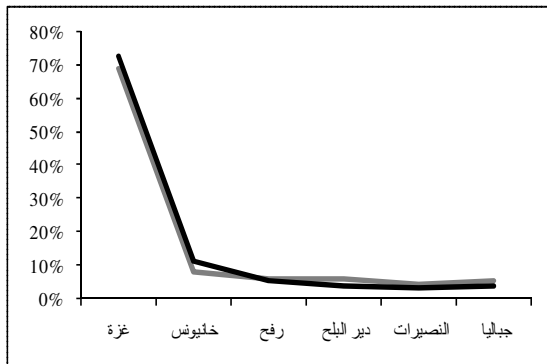
شكل 3-4: النمو في ودائع الجمهور



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف

وعلى مستوى المنطقة الجغرافية، لم يحدث تغير يذكر، حيث ظلت الضفة الغربية تستحوذ على حصة الأسد من الودائع (نحو 90%) مقابل 10% فقط لقطاع غزة. ويبين شكل 4-4

شكل 4-4: الودائع والائتمان الممنوح بحسب المحافظات نهاية الربع الأول من العام 2014



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

مستوى نوع عملة الإيداع، فقد استحوذ الدولار على حوالي 41.1% منها، بينما بلغ نصيب كل من الدينار الأردني والشيكال نحو 26.3% و28.8% على التوالي (أنظر الجدول 4-4).

كما ظل توزيع ودائع الجمهور حسب النوع مستقراً خلال الربع الأول، حيث شكلت الودائع الجارية (تحت الطلب) نحو 40% من ودائع الجمهور، فيما استقرت الودائع لأجل عند مستوى 28.5%، وودائع التوفير عند نحو 31.5%. أما على

جدول 4-4: توزيع ودائع الجمهور حسب الجهة المودعة والنوع والعملة

(مليون دولار)

2014	2013				
	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	
<b>حسب الجهة المودعة</b>					
689.7	676.9	730.2	651.6	691.4	قطاع عام
7,465.4	7,345.4	7,186.0	6,924.7	6,786.0	قطاع خاص مقيم
299.3	281.4	265.1	254.6	235.8	قطاع خاص غير مقيم
<b>حسب نوع الوديعة</b>					
3,380.1	3,339.2	3,317.1	3,163.1	3,121.0	ودائع جارية
2,410.2	2,381.6	2,380.9	2,276.2	2,258.9	ودائع أجلّة
2,664.1	2,582.9	2,483.3	2,391.6	2,333.3	ودائع توفير
<b>حسب نوع عملة الإيداع</b>					
3,477.2	3,460.6	3,438.8	3,196.9	3,120.3	دولار أمريكي
2,226.2	2,106.0	2,067.7	1,898.6	1,838.9	دينار أردني
2,430.7	2,409.9	2,342.6	2,384.4	2,353.4	شيكل إسرائيلي
320.3	327.2	332.2	351.0	400.6	عملات أخرى
<b>8,454.4</b>	<b>8,303.7</b>	<b>8,181.3</b>	<b>7,830.9</b>	<b>7,713.2</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

2-4 مؤشرات أداء المصارف

بالمقابل انخفضت نسبة التوظيفات الخارجية إلى إجمالي الودائع بنحو 1.4 نقطة مئوية لتصل إلى 36.8%. وجدير بالذكر أن هذه التوظيفات هي في معظمها أرصدة للمصارف في الخارج (77% من إجمالي التوظيفات الخارجية)<sup>32</sup>.

من جانب آخر، بقيت نسبة التسهيلات المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات مستقرة تقريباً خلال الربع الأول 2014 والربع الرابع عند مستوى 2.9%، وبقيمة 132.8 مليون دولار.

شهد الربع الأول من العام 2014 تحسناً في المؤشرات العامة للأداء المصرفي في فلسطين. فقد ارتفعت نسبة التسهيلات الائتمانية إلى ودائع الجمهور بنحو 1.4 نقطة مئوية عما كانت عليه في الربع السابق لتصل إلى 55.3%. وفي نفس السياق ارتفعت نسبة الدخل من الفوائد إلى إجمالي الدخل إلى حوالي 75.3% مقارنة مع 73.5% في الربع السابق. (أنظر الجدول 4-5).

جدول 4-5: مؤشرات أداء المصارف المرخصة في فلسطين

(نسبة مئوية)

2014	2013				المؤشر
	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	
12.3	12.2	11.9	12.2	12.5	حقوق الملكية/ إجمالي الأصول
75.3	73.5	74.8	76.7	74.8	نسبة الدخل من الفوائد إلى إجمالي الدخل
55.3	53.9	53.8	54.4	52.9	إجمالي التسهيلات الائتمانية/ودائع الجمهور
42.7	40.7	40.5	40.7	40.4	إجمالي تسهيلات القطاع الخاص/ودائع القطاع الخاص
36.8	38.2	35.7	37.0	37.8	التوظيفات الخارجية/إجمالي الودائع
2.9	2.9	2.9	3.1	3.2	التسهيلات المتعثرة/إجمالي التسهيلات

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

<sup>32</sup> تتكون التوظيفات الخارجية من ثلاثة بنود رئيسية: أرصدة المصارف في الخارج، واستثمارات في أدوات الاستثمار الخارجية، والتسهيلات الممنوحة لغير المقيمين.

## ✧ أرباح المصارف

ارتفع صافي دخل المصارف المرخصة نهاية الربع الأول 2014 إلى 40.5 مليون دولار، مقارنة بنحو 30.3 مليون دولار في الربع السابق. ويوضح الجدول 4-6 مصادر الإيرادات والنفقات وصافي أرباح المصارف خلال الفترة من الربع الأول 2013 وحتى الربع الأول 2014. ويلاحظ أن ارتفاع ربح المصارف بين الربعين جاء بالأساس من تقليص النفقات وليس من زيادة الإيرادات.

جدول 4-6: مصادر الإيرادات والنفقات وصافي دخل المصارف

2014	2013				صافي الإيرادات
	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الأول	
118.6	122.2	116.9	113.3	109.2	صافي الإيرادات
89.3	89.8	87.5	86.9	81.7	الفوائد
19.8	22.3	20.5	19.3	18.2	العمولات
3.0	3.2	1.4	-0.21	0.73	أوراق الدين المالية
4.4	5.0	6.2	6.2	7.3	عمليات تبادل وتقييم
0.6	0.05-	0.08	0.07	0.13	عمليات التحوط
1.5	2.0	1.2	1.1	1.2	الدخول التشغيلية الأخرى
78.1	91.9	76.7	80.9	69.3	النفقات
64.7	69.7	63.8	60.8	57.2	النفقات التشغيلية
1.6	1.4	1.7	4.5	1.4	المخصصات
11.8	20.8	11.2	15.6	10.7	الضريبة
40.5	30.3	40.2	32.4	39.9	صافي الدخل*

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

\* صافي الدخل = صافي الإيرادات - النفقات.

## 3-4 متوسط أسعار الفائدة على الودائع والقروض

بقيت أسعار الفائدة على الودائع بكافة العملات ثابتة خلال الربع الأول من العام 2014 مقارنة بالربع السابق. ويلاحظ الارتفاع النسبي للفوائد على ودائع الدينار مقارنة مع الدولار والشيك. أما أسعار الفائدة على القروض فقد انخفضت على كل من الشيك والدولار لتصل إلى 11.4% و 6.0% على التوالي. بينما ارتفعت على التسهيلات الممنوحة بالدينار لتبلغ 9.4% (أنظر الجدول 4-7) وكذلك الصندوق رقم 6 في هذا العدد الذي يتناول موضوع هامش الفوائد.

جدول 4-7: المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع والقروض

الشيك		الدولار		الدينار الأردني		الفترة	2013
القروض	الودائع	القروض	الودائع	القروض	الودائع		
11.7	1.1	7.3	0.5	8.7	1.7	الربع الأول	2013
11.5	1.4	7.9	0.8	9.5	2.4	الربع الثاني	
11.2	1.4	7.7	0.5	9.5	2.1	الربع الثالث	
12.0	1.4	7.1	0.8	9.0	2.1	الربع الرابع	
11.6	1.32	7.5	0.65	9.2	2.07	المتوسط	
11.4	1.4	6.0	0.8	9.4	2.1	الربع الأول	2014

المصدر: النشرة الإحصائية الربعية-سلطة النقد الفلسطينية

#### 4-4 حركة المقاصة

تشير بيانات غرفتي المقاصة التابعتين لسلطة النقد الفلسطينية في كل من رام الله وغزة إلى انخفاض عدد وقيمة الشيكات المقدمة للتقاص بالعملات المختلفة خلال الربع الأول من العام 2014، قياساً بالربع السابق بنسبة 5.5%، عدداً و 2% قيمة (أنظر الجدول 4-8).

جدول 4-8: عدد وقيمة الشيكات المقدمة للتقاص والمعاداة

الشيكات المعاداة		الشيكات المقدمة للتقاص		الفترة
القيمة (مليون \$)	العدد (شيك)	القيمة (مليون \$)	العدد (شيك)	
164.4	139,098	2,326.7	1,021,161	الربع الأول
159.3	111,954	2,705.5	1,075,125	الربع الثاني
161.3	112,562	2,698.0	1,093,428	الربع الثالث
174.2	123,730	2,837.5	1,156,713	الربع الرابع
<b>659.2</b>	<b>487,344</b>	<b>10,567.7</b>	<b>4,346,427</b>	<b>المجموع</b>
168.4	110,488	2779.3	1,093,504	الربع الأول 2014

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- النشرة الإحصائية الشهرية

#### 4-5 الانتشار المصرفي

تم خلال الربع الأول من العام 2014 افتتاح 8 فروع جديدة للمصارف العاملة في فلسطين ليصل عددها إلى 245 فرعاً، منها 131 فرعاً للمصارف المحلية و 114 فرعاً للمصارف الوافدة. ويعرض الجدول 4-9 تطورات الانتشار المصرفي في المجالات المختلفة.

جدول 4-9: الانتشار المصرفي في فلسطين في 2014/3/31

المجموع	المصارف الوافدة	المصارف المحلية	البند
17	10	7	عدد المصارف
245	114	131	عدد فروع ومكاتب المصارف
494	222	272	عدد أجهزة الصراف الآلي
135,755	7,674	128,081	عدد بطاقات ATM
62,636	38,550	24,086	عدد بطاقات الائتمان
416,901	266,258	150,643	عدد بطاقات الخصم المباشر (Debt Card)

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

#### 4-6 مؤسسات الإقراض المتخصصة<sup>33</sup>

الغربية بنسبة 36.8%، وقطاع غزة 36.8%. كما شكلت الإناث نحو 52.3% من إجمالي عدد العملاء في الربع الأول من العام 2014. وقد قدمت هذه المؤسسات حوالي 9,434 قرضاً، بقيمة بلغت 21.5 مليون دولار خلال الربع. وقد بلغ

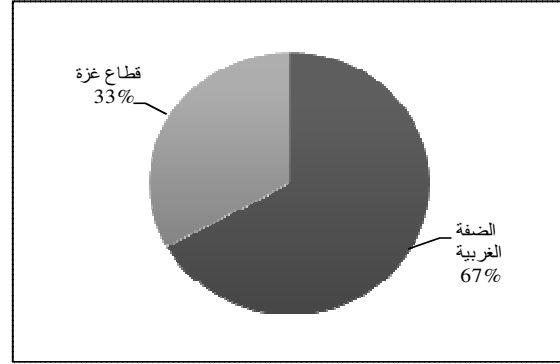
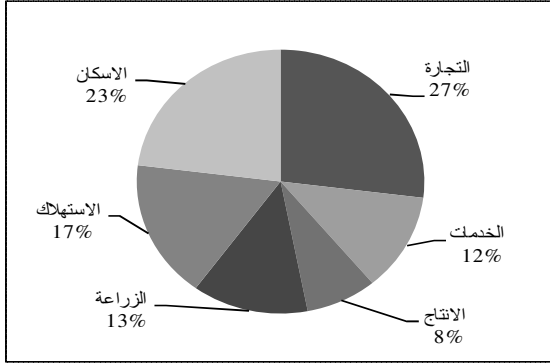
تعمل مؤسسات الإقراض المتخصصة من خلال شبكة من الفروع والمكاتب بلغ عددها 64 فرعاً ومكتباً في نهاية الربع الأول من العام 2014. يعمل بها 518 موظفاً. وبلغ عدد العملاء خلال تلك الفترة نحو 55,186، موزعين بين الضفة

<sup>33</sup> البيانات الواردة في هذا البند تشمل 6 مؤسسات إقراض (الأعضاء في شبكة شراكة) وهي: أصالة، أكاد، وفائن، وريف، ومؤسسة الإسكان الدولية (CHF)، الأونروا، علماً بأن هذه المؤسسات (باستثناء الأونروا) قد حصلت على رخصة مبدئية من سلطة النقد الفلسطينية حسب النظام.

(23%)، ثم القطاع الاستهلاكي (17%)، ويأتي في المرتبة الرابعة قطاع الزراعة (13%) (أنظر الشكل 4-5).

إجمالي محفظة القروض في 63.2 هذه المؤسسات ما يقارب 107 مليون دولار. كانت الحصة الكبرى خلال هذا الربع من نصيب القطاع التجاري بنسبة 27%، تلاه قطاع الإسكان

شكل 4-5: التوزيع الجغرافي والقطاعي لقروض مؤسسات الإقراض المتخصصة



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

#### 7-4 بورصة فلسطين

من العام 2014 نحو 6% مقارنة مع 5% خلال الربع الرابع من العام 2014.

- الدوران: يعكس هذا المؤشر درجة سيولة السوق المالية أي السرعة التي يمكن أن يتباع بها الأسهم. بلغت هذه النسبة في الربع الأول من العام 2014 نحو 5%، مقارنة مع 4% خلال الربع السابق. وعلى صعيد القطاعات، بلغ معدل دوران أسهم قطاع الاستثمار 11%، قطاع الخدمات 5%، البنوك والخدمات المالية 3%، قطاع التأمين 2% وقطاع الصناعة 1%.

#### ◇ درجة التركيز:

يستخدم هذا المؤشر لمعرفة مدى تأثير عدد من الشركات على التغيير في أسعار الأسهم. ويقاس المؤشر بحساب حصة أكبر 5 أو 10 شركات من حيث قيمة الأسهم المتداولة. حيث حظيت الشركات الخمس الأولى على حوالي 85% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في الربع الأول من العام 2014، وهذه الشركات هي الاتصالات الفلسطينية (37%)، فلسطين للتنمية والاستثمار (36%)، بنك فلسطين (6%) البنك الإسلامي

سيتم التطرق إلى ثلاث مجموعات من المؤشرات المالية التي ترصد واقع بورصة فلسطين والتطورات الحاصلة فيه: مؤشرات السوق المالي:

- الرسملة السوقية<sup>34</sup>: بلغت نسبة الرسملة السوقية في بورصة فلسطين في العام 2013 نحو 24% مقارنة مع 28% في العام 2012.
- عدد الشركات المدرجة: بلغ عدد الشركات المدرجة في بورصة فلسطين في نهاية الربع الأول من العام 2014، 49 شركة، وتتوزع الشركات المدرجة على كل من قطاع البنوك والخدمات المالية (9 شركات)، قطاع الصناعة (12 شركات)، قطاع التأمين (7 شركات)، قطاع الاستثمار (9 شركات) وقطاع الخدمات (12 شركة).

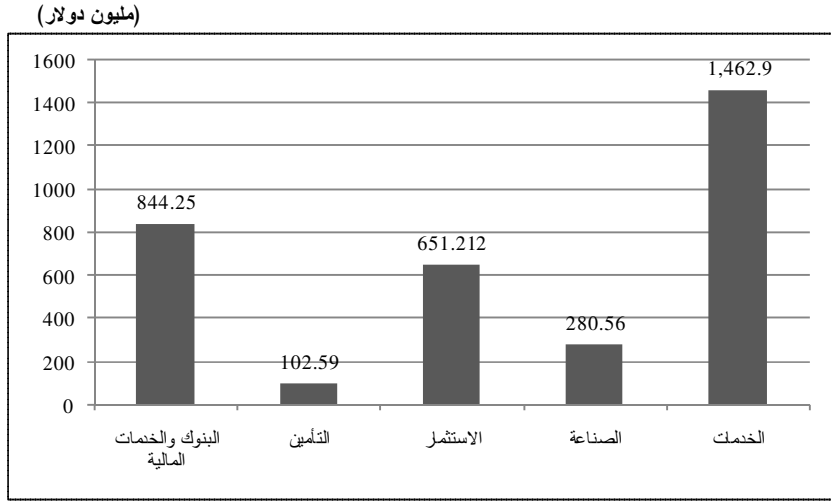
#### ◇ مؤشرات السيولة:

- قيمة الأسهم المتداولة إلى الناتج المحلي الإجمالي: بلغت هذه النسبة في بورصة فلسطين للربع الأول

<sup>34</sup> يستخدم هذا المؤشر لقياس أهمية ودور السوق المالي في الاقتصاد ويُحسب من خلال قسمة القيمة السوقية للأسهم المدرجة في السوق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، وتجدر الملاحظة أن هذه النسبة تحسب للسنة ككل وليس لأرباعها

الفلسطيني والعربية الفلسطينية للاستثمار "أبيك" (3%) لكل منهما. بلغت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين في نهاية الربع الأول من العام 2014 حوالي 3.3 مليار دولار مقارنة مع 3.2 مليار دولار بنهاية العام 2013. وما زال قطاع الخدمات يستحوذ على الحصة الكبرى من إجمالي القيمة السوقية بنسبة 44%، يليه قطاع البنوك والخدمات المالية بنسبة 25% (أنظر الشكل 4-6).

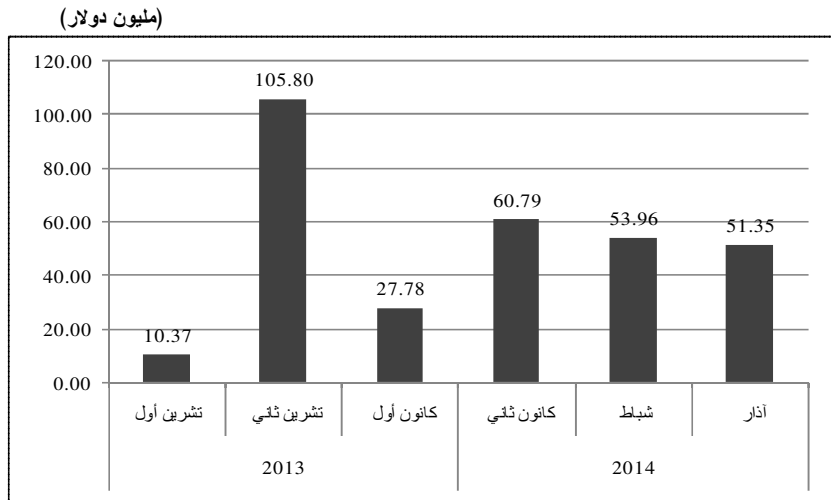
شكل 4-6: قيمة الأسهم المدرجة في بورصة فلسطين حسب القطاع في الربع الأول 2014



المصدر: بورصة فلسطين www.p-s-e.com

بلغ عدد الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين خلال الربع الأول من العام 2014 نحو 76.4 مليون سهم، مسجلة انخفاضاً بنسبة 11% مقارنة مع الربع الرابع من العام 2013. كما بلغت قيمة الأسهم المتداولة نحو 166 مليون دولار في الربع الأول من العام 2013، بارتفاع مقداره 15% عن الربع السابق (أنظر الشكل 4-7).

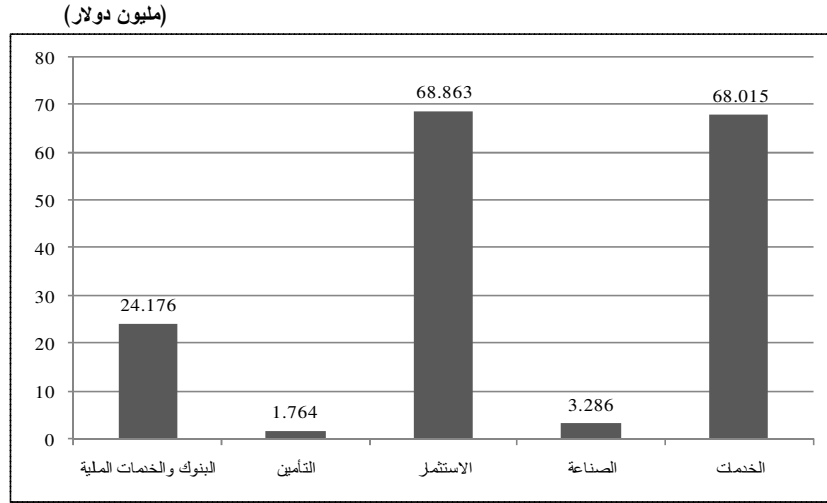
شكل 4-7: قيمة الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين خلال أشهر الربع الرابع 2013 والربع الأول 2014



المصدر: بورصة فلسطين www.p-s-e.com

أما فيما يتعلق بقيمة الأسهم المتداولة حسب القطاعات، فقد استحوذ كل من قطاع الخدمات وقطاع الاستثمار على النصيب الأكبر منها في الربع الأول من العام 2014، بنسبة 44% لكل منهما، يليه من قطاع البنوك والخدمات المالية بنسبة 15% (أنظر الشكل 4-8).

شكل 4-8: قيمة الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين حسب القطاع خلال الربع الأول 2014

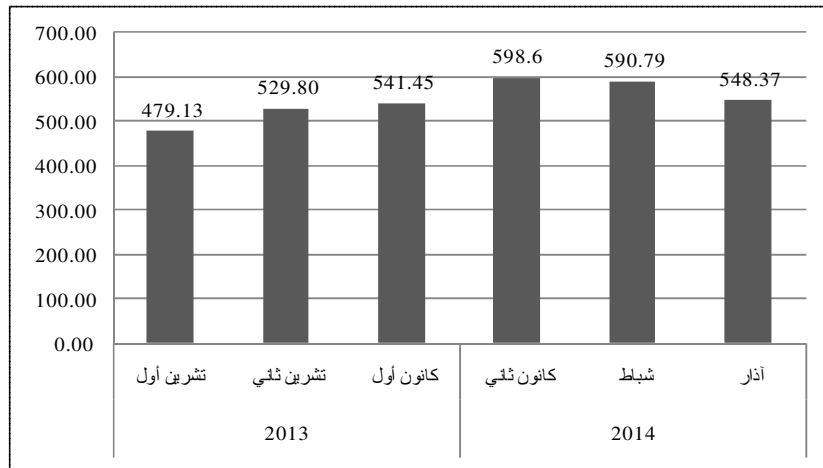


المصدر: بورصة فلسطين www.p-s-e.com

#### مؤشر القدس

أغلق مؤشر القدس في نهاية الربع الأول من العام 2014 عند 548.37 نقطة، متقدماً بـ 6.92 نقطة عن إغلاق الربع الرابع من العام 2013 (أنظر الشكل 4-9).

شكل 4-9: مؤشر القدس لأشهر الربع الرابع 2013، وأشهر الربع الأول 2014



المصدر: بورصة فلسطين www.p-s-e.com

## صندوق 6: هامش الفائدة في الأراضي الفلسطينية: تباين كبير وارتفاع مضر

يعرف البنك الدولي "هامش الفائدة" على أنه الفرق بين سعر الفائدة التي تتقاضاه المصارف على القروض الممنوحة للعملاء الرئيسيين وسعر الفائدة الذي تدفعه المصارف على الودائع تحت الطلب والودائع الادخارية والودائع لأجل. وهذا الهامش هو واحد من أهم مؤشرات القطاع المالي للدلالة على فعالية الوساطة المصرفية. ونظراً لأن خدمات الوساطة المالية، المتمثلة بقبول الودائع ومنح الائتمان، هي النشاطات الرئيسية للمصارف، فإن هامش الفائدة يعبر عن الإيراد الذي يتقاضاه المصرف مقابل تحمل مخاطر الوساطة المالية. ويرتفع هذا الهامش مع ارتفاع تكاليف الوساطة المصرفية، ويتأثر بشكل رئيسي بتركيب السوق والتكاليف التشغيلية ومخاطر الائتمان.<sup>35</sup>

هامش الفائدة منخفض نسبياً في الدول المتقدمة بشكل عام ويقل عن مستواه في الدول النامية. على سبيل المثال، بلغ هامش سعر الفائدة في سويسرا 2.7% وفي اليابان 0.9% في العام 2012 مقارنة مع نسبة 16.8% في البيرو و8.2% في كينيا<sup>36</sup>. ويعزى هذا الفرق في هامش الفائدة بشكل أساسي إلى ارتفاع التكاليف التشغيلية للمصارف في الدول الفقيرة. وهذه بدورها تعود على عوامل جزئية تخص أداء المصارف كإخفاض الكفاءة، وعلى عوامل كلية تتعلق بضعف الإطار التنظيمي للمصارف وانخفاض المنافسة وارتفاع المخاطر الناجمة عن انعدام الاستقرار السياسي.

تؤكد الأدبيات أن هامش الفائدة يتأثر بكفاءة المصارف وقدرتها على تقديم خدماتها المصرفية بأقل كلفة ممكنة للعملاء. إذ كلما ارتفعت قدرة المصرف على تقديم خدماته بأقل التكاليف، كما ازدادت أرباحه وقلت الحاجة بالتالي إلى رفع هامش الفائدة. وتعد مخاطر التخلف عن السداد، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة المديونية، وتوفر الفرص البديلة لاستثمار الاحتياطيات الإيجابية لدى البنك المركزي عوامل مهمة تؤثر طردياً على هامش الفائدة. وتزداد أهمية هذه العوامل مع غياب الاستقرار السياسي والاستقرار الاقتصادي كذلك السائدة في الأراضي الفلسطينية. أما على المستوى الكلي، فإن كفاءة المصارف وثيقة الصلة بالشروط العامة المحيطة بالعمل المصرفي، مثل الإطار المؤسسي والبيئة التنافسية، وهي عوامل تنعكس بشكل مباشر على قيمة هامش الفائدة.<sup>37</sup>

هناك في الأراضي الفلسطينية ثلاثة هامش للفوائد نظراً لوجود ثلاث عملات رئيسية في التداول (الشيكل والدينار والدولار). ويلاحظ بشكل عام ارتفاع هامش الفائدة (الفرق بين أسعار الفائدة الدائنة والمدينة) على العملات الثلاث المتداولة في الاقتصاد الفلسطيني مقارنة مع الهامش المناظر في الدول المجاورة. كما يلاحظ وجود فوارق كبيرة بين هامش الفائدة على العملات المختلفة، إذ أن الهامش منخفض نسبياً على الدولار مقارنة مع هامش الفائدة على الشيكل.

بلغ هامش الفائدة في العام 2012 في الأراضي الفلسطينية 10.75% على الشيكل الإسرائيلي مقابل 6.5% على الدولار الأمريكي و6.4% على الدينار. أما متوسطات الهامش خلال الفترة 2003-2012 فقد بلغت 10.6% على الشيكل الإسرائيلي مقابل 5.9% على الدولار و6.4% على الدينار الأردني (انظر الشكل 1).

واضح من النسب المذكورة أن هامش الفائدة على الدولار والدينار متقاربة. ويعود السبب في هذا على ارتباط قيمة الدينار بالدولار بشكل ثابت منذ العام 1995 (الدينار الأردني يعادل 1.41044 دولار أمريكي)، وهو ما قلل من مخاطر تبدل سعر الصرف وانعكس في انخفاض هامش الفائدة على الدينار واقتربه من الهامش على الدولار. كما يعود جزء من الانخفاض النسبي للهامش على الدينار الأردني في الأراضي الفلسطينية إلى حرية حركة رؤوس الأموال بين الضفتين وتكامل أسواق رأس المال فيهما.

وعند مقارنة هامش الفائدة في الأراضي الفلسطينية مع مثيله في الدول صاحبة هذه العملات، يتبين أن هامش الفائدة في الأراضي الفلسطينية أعلى من مثيله في تلك الدول بشكل عام. ويلاحظ من الشكل 2 أن هامش الفائدة على الدينار الأردني في الأراضي الفلسطينية هو الأقرب إلى مستواه في الأردن خلال الفترة 2003-2012. وهذا على عكس هامش الفائدة على الشيكل الذي يزيد في الأراضي الفلسطينية عن ثلاثة أضعاف مستواه في إسرائيل. يعود التباين في هامش الفائدة على الشيكل على عدة عوامل، منها مخاطر تحولات سعر صرف الشيكل

<sup>1</sup> Wong, P. (1997) "The Determinants of Bank Interest Margins Under Credit and Interest Rate Risks". Journal of Banking and Finance. No. 21, pp. 251-271.

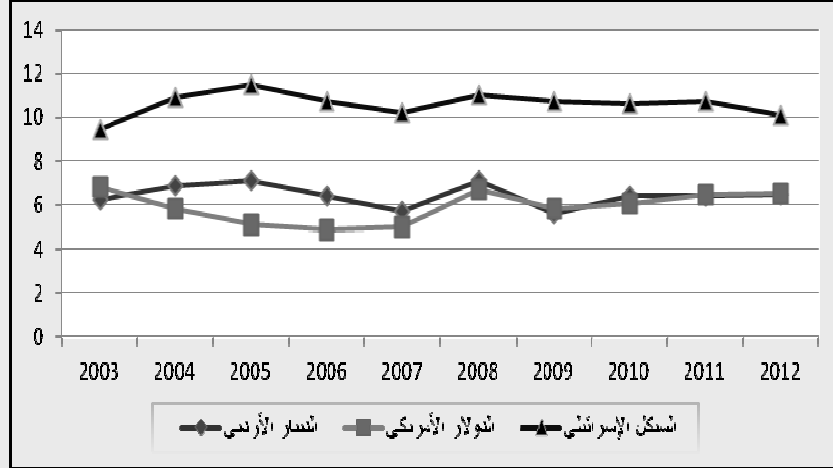
<sup>2</sup> قاعدة بيانات البنك الدولي، مؤشرات القطاع المالي

<sup>37</sup> See the following references:

- Randall, R. (1998) "Interest Rate Spreads in the Eastern Caribbean," IMF Working Paper No. WP/98/59,  
- Angbazo, L. (1997): "Commercial bank net interest margins, default risk, interest rate risk and off-balance sheet banking", Journal of Banking and Finance. (<http://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2006/wp06257.pdf>)  
- Barajas A., R. Steiner & N. Salazar (1999): "Interest spreads in banking in Colombia 1974-96". IMF Staff Papers, 46.

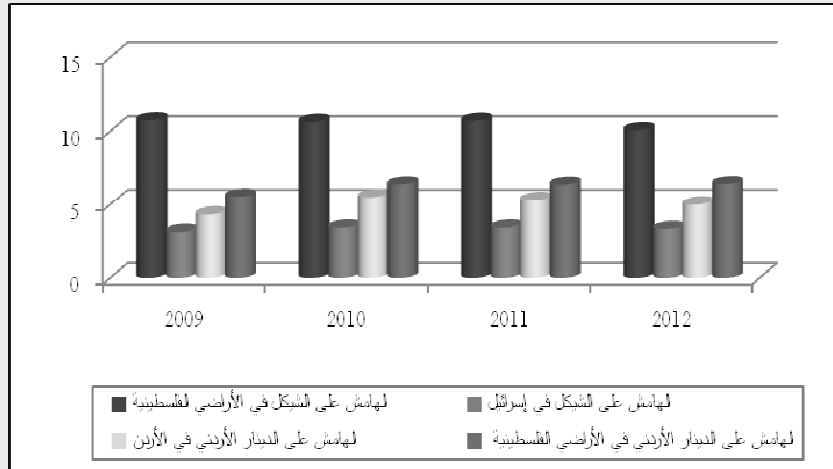
(خصوصاً بالعلاقة مع تاريخ الشيكال المتعثر في الماضي). على أن العامل الأكثر أهمية يتمثل في مشاكل وصعوبات ومخاطر تحويل الشيكال بين المصارف الفلسطينية والإسرائيلية، والأزمات المتكررة في السنوات الماضية والتي تبنت على شكل فوائض أو شح في توفر الشيكال في الأراضي الفلسطينية.

شكل 1: هامش الفائدة على الشيكال الإسرائيلي والدينار الأردني والدولار الأمريكي في الأراضي الفلسطينية للفترة 2003-2012



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية

شكل 2: هامش الفائدة على الشيكال الإسرائيلي والدينار الأردني في الأراضي الفلسطينية مقارنة بمثيلاتها في إسرائيل والأردن على التوالي



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية وقاعدة بيانات البنك الدولي

يبقى أن نشير إلى أن هامش الفائدة بالنسبة لكافة العملات مرتفعة بشكل ملحوظ في الأراضي الفلسطينية أيضاً بالمقارنة مع الدول الأخرى المجاورة (1.5% في لبنان، 4.4% في مصر، 2.9% في الكويت)<sup>38</sup>. ولهذا الارتفاع نتائج سلبية على الاستثمار وعلى الادخار على حد سواء. ولا شك أن ارتفاع هامش الفائدة في الأراضي الفلسطينية، مقارنة بالدول المجاورة والمشابهة، يعود على حالة عدم اليقين السياسي والاقتصادي وارتفاع مستوى المخاطر على اختلاف أنواعها في فلسطين. ولكن من المؤكد أيضاً أن جزءاً من الارتفاع تعود أسبابه على تدني الفعالية المصرفية، وعلى السعي المحموم لزيادة الأرباح، وعلى محدودية المناخ التنافسي الذي يحيط بالعمل المصرفي في فلسطين.

<sup>38</sup> قاعدة بيانات البنك الدولي، مؤشرات القطاع المالي

## 5- مؤشرات الاستثمار

### 5-1 تسجيل الشركات

بلغ عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية خلال الربع الأول من العام الحالي 440 شركة، بارتفاع بنسبة 56% مقارنة مع الربع السابق، وبنسبة 61% مقارنة مع الربع المناظر من العام السابق (أنظر الجدول 5-1).

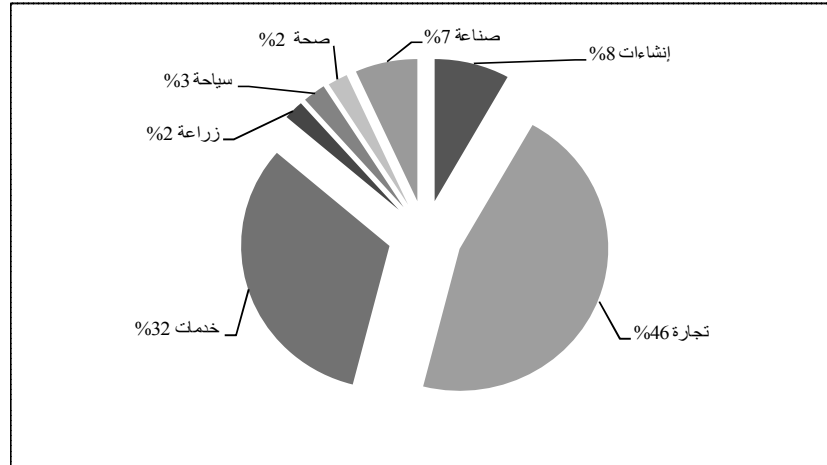
تقوم وزارة الاقتصاد بتسجيل الشركات في الأراضي الفلسطينية بموجب قانونين مختلفين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة<sup>39</sup>. يتناول هذا العدد من المراقب الشركات الجديدة المسجلة خلال الربع الأول من العام 2014 في الضفة الغربية فقط وذلك لعدم توفر بيانات عن تسجيل الشركات في قطاع غزة.

جدول 5-1: تطور عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية خلال الأعوام (2008-2012)

الربع	العام 2008	العام 2009	العام 2010	العام 2011	العام 2012	العام 2013	العام 2014
الربع الأول	247	454	334	389	319	272	440
الربع الثاني	334	412	428	373	278	317	
الربع الثالث	315	349	164	287	228	302	
الربع الرابع	287	438	290	337	245	281	
المجموع	1,183	1,653	1,216	1,386	1,070	1,172	

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني - رام الله، دائرة تسجيل الشركات، 2014.

شكل 5-1: التوزيع النسبي لرأس مال الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية حسب الأنشطة الاقتصادية خلال الربع الأول، 2013



المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني - رام الله، دائرة تسجيل الشركات، 2012.

<sup>39</sup> يطبق قانون الشركات الأردني رقم (12) لسنة 1964 في الضفة الغربية، بينما يطبق قانون الشركات رقم (18) للعام 1929 في قطاع غزة.

أخذت الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية خلال الربع الأول من العام 2014 الأشكال القانونية التالية: شركات عادية عامة (183 شركة)، شركات مساهمة خصوصية (254 شركة)، وشركات مساهمة خصوصية أجنبية (3 شركات). واستحوذت شركات المساهمة الخصوصية على نحو 65% إجمال رأس المال المسجل، بينما استحوذت الشركات العادية العامة على 35% (انظر الجدول 5-2).

بلغت قيمة إجمالي رؤوس الأموال للشركات الجديدة المسجلة في الربع الأول من العام 2014 حوالي 59 مليون دينار أردني<sup>40</sup>، بانخفاض مقداره 42% مقارنة مع الربع السابق. أما فيما يتعلق بتوزيع رؤوس أموال الشركات حسب الأنشطة الاقتصادية، فقد استحوذ قطاع التجارة على النسبة الأكبر من رؤوس أموال الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية بنسبة 46% (27 مليون دينار أردني)، يليه قطاع الخدمات الذي استحوذ على 32% (19.2 مليون دينار أردني). وجاء ويأتي في المركز الثالث والرابع كلاً من قطاعي الإنشاءات والصناعة بنسب 8% و7% على التوالي (4.8 و4.0 مليون دينار) (انظر الشكل 5-1).

جدول 5-2: توزيع قيمة رؤوس أموال الشركات المسجلة في الضفة الغربية حسب الكيان القانوني خلال أرباع العام 2011 والربع الأول والثاني 2012 (مليون دينار)

المجموع	الكيان القانوني				السنة
	مساهمة أجنبية	مساهمة عامة	مساهمة خصوصية	عادية عامة	
44.628	14.346	0	16.346	13.936	الربع الأول 2013
67.457	18.730	0	33.357	15.370	الربع الثاني 2013
129.708	86.059	0	33.430	10.220	الربع الثالث 2013
100.402	50.133	2	36.713	11.555	الربع الرابع 2013
<b>342.195</b>	<b>169.268</b>	<b>2</b>	<b>119.846</b>	<b>51.081</b>	<b>2013</b>
<b>59.244</b>	<b>0.672</b>	<b>0</b>	<b>38.295</b>	<b>20.882</b>	<b>الربع الأول 2014</b>

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني - رام الله، دائرة تسجيل الشركات، 2012.

## 5-2 رخص الأبنية في فلسطين

ارتفع عدد الرخص الصادرة في فلسطين خلال الربع الأول من العام 2014 بنسبة 14.4% مقارنة بالربع الرابع من العام 2013، وبنسبة 7.2% مقارنة بالربع المناظر من العام 2013 (انظر الجدول 5-3). كما يلاحظ زيادة في مجموع المساحات المرخصة بنسبة 35.5% خلال الربع الأول 2014 مقارنة مع الربع الرابع من العام 2013، وبحوالي 14.8% عن الربع المناظر عام 2013.

عدد رخص الأبنية ومساحتها الصادرة خلال فترة زمنية معينة هو مؤشر مهم على النشاط الاستثماري بشكل عام والاستثمار في قطاع الإسكان بشكل خاص. هناك تحول موسمي في عدد الرخص خلال أرباع السنة المختلفة، إذ يزداد نشاط البناء والتشييد خلال الربعين الثاني والثالث (فصل الصيف)، في حين يتراجع خلال الربعين الأول والرابع. من ناحية ثانية يجب ملاحظة أن عدد الرخص الصادرة لا تشمل جميع أنشطة البناء في قطاع الإنشاءات. إذ أن جزءاً من أنشطة البناء، خاصة في المناطق الريفية، لا يتم تسجيلها واستصدار رخص لبنائها.

<sup>40</sup> تم تسجيل الشركات في الربع الأول من العام 2014 بثلاث عملات وهي: الدينار الأردني، الدولار الأمريكي، والجنيه الإسترليني. وتم اعتماد أسعار الصرف حسب المعدل الربعي لأسعار صرف الدينار الأردني مقابل كل من هذه العملات والذي بلغ (0.7059) للدولار، (1.1742) للجنيه الإسترليني.

جدول 5-3: عدد رخص الأبنية الصادرة في الأراضي الفلسطينية، 2013-2014

(المساحة ألف م<sup>2</sup>)

المؤشر	2013					2014
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	المجموع	
مجموع الرخص الصادرة	2,281	2,501	2,219	2,137	9,138	2,445
مبنى سكني	2,053	2,282	2,026	1,954	8,315	2,239
مبنى غير سكني	228	219	193	183	823	206
مجموع المساحات المرخصة	1,000.9	1,081.6	1,047.1	854.6	3,984.2	1,149.4
عدد الوحدات الجديدة	3,173	3,540	3,926	2,927	13,566	3,804
مساحة الوحدات الجديدة	541.3	593.5	675.3	508	2,318.1	686.5
عدد الوحدات القائمة	1,035	829	656	874	3,394	842
مساحة الوحدات القائمة	171.9	144.9	106.2	152.1	575.1	140.3

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2014). إحصاءات رخص الأبنية، رام الله - فلسطين.

3-5 استيراد الإسمنت

انخفضت كمية الاسمنت المستوردة إلى الأراضي الفلسطينية خلال الربع الأول من العام 2014 بمقدار 0.5% مقارنة مع الربع الرابع من العام 2013. بالمقابل، ارتفعت هذه الكمية بنسبة 37.3% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2013. ويلاحظ أن استيراد الاسمنت إلى قطاع غزة انخفض في الربع الأول سواء بالمقارنة مع الربع السابق أو الربع المناظر في 2013 (أنظر الجدول 5-4).

جدول 5-4: كمية الإسمنت المستوردة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة

خلال الأعوام 2013-2014

(ألف طن)

المؤشر	2013				2014
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	
الضفة الغربية	246.4	393.5	327.5	346.2	350.6
قطاع غزة	13.1	13.8	13.0	11.8	5.6
الأراضي الفلسطينية	259.4	407.2	340.6	358.0	356.2

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني - سجلات إدارية، 2014. رام الله - فلسطين.

4-5 تسجيل السيارات

يرصد هذا القسم أعداد السيارات (الجديدة والمستعملة) المسجلة لأول مرة في الضفة الغربية، والمستوردة من إسرائيل أو الخارج، بهدف إعطاء مؤشر على الحالة الاقتصادية للسكان من جهة، ودرجة الموثوقية والتداول بالظروف الاقتصادية في المستقبل من جهة أخرى. إذ نظراً لارتفاع أسعار السيارات ونظراً لأن شرائها يتم غالباً عبر الاقتراض من المصارف، فإن هذا المؤشر يعبر عن مدى الثقة لدى كل من الأفراد والمصارف في استمرار الاحتفاظ بالوظائف والقدرة على دفع الالتزامات. بلغ عدد السيارات الجديدة والمستعملة التي سُجلت للمرة الأولى في الضفة الغربية خلال الربع الأول من هذا العام 3,764 سيارة. ويمثل هذا انخفاضاً بنسبة 3.1% مقارنة مع الربع الرابع من العام السابق وارتفاعاً بنحو 9.6% مقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. ويلاحظ أن نحو 51% من

السيارات المسجلة خلال الربع الأول من العام الحالي هي سيارات جديدة مستوردة من الخارج، و16% سيارات سيارات مستعملة ومستوردة من الخارج، مقابل 33% مستعملة مستوردة من السوق الإسرائيلي (أنظر جدول 5-5).

جدول 5-5: عدد السيارات الجديدة والمستعملة المسجلة لأول مرة في الضفة الغربية

المجموع	سيارات من السوق الإسرائيلي (مستعمل)	سيارات من السوق الخارجي (مستعمل)	سيارات من السوق الخارجي (جديد)	
3,434	815	1,345	1,274	الربع الأول 2013
3,884	606	1,743	1,535	الربع الرابع 2013
1,241	191	744	306	كانون ثاني
1,211	184	567	460	شباط
1,312	226	592	493	آذار
3,764	601	1,903	1,259	الربع الأول 2014

المصدر: دائرة الجمارك والمكوس، بيانات غير منشورة.

### 5-5 النشاط الفندقي

بلغ عدد الفنادق العاملة في الضفة الغربية 116 فندقاً في نهاية الربع الأول من العام 2014 مقارنة مع 113 فندقاً في نهاية الربع الرابع من العام 2013. وكما بلغ عدد النزلاء في فنادق الضفة الغربية خلال الربع الأول 2014 ما مجموعه 149,526 نزياً، أقاموا 361,711 ليلة مبيت. وبالمقارنة مع الربع الأول من العام 2013 ارتفع عدد النزلاء بنسبة 24.1%، في حين انخفض بنسبة 21.7% مقارنة مع الربع الرابع 2013.

جدول 5-6: أبرز المؤشرات الفندقية في الضفة الغربية للأعوام 2011-2014

المؤشر	2013					2012	المؤشر
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	المجموع		
عدد الفنادق العاملة	116	113	111	107	101	98	
متوسط عدد العاملين	3,035	2,797	502,9	2,794	2,793	2,635	2449
عدد النزلاء	149,526	600,362	190,893	135,808	153,085	120,441	575,495
عدد ليالي المبيت	361,711	1,467,709	489,517	321,264	376,848	279,591	1,336,860
متوسط إشغال الغرف	1,527.4	1,458.5	1,703.3	1,374.1	1,539.2	1,212.0	1,513.7
متوسط إشغال الأسرة	4,019.0	4,021.1	5,320.8	3,492.0	4,141.2	3,106.6	3,652.6
نسبة إشغال الغرف %	23.0	24.8	28.0	22.9	26.2	22.0	29.1
نسبة إشغال الأسرة %	27.3	29.9	38.3	25.5	30.7	24.6	30.7

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014. النشاط الفندقي في الضفة الغربية.

## صندوق 7: مكاسب السلام على الاقتصاد الإسرائيلي: 180 مليار شيكل سنوياً

وضع فريق من الاقتصاديين الإسرائيليين، على رأسهم يورام أرياف المدير العام السابق لوزارة المالية، دراسة عن المكاسب الاقتصادية التي يمكن لإسرائيل أن تجنيها إثر تحقيق السلام مع الفلسطينيين على أرضية المبادرة العربية. والمكاسب الممكنة من السلام هي الوجه الآخر للخسائر الاقتصادية من استمرار الوضع الراهن.<sup>41</sup>

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج على أرضية نموذج يقدر المكاسب الاقتصادية السنوية لإسرائيل عقب عشرة سنوات من إحلال السلام. وقسمت الدراسة المكاسب المحتملة إلى نوعين، مكاسب على شكل زيادة في الناتج المحلي الإجمالي، ومكاسب على شكل تحسن في الموازنة الحكومية.

### النمو في الناتج المحلي الإجمالي

نوهت الدراسة إلى أن هناك "سقفاً زجاجياً" على النمو الاقتصادي في إسرائيل في الظروف الراهنة. وذكرت أن تقارير وزارة المالية تضع هذا السقف على معدل نمو يبلغ 3% فقط. لذلك فإن تحفيز النمو إلى أعلى من هذا المعدل يتطلب تغييراً جوهرياً في الشروط المحيطة بالاقتصاد الإسرائيلي. وتقتصر الدراسة أن السلام يمكن أن يفك هذا القيد ويسمح للاقتصاد بالنمو على معدلات مرتفعة. ومن أهم العوامل التي يمكن أن تحرر هذا القيد تحفيز الصادرات إلى الدول العربية والإسلامية. وتوصلت الدراسة إلى أن السلام يمكن أن يؤدي إلى نمو الصادرات الإسرائيلية على معدل سنوي يبلغ 6%. وهذا يعني أن نمو الصادرات سوف يؤدي إلى زيادة سنوية في الناتج المحلي الإجمالي تبلغ 27 مليار دولار (نحو 93 مليار شيكل) بعد عقد من الزمن. من ناحية ثانية فإن السلام سيؤدي إلى زيادة أعداد السياح إلى إسرائيل بأكثر من الضعف (من 3 إلى 8 مليون سائح سنوياً)، وهو ما سوف ينعكس بزيادة سنوية في الناتج المحلي الإجمالي تبلغ 22 مليار دولار. أخيراً هناك الأثر الإيجابي للسلام على تدفق الاستثمارات الأجنبية. وتقدر الدراسة أن الاستثمارات الأجنبية يمكن أن تتضاعف وتزداد بمقدار 10 مليار دولار في السنة.

هذه العوامل الثلاثة ستؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 52.5 مليار دولار (180 مليار شيكل) في السنة بعد عشرة سنوات من توقيع اتفاق السلام. وهذا يعادل رفع معدل النمو السنوي بمقدار 1.6 نقطة مئوية سنوياً، ليصل إلى نحو 4.8%، وهو ما يعادل زيادة بمقدار 60% في الناتج المحلي الإجمالي. وتؤكد الدراسة أن هذا الرقم هو تقدير متحفظ إذ أن المعدلات الفعلية يمكن أن تكون أعلى من ذلك.

### المكاسب في الموازنة الحكومية

توصلت الدراسة إلى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي الإضافي بسبب السلام (بمقدار 180 مليار شيكل) سيؤدي إلى زيادة إيرادات الموازنة (ضرائب مباشرة وغير مباشرة) بمقدار 54 مليار شيكل في السنة عقب عقد من الزمن. من ناحية ثانية فإن السلام سيبيح الفرصة أمام تقليص الإنفاق بمقدار 13 مليار شيكل سنوياً في ثلاثة مجالات: تخفيض الإنفاق العسكري من مستواه الحالي الذي يبلغ 7% من الناتج المحلي الإجمالي إلى 4.5% (كما هو في أمريكا مثلاً)، سيؤدي إلى توفير 10 مليار شيكل سنوياً. أيضاً تقليص الإنفاق على المستعمرات في الأراضي المحتلة بمقدار مليار شيكل بالسنة. أخيراً فإن انخفاض المخاطر ستؤدي إلى توفير في تكاليف الدين العام بمقدار 2 مليار شيكل. وعند إضافة زيادة الإيرادات وانخفاض الإنفاق إلى بعضهما يصبح مجموع التحسن في الموازنة 67 مليار شيكل.

وأكد واضعو الدراسة أن توفير هذا المبلغ الضخم سوف يسمح بزيادة الإنفاق على التعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى وهو ما طالب به المتظاهرون في الاحتجاجات الشعبية التي عمت المدن الإسرائيلية قبل بضعة سنوات. وذكرت الدراسة أن هذا المبلغ الإضافي في الموازنة كاف لأن يسمح بتخفيض ضريبة القيمة المضافة في إسرائيل من المعدل الحالي الذي يبلغ 18% إلى 12% فقط.

<sup>41</sup> See the following three references:  
<http://www.haaretz.com/business/premium-1.603907>  
<http://tlv1.fm/business/the-cost-of-doing-business/2014/07/08/67-billion-nis-the-money-to-be-made-from-peace-3/>  
<http://www.jpost.com/Business/Business-Features/Peace-could-increase-growth-rate-by-60-percent-362048>

## صندوق 8: صندوق النقد الدولي في دراسة عن مكاسب السلام على الاقتصاد الفلسطيني: السلام ليس بديلاً للمساعدات والإصلاح الاقتصادي

قام صندوق النقد الدولي بوضع دراسة في أواسط العام الحالي حول المكاسب الاقتصادية من السلام التي يمكن أن تتحقق للدولة الفلسطينية. وتقوم الدراسة على أساس الفرضيات التالية:<sup>42</sup>

- انجاز اتفاق سلام مع إسرائيل نهاية العام 2014.
- رفع تدريجي للقيود الإسرائيلية على الحركة الداخلية والخارجية للسلع والأشخاص وتحرير تدريجي (خلال 2015-2017) للأراضي وبقية الموارد المصادرة في الضفة والقطاع.
- عدم ازدياد في إعداد العمال الفلسطينيين الذين يعملون حالياً في إسرائيل والمستعمرات.
- زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمار الخاص المحلي بمقدار 20% من الناتج المحلي الإجمالي خلال 2015-2017.
- استمرار العمل بالترتيبات النقدية السائدة حالياً (أي وجود ثلاث عملات في التداول قابلة للتحويل فيما بينها).
- زيادة المساعدات الدولية على المدى القصير: زيادة بمقدار 50% في مساعدات الموازنة والمساعدات التطويرية في 2015. ثم تقليص المساعدات في السنوات الثلاث اللاحقة حتى تصل إلى مليار دولار سنوياً.
- توسع الخدمات التعليمية والصحية لتعويض الانسحاب التدريجي لهيئة الأونروا من الأراضي الفلسطينية: إضافة 100 مليون دولار إلى الموازنة الفلسطينية، بدءاً من العام 2017 وحتى انتقال كافة خدمات إلى السلطة الفلسطينية (تقول الدراسة أن موازنة الأونروا في الأراضي الفلسطينية تبلغ نحو 450 مليون دولار سنوياً).

توصلت الدراسة إلى أن أداء الاقتصاد الفلسطيني سوف يتحسن بشكل ملحوظ تحت هذه الفرضيات، وأن الناتج المحلي الإجمالي سوف ينمو على معدل 6% في العام 2013 وعلى معدل 10% في المدى المتوسط. وعلى الرغم من حدوث ضغوط تضخمية إلا أن التضخم سوف يظل أدنى من 10% بفضل ارتباطه بالتضخم في الاقتصاد الإسرائيلي. معدل البطالة بالمقابل سيظل مرتفعاً، على نحو 20%، بسبب النمو الحاد للسكان وقوة العمل وبسبب التشوهات الموجودة في سوق العمل. أيضاً سيطرأ تحسن ملحوظ على الموازنة الحكومية نتيجة زيادة الإيرادات بسبب النمو الاقتصادي الحاد وتوسع الواردات. وتؤكد الدراسة بشكل خاص على أمرين. أولهما، أنه على الرغم من انخفاض الاعتماد على الدعم الخارجي عند حلول السلام إلا أن حاجة الدولة الفلسطينية للمساعدات الدولية ستظل قائمة في المستقبل أيضاً. وثانيهما، أنه على الرغم من أهمية السلام كشرط ضروري لا غنى عنه لإطلاق الطاقات الاقتصادية الكامنة في الأراضي الفلسطينية، إلا أن هذا لا يعوض أو يقلل من أهمية وضرورة الإصلاحات الاقتصادية وتحسين كفاءة الإدارة العامة ومناخ الاستثمار وقدرات سلطة النقد الفلسطينية. أي أن السلام بحد ذاته ليس بديلاً لسياسات الإصلاح الاقتصادي.

<sup>42</sup> West Bank and Gaza: Report on Macroeconomic Development and Outlook. IMF, June 30, 2014.  
<http://www.imf.org/external/country/WBG/RR/2014/063014.pdf>

## 6- الأسعار والقوة الشرائية

### 1-6 أسعار المستهلك

سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك في فلسطين ارتفاعاً بنسبة 0.64% خلال الربع الأول من العام 2014 مقارنة بالربع الرابع من العام 2013. كما سجل الرقم ارتفاعاً بنسبة 2.19% خلال الربع مقارنة مع الربع المناظر من العام السابق. ويعود السبب الرئيسي لارتفاع الأسعار خلال الربع الأول من العام 2014 إلى ارتفاع أسعار مجموعة الخدمات الطبية بنسبة 6.79%، وأسعار مجموعة المشروبات الكحولية والتبغ بنسبة 1.66%، وأسعار مجموعة المسكن ومستلزماته بنسبة 1.41%. ولقد ارتفع الرقم العام على الرغم من انخفاض أسعار مجموعة خدمات التعليم بمقدار 3.11%، وأسعار مجموعة النقل والمواصلات بمقدار 2.51%. (انظر الجدول 1-6).

جدول 1-6: نسب التغير في الأرقام القياسية لأسعار المستهلك على مستوى

المجموعات الرئيسية في فلسطين

المجموعة	نسبة تغير الربع الأول 2014 عن الربع الأول 2013	نسبة تغير الربع الأول 2014 عن الربع الرابع 2013
المواد الغذائية والمشروبات المرطبة	1.30	0.08
المشروبات الكحولية والتبغ	12.97	1.66
الأقمشة والملابس والأحذية	(1.54)	(1.51)
المسكن ومستلزماته	4.59	1.41
الأثاث والمفروشات والسلع المنزلية	(2.20)	(1.63)
الخدمات الطبية	9.01	6.79
النقل والمواصلات	(3.67)	(2.51)
الاتصالات	(1.90)	(1.94)
السلع والخدمات الترفيهية والثقافية	(2.57)	(1.61)
خدمات التعليم	5.08	(3.11)
خدمات المطاعم والمقاهي والفنادق	5.41	2.81
سلع وخدمات متنوعة	6.26	10.84
الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك	2.19	0.64

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

\*الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة (هبوط في الأسعار).

بنسبة 4.19%، حيث ارتفعت أسعار المحروقات السائلة المستخدمة كوقود للمنازل بنسبة 3.65%، (وصل سعر الكاز - الإسرائيلي إلى 6.51 شيكل/ 1 لتر خلال شهر آذار 2014). كما ارتفعت أسعار المحروقات السائلة المستخدمة كوقود للسيارات بنسبة 2.97%، حيث ارتفع سعر بنزين 95 - بدون رصاص - إسرائيلي إلى 7.41 شيكل/ 1 لتر خلال شهر آذار 2014. بالمقابل انخفضت أسعار مجموعة اللحوم الطازجة بمقدار 6.58%، حيث انخفض سعر لحم البقر الطازج بمقدار 8.08% (وصل سعر لحم العجل الطازج - محلي إلى 47.30 شيكل/ 1 كغم خلال شهر كانون ثاني

يستعرض جدول 2-6 حركة أسعار بعض المجموعات السلعية في فلسطين خلال الربع الأول من العام 2014 مقارنة بالربع الرابع من العام 2013. ارتفعت أسعار مجموعة منتجات الألبان والبيض بنسبة 11.45%، حيث ارتفع سعر البيض الطازج بنسبة 5.62%. على سبيل المثال، وصل سعر بيض الدجاج الطازج - محلي إلى 18.36 شيكل/ كرتونة -2 كغم خلال شهر كانون ثاني 2014. طراً أيضاً ارتفاع على أسعار الدواجن الطازجة بنسبة 8.15% (وصل سعر الدجاج الطازج دون الريش - محلي إلى 16.97 شيكل/ 1 كغم خلال شهر كانون ثاني 2014). كما ارتفع سعر الوقود المنزلي

2014). وقد طرأ أيضاً انخفاض على أسعار مجموعة الخضروات الطازجة بمقدار 5.55% حيث انخفض سعر البندورة بمقدار 31.73%، وصل سعر بندورة بيوت بلاستيكية - محلي إلى 3.00 شيكل/1 كغم خلال شهر شباط 2014.

#### جدول 6-2: حركة أسعار بعض المجموعات السلعية الأساسية في فلسطين

السلع الاستهلاكية الأساسية	نسبة تغير الربع الأول 2014 عن الربع الرابع 2013
المحروقات المستخدمة كوقود للسيارات	2.97
أسعار الوقود المنزلي	4.19
الخضروات الطازجة	(5.55)
اللحوم الطازجة	(6.58)
السكر	(5.38)
الأرز	0.83
الدواجن الطازجة	8.15
الطحين	(2.32)
منتجات الألبان والبيض	11.45
الفواكه الطازجة	(0.68)

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

\*الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة (هيوط في الأسعار).

#### 2-6 أسعار الجملة والمنتج

المضافة وتكاليف الشحن) انخفاضاً مقداره 0.21% خلال الربع الأول من العام 2014 مقارنة بالربع الرابع من العام 2013 (وارتفاعاً بنسبة 0.82% مقارنة مع الربع المناظر). وجاء هذا نتيجة لانخفاض أسعار السلع الزراعية بمقدار 0.83%، (وهي تشكّل 36% في سلة أسعار المنتج). بينما سجلت أسعار سلع مجموعة الصناعات التحويلية ارتفاعاً بنسبة 0.10% خلال الربع الأول من العام 2014 بالمقارنة مع الربع الرابع من العام 2013، (وهي تشكّل 61.66% في سلة أسعار المنتج). كما سجلت أسعار مجموعة صيد الأسماك والجميري ارتفاعاً بنسبة 15.53%، وارتفعت أسعار مجموعة التعدين واستغلال المحاجر بنسبة 0.13%.

جاء الانخفاض في الرقم القياسي لأسعار المنتج على خلفية انخفاض أسعار السلع المستوردة بنسبة 0.27% وانخفاض أسعار المنتج للسلع المستهلكة محلياً بمقدار 0.20%.

سجل الرقم القياسي لأسعار الجملة، (وهو سعر البيع إلى تجار التجزئة أو إلى المنتجين في المحاللات الصناعية أو التجارية إلى غيرهم من تجار الجملة؛ شاملة لضريبة القيمة المضافة وأجور النقل) ارتفاعاً بنسبة 0.67% خلال الربع الأول من العام 2014 مقارنة بالربع الرابع من العام 2013 (و 2.53% مقارنة بالربع المناظر). نتج هذا الارتفاع بصورة رئيسية عن ارتفاع أسعار السلع الزراعية بنسبة 1.69% (وهي تشكّل 29% من وزن سلة أسعار الجملة). كما ارتفعت أسعار السلع ضمن مجموعة الصناعات التحويلية بنسبة 0.30% (وهي تشكّل 70% من وزن سلة أسعار الجملة)، وارتفعت أسعار مجموعة صيد الأسماك بنسبة 8.01%، في حين انخفضت أسعار مجموعة التعدين واستغلال المحاجر بمقدار 5.40%.

جاء الارتفاع في الرقم القياسي لأسعار الجملة على خلفية ارتفاع أسعار السلع المستوردة بنسبة 0.68%، وانخفاض أسعار الجملة للسلع المحلية بمقدار 0.23%.

كما سجل الرقم القياسي لأسعار المنتج (الأسعار التي يتلقاها المنتج صافية من كافة الضرائب بما فيها ضريبة القيمة

### 3-6 أسعار تكاليف البناء والطرق

أما مؤشر أسعار تكاليف الطرق، وهو رقم قياسي للتغيرات الحاصلة على أسعار المواد والخدمات المستخدمة في إنشاء الطرق بأنواعها المختلفة في الضفة الغربية، فقد شهد خلال الربع الأول من العام 2014 ارتفاعاً بنسبة 0.21% مقارنة بالربع الرابع من العام 2013. وهنا أيضاً لا تتوفر معلومات عن تطور التكاليف في قطاع غزة (أنظر الجدول 3-6).

مؤشر أسعار تكاليف البناء هو رقم قياسي للتغيرات التي تطرأ على أسعار المواد والخدمات المستخدمة في إنشاء المباني السكنية وغير السكنية. شهد الرقم القياسي لأسعار تكاليف البناء للمباني السكنية في الضفة الغربية ارتفاعاً بنسبة 0.32%، كما شهد الرقم القياسي لأسعار تكاليف البناء للمباني غير السكنية في الضفة الغربية ارتفاعاً بنسبة 0.24% خلال الربع الأول من العام 2014 مقارنة مع الربع الرابع من العام 2013، ولا تتوفر بيانات من قطاع غزة عن تطور أسعار هذا المؤشر.

جدول 3-6: نسب التغير في الأرقام القياسية لأسعار تكاليف البناء والطرق في الضفة الغربية

الفترة الزمنية	نسبة التغير الربعية			الرقم القياسي		
	تكاليف الطرق	تكاليف البناء للمباني السكنية	تكاليف البناء للمباني السكنية	تكاليف الطرق	تكاليف البناء للمباني السكنية	تكاليف البناء للمباني السكنية
تشرين أول 2013	(0.19)	(0.17)	(0.22)	117.14	100.03	99.99
تشرين ثاني 2013	(0.11)	0.08	0.08	117.00	100.12	100.07
كانون أول 2013	0.07	(0.06)	(0.04)	117.09	100.05	100.03
<b>الربع الرابع 2013</b>	<b>0.13</b>	<b>0.16</b>	<b>0.05</b>	<b>117.08</b>	<b>100.07</b>	<b>100.03</b>
كانون ثاني 2014	(0.05)	0.04	0.12	117.03	100.10	100.15
شباط 2014	0.14	0.23	0.23	117.19	100.32	100.37
آذار 2014	0.47	0.17	0.16	117.75	100.50	100.53
<b>الربع الأول 2014</b>	<b>0.21</b>	<b>0.24</b>	<b>0.32</b>	<b>117.32</b>	<b>100.31</b>	<b>100.35</b>

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني  
\* الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة.

### 4-6 أسعار الصرف وتطور القوة الشرائية<sup>43</sup>

سلطة النقد) خلال الربع. وبذلك فإن القوة الشرائية للدولار تراجعت بنحو 1.5% خلال الربع الأول 2014 مقارنة بالربع السابق. وهذا التراجع في القوة الشرائية ينطبق على الدينار الأردني نظراً لارتباطه بسعر صرف ثابت مقابل الدولار (أنظر الجدول 4-6).

ذكرنا سابقاً أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية سجل ارتفاعاً خلال الربع الأول من العام 2014 بنسبة 0.6% مقارنة بالربع الرابع من العام 2013. تراقف هذا أيضاً مع تراجع في سعر صرف الدولار مقابل الشيكل بنسبة 0.8% (إلى 3.5 شيكل لكل دولار بحسب بيانات

<sup>43</sup> تعرف القوة الشرائية على أنها "القدرة على شراء السلع والخدمات باستخدام ما يملكه الفرد من نقود"، وتعتمد القوة الشرائية على دخل المستهلك وعلى التغير في معدل الأسعار وفي سعر صرف العملة.

بالعام السابق، في حين بلغ هذا الانخفاض بالنسبة لمن يتلقون دخلهم بالشيكل 2.2% فقط، وهو ما يعادل نسبة التضخم السنوي. هذا طبعاً على افتراض أن كامل إنفاق من يتلقون رواتبهم وأجورهم بالدولار والدينار والشيكل تتم بعملة الشيكل فقط، وبافتراض ثبات القيمة الاسمية للرواتب والأجور.

تراجعت القوة الشرائية لهاتين العملتين خلال الربع الأول 2014 بنحو 7.8% مقارنة بالربع المناظر من عام 2013، وجاء هذا نتيجة ارتفاع التضخم بنسبة 2.2% وانخفاض سعر الصرف بنحو 5.6% خلال السنة. وبعبارة أخرى فإن القوة الشرائية للأفراد الذين يتلقون أجورهم ورواتبهم بالدولار أو الدينار قد انخفضت بمقدار 7.8% خلال العام 2014 مقارنة

جدول 4-6: معدل التغير في القوة الشرائية وفي أسعار صرف الدولار والدينار الأردني مقابل الشيكل

دينار/شيكل		دولار/شيكل				معدل التضخم*	البيان
معدل التغير في القوة الشرائية (%)	معدل التغير في سعر الصرف (%)	متوسط سعر الصرف	معدل التغير في القوة الشرائية (%)	معدل التغير في سعر الصرف (%)	متوسط سعر الصرف		
(4.12)	(3.68)	5.22	(4.12)	(3.67)	3.70	0.45	الربع الأول
(1.61)	(2.00)	5.12	(1.61)	(2.00)	3.63	(0.40)	الربع الثاني
(2.2)	(1.3)	5.05	(2.2)	(1.3)	3.58	0.9	الربع الثالث
(2.6)	(1.6)	4.97	(2.6)	(1.6)	3.53	1.0	الربع الرابع
<b>(1.5)</b>	<b>(0.9)</b>	<b>4.9</b>	<b>(1.5)</b>	<b>(0.8)</b>	<b>3.50</b>	<b>0.6</b>	الربع الأول
(0.6)	(0.3)	4.9	(0.6)	(0.3)	3.5	0.3	كانون ثاني
0.9	0.7	5.0	0.9	0.7	3.5	(0.2)	شباط
(1.1)	(1.1)	4.9	(1.1)	(1.1)	3.5	(0.1)	آذار

المصدر: تم حساب الأرقام بناءً على بيانات سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

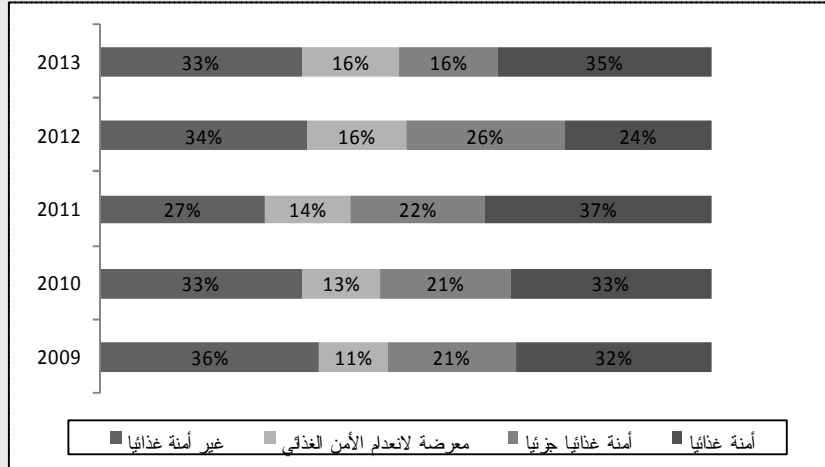
\* يقيس معدل التضخم التبدل في القوة الشرائية للشيكل.

## صندوق 9: 33% من الأسر الفلسطينية غير آمنة غذائياً

يقوم الجهاز المركزي للإحصاء، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة ووكالة الأونروا وبرنامج الغذاء العالمي، بإصدار تقرير سنوي عن حالة الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية. ولقد قام الفرقاء الأربعة مؤخراً بنشر تقرير المسح الذي جرى في العام الماضي، 2013<sup>44</sup>. ويستفاد من المسح أن مستويات انعدام الأمن الغذائي بين الأسر الفلسطينية ما تزال مرتفعة وتصل إلى 33%، وهو ما يعني أن 1.6 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية.

يعتمد التقرير التعريف الدولي للأمن الغذائي. ويقول التعريف أن الشخص الأمن غذائياً هو الذي يحصل على أغذية كافية، من ناحية الكمية والقيمة الغذائية، تلبي حاجته وتتناسب ذوقه وتضمن له الحياة بصحة ونشاط. ويقسم التقرير العائلات إلى أربع مجموعات: آمنة غذائياً، آمنة غذائياً بشكل جزئي، معرضة لانعدام الأمن الغذائي وأخيراً عائلات غير آمنة غذائياً. ويعرض الشكل 1 توزيع العائلات في الأراضي الفلسطينية على المجموعات الأربع خلال السنوات 2009-2013.

شكل 1: مستويات الأمن الغذائي في فلسطين (2009 - 2013)



يتضح من الشكل أن مستوى انعدام الأمن الغذائي ظل تقريباً على حاله بين العامين 2012/2013، (سواء للعائلات غير الآمنة أو الأسر المعرضة لانعدام الأمن)، في حين حدث تطور ملحوظ تمثل في انتقال نسبة كبيرة من خانة العائلات الآمنة جزئياً إلى الآمنة، وهو ما أدى إلى ارتفاع نسبة العائلات الآمنة غذائياً بمقدار 10 نقاط مئوية لتصل إلى 35%. ويلاحظ أيضاً أن الانخفاض الملموس الذي طرأ على نسبة العائلات غير الآمنة غذائياً خلال السنوات 2009-2011 قد توقف، وأن النسبة عادت للارتفاع إلى مستويات مقلقة خلال العامين 2012-2013. ويعزي التقرير هذا إلى الانخفاض المستمر في تمويل برامج المساعدات الغذائية الموجهة إلى الفئات الأكثر حاجة وتضرراً.

تخفي النسب المذكورة سابقاً التباين الكبير في مستويات الأمن الغذائي بين الضفة والقطاع من جهة وبين اللاجئين وغير اللاجئين من جهة ثانية. وتفيد نتائج المسح أن نسبة الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي في قطاع غزة تصل إلى 57%، وهو ما يعادل ثلاثة أضعاف النسبة في الضفة الغربية (19%). من جهة ثانية، فإن مستويات انعدام الأمن الغذائي متقاربة بين عائلات اللاجئين وغير اللاجئين في الضفة الغربية (20% مقابل 19% لغير اللاجئين)، ولكن اللاجئين يتمتعون بنسبة أمان أعلى في قطاع غزة مقارنة بغير اللاجئين (54% مقارنة مع 63% لغير اللاجئين).

يؤكد التقرير أن السبب الرئيسي وراء ارتفاع انعدام الأمن الغذائي هو معدلات الفقر العالية والتي هي بدورها نتيجة ارتفاع مستويات البطالة من جهة والارتفاع النسبي لأسعار المواد الغذائية في الأراضي الفلسطينية من جهة أخرى. ويجدر التنويه أن الدراسات المتعددة حول الاقتصاد الفلسطيني تؤكد أن أحد أهم أسباب ارتفاع البطالة والفقر تعود على القيود الإسرائيلية المفروضة على الحركة والتنقل وعلى الحصار المضروب على القطاع.

<sup>44</sup> <http://www.pcbs.gov.ps/site/512/default.aspx?tabID=512&lang=ar&ItemID=1134&mid=3915&wversion=Staging>

## صندوق 10: أطلس الفقر في فلسطين

أصدر البنك الدولي في مطلع العام الجاري تقريراً بعنوان "المشاهدة خير برهان: الفقر في الأراضي الفلسطينية"<sup>45</sup>. يعرض التقرير نتائج العمل المشترك بين الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والبنك الدولي الذي بدأ في العام 2010 والذي توج بإصدار الجهاز المركزي للإحصاء "أطلس الفقر في فلسطين" في أواسط العام 2013. ويرمي "أطلس الفقر" إلى توفير صورة شاملة ومفصلة للتباين في توزيع الموارد والثروات في الأجزاء المختلفة من البلاد وفي أوساط التجمعات السكانية المتعددة وصولاً إلى وضع خرائط واضحة لتوزيع وانتشار الفقر، بدرجاته المتباينة، حسب المناطق الجغرافية والتجمعات البشرية.

يساعد إعداد خرائط الفقر صانعي السياسات على تصميم برامج تستهدف محاربة الفقر على مستوى المناطق الجغرافية والتجمعات السكانية المختلفة في البلاد. وتبرز أهمية هذه الخرائط بشكل خاص في الدول التي تعاني من تباين في مستويات التطور بين مناطقها المختلفة. وفلسطين ليست استثناءً في ذلك، إذ على الرغم من صغر مساحتها إلا أن هناك تبايناً كبيراً نسبياً في مستويات وفي مواصفات الفقر بين مناطقها ومحافظاتها الجغرافية المختلفة. هذا بالطبع إضافة إلى التباين وفره الموارد الطبيعية والبشرية، والثروات، والبنى التحتية وتطور الأسواق والكثافة السكانية وبنية السكان ونسبة اللاجئين وغيرها.

تعتمد إحصاءات الفقر في فلسطين على التعريف الرسمي للفقر الذي تم وضعه في العام 1998 وفقاً لأنماط الاستهلاك الأسري التي يتم استخلاصها من "مسح إنفاق واستهلاك الأسرة". ولكن، نظراً لأن تقديرات هذا المسح تستند إلى عينة وليس إلى تعداد شامل، فإنها تخضع لمحدودية مستوى التفصيل الجغرافي في التقديرات. إذ يمكن لبيانات مسح إنفاق واستهلاك الأسرة من توفير إحصاءات الفقر على المستوى الوطني والمنطقة ونوع التجمع السكاني (حضر، ريف، مخيم) وعلى مستوى المحافظات. ولكن صانعو السياسات يحتاجون إلى مؤشرات عن التوزيع والانتشار للفقر على مستويات أكثر تفصيلاً وهو ما لا يستطيع "مسح إنفاق واستهلاك الأسرة" من توفيره.

تساهم خرائط الفقر في توفير مؤشرات الفقر على مستويات جغرافية مفصلة جداً (تجمع سكاني صغير، وحتى الأسر نفسها) من أجل تحديد جيوب الفقر. هذا يساعد في عملية التخطيط والتنمية للحد من الفقر. وخرائط الفقر لا تقتصر بالضرورة على خرائط فقط، بل يمكن أن تكون قاعدة بيانات اجتماعية واقتصادية لعرض مجموعة من المؤشرات الأخرى التي تعطي صورة واضحة عن الأوضاع المعيشية على المستوى الجغرافي التفصيلي.

اعتمدت خرائط الفقر في "أطلس الفقر في فلسطين" على الربط بين نوعين من البيانات التي يقوم مركز الإحصاء الفلسطيني بإصدارها بشكل دوري: بيانات "مسح إنفاق واستهلاك الأسرة" (2009-2010) وبيانات "التعداد العام للسكان والمساكن" (2007). ولقد ساعد هذا الربط على تجاوز القصور في مسح إنفاق واستهلاك الأسرة (كونه مسح يعتمد على العينة وليس على التعداد الشامل كما يفعل "تعداد السكان والمساكن")، والقصور في تعداد السكان والمساكن (كونه تعداداً لا يتضمن معلومات عن الاستهلاك).

ابتدأ الأطلس بتعديل منهجية حساب خط الفقر في الأراضي الفلسطينية، لجهة عدد أفراد الأسرة المرجعية، ولجهة القوة الشرائية في المناطق المختلفة داخل الأراضي الفلسطينية. وجد الجهاز المركزي للإحصاء أن الأسرة المرجعية الأكثر انتشاراً في المجتمع الفلسطيني لم تعد كما في السابق الأسرة المكونة من 6 أفراد (2 بالغين و4 أطفال) بل أصبحت 5 أفراد الآن (2 بالغين و3 أطفال). من ناحية ثانية فإن القوة الشرائية للشيكلة تختلف في المناطق الفلسطينية الثلاث بسبب تفاوت الأسعار. وهذا يتطلب تعديل قيمة خط الفقر كما يتم التعبير عنها بالشيكلة في المناطق المختلفة. إذ أن السلعة التي يبلغ سعرها 100 شيكل على المستوى الوطني، يبلغ سعرها 101 شيكل في الضفة، و 112 في القدس و 94 شيكل في غزة.

تتلخص المنهجية التي تم إتباعها في أطلس الفقر في فلسطين بخطوتين:

أولاً، تقدير استهلاك كل أسرة في تعداد السكان والمساكن بأسلوب انحدار المربع الأدنى بالعلاقة مع مجموعة من المؤشرات التفسيرية هي التالية:

<sup>45</sup> World Bank (2014): Seeing is Believing: Poverty in the Palestinian Territories. <http://documents.worldbank.org/curated/en/2014/01/19243623/seeing-believing-poverty-palestinian-territories> and [http://www.pcbs.gov.ps/Portals/\\_PCBS/Downloads/book1987.pdf](http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1987.pdf)

- مؤشرات العمل: الذكور في سن العمل، الإناث في سن العمل، العلاقة بقوة العمل لرب الأسرة، الحالة العملية لرب الأسرة، مكان العمل لرب الأسرة، قطاع العمل لرب الأسرة، النشاط الاقتصادي لرب الأسرة، ...الخ.
- مؤشرات ديموغرافية: عدد الذكور البالغين في الأسرة، عدد الإناث البالغين في الأسرة، جنس رب الأسرة، عمر رب الأسرة، حالة اللجوء لرب الأسرة، الحالة الزوجية لرب الأسرة، متوسط حجم الأسرة، نسبة الإعالة، ...الخ.
- مؤشرات تعليمية: المستوى التعليمي لرب الأسرة، أعلى عدد سنوات دراسية لأفراد الأسرة، ..الخ.
- مؤشرات صحية: نوع التأمين الصحي، عدد الأفراد المعاقين في الأسرة، ...الخ.
- مؤشرات المسكن: نوع المسكن، كثافة المسكن، الاتصال بشبكة المياه العامة، الاتصال بشبكة الكهرباء، الاتصال بشبكة الصرف الصحي، المصدر الرئيسي للطاقة المستخدمة في المطبخ، المصدر الرئيسي للطاقة المستخدمة في التدفئة، توفر السلع المعمرة مثل (سيارة خاصة، تلفزيون، طباخ غاز، ...الخ)،...الخ.

ثانياً، مقارنة متوسطات معدلات الفقر (على مستوى المحافظات) التي تم استخلاصها من النموذج الذي تم عرضه أعلاه مع متوسطات الفقر المستخلصة من "مسح إنفاق واستهلاك الأسرة". هذه المقارنة مهمة للتأكد من صحة ودقة النتائج التي توصل لها النموذج. ولقد تم فعلاً التوصل إلى نتائج متطابقة تقريباً مما يدل على دقة المعلومات عن توزع الفقر على المستويات التفصيلية والتجمعات السكانية الصغيرة. ولقد بلغ عدد هذه التجمعات 557 تجمعا، 524 تجمعا منها في الضفة الغربية و33 في قطاع غزة.

أظهرت نتائج نموذج الانحدار أن نسب الفقر في الضفة الغربية بلغت 21.3%، كما بلغت في قطاع غزة 37.6%. أما على مستوى المحافظة، فقد بلغت أعلى نسبة للفقر في محافظة أريحا والأغوار بنسبة 31.3% وأدناها في محافظة رام الله والبيرة بنسبة 8.9%. أما في قطاع غزة، فبلغت أعلى نسبة في محافظة خان يونس بنسبة 45.9%، وأدناها في محافظة شمال غزة بنسبة 28.2%. وتتجانس هذه النتائج وتتقارب بشكل كبير من نسب الفقر حسب بيانات الاستهلاك الحقيقية التي تم استخراجها من مسح إنفاق واستهلاك الأسرة للعام 2009.

توصل أطلس الفقر في فلسطين إلى أن نسب الفقر الأعلى تتركز في التجمعات السكانية في جنوب الخليل، والتجمعات في قطاع غزة، حيث وصلت نسبة الفقر في بعض تجمعات جنوب الخليل إلى حوالي 80% من الأفراد. ويعرض الجدول رقم 1 توزع الفقر في المحافظات الفلسطينية حسب تقديرات نموذج الانحدار.

جدول 1: معدلات الفقر في المحافظات الفلسطينية (2009)

المحافظة	معدل الفقر حسب "أطلس الفقر" %
جنين	19
طوباس	24
طولكرم	21
نابلس	20
قلقيلية	16
سلفيت	24
رام الله والبيرة	9
أريحا والأغوار	31
بيت لحم	17
الخليل	30
شمال غزة	28
غزة	38
دير البلح	41
خانيونس	46
رفح	33
الضفة الغربية (باستثناء محافظة القدس)	21
قطاع غزة	38

يحتوي "أطلس الفقر في فلسطين" على عدد كبير جداً من الخرائط التي تعطي، بشكل تصويري وبالألوان المختلفة، فكرة واضحة وسريعة عن توزع الفقر في فلسطين حسب التجمعات السكانية (557 تجمع في الضفة والقطاع)، وحسب درجات الفقر المختلفة. وهناك خرائط تصور الفقر داخل كل محافظة من المحافظات بالعلاقة مع الأفراد الفقراء ثم حسب التجمعات السكانية في كل محافظة فلسطينية على حدة. كذلك هناك خرائط تصور توزع السكان على امتداد الأراضي الفلسطينية، وأخرى تصور توزع السكان في المناطق حسب متوسط عدد أفراد الأسرة، وأخرى تصور توزع السكان الجغرافي حسب معدل بطالة معيل الأسرة، وتوزع السكان حسب معدل بطالة الشباب، وتوزع الأفراد حسب سنوات الدراسة على امتداد الأراضي الفلسطينية، هذا بالإضافة إلى خرائط تصور انتشار وتوزع المدارس الأساسية والثانوية (موزعة حسب الجنس أيضاً) وكذلك توزع وانتشار العيادات الطبية على امتداد الضفة والقطاع.

أن إصدار "أطلس الفقر في فلسطين" يوفر أرضية ممتازة نتيج الفرصة لفهم أعمق لدرجة وشكل انتشار الفقر في الأراضي الفلسطينية، فضلاً عن معرفة مسببات ونتائج الفقر. وهذه أمور ضرورية من أجل وضع سياسات ناجحة لمحاربة الفقر أو الحد من انتشاره على أقل تقدير.

## 7- التجارة الخارجية

### 1-7 الميزان التجاري

خلال الربع الأول من عام 2014 فقد بلغت نحو 210.7 مليون دولار. ويلاحظ أن الصادرات انخفضت بمقدار 9.1% بالمقارنة مع الربع الرابع، ولكنها ارتفعت بمقدار 7.6% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2013. وعند طرح الصادرات من الواردات يتبين أن عجز الميزان التجاري السلعي وصل إلى 1,036.0 مليون دولار خلال الربع الأول 2014 وهذا يزيد بنسبة 10.2% عن العجز في الربع السابق وبمقدار 18.9% مقارنة مع الربع المناظر من عام 2013.

الميزان التجاري هو سجل لصادرات وواردات الدولة من السلع والخدمات. بلغ إجمالي قيمة الواردات السلعية المرصودة خلال الربع الأول من عام 2014 حوالي 1,246.7 مليون دولار<sup>46</sup>. يبين الجدول 1-7 أن قيمة الواردات السلعية المرصودة ارتفعت بمقدار 6.4% خلال الربع الأول من العام 2014 مقارنة مع الربع الرابع من العام الماضي. بينما ارتفعت بمقدار 16.8% مقارنة مع الربع المناظر من عام 2013. أما الصادرات السلعية المرصودة

جدول 1-7: واردات وصادرات السلع والخدمات المرصودة للفترة 2012 - 2014

(مليون دولار)							المؤشر
الربع الأول 2014	إجمالي عام 2013**	الربع الرابع 2013	الربع الثالث 2013	الربع الثاني 2013	الربع الأول 2013	عام 2012	
1,246.7	4,579.8	1,171.8	1,152.9	1,188	1,067.1	4,697.4	واردات سلع
43.6	150.4	36.6	38.3	38.6	36.9	119.0	واردات خدمات*
210.7	839.4	231.8	194.7	217.1	195.8	782.4	صادرات سلع
37.1	149.9	40.7	35.2	39.1	34.8	157.8	صادرات خدمات*

المصدر: التجارة الخارجية المرصودة. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2014).

\* تشمل فقط واردات وصادرات الخدمات من وإلى إسرائيل.

\*\* بيانات عام 2013 كما وردت من المصادر الرسمية وهي عرضة للتعديل.

<sup>46</sup> يقصد بالمرصودة الصادرات والواردات المسجلة في حسابات المقاصة بين إسرائيل والسلطة الوطنية (بما فيها التجارة المسجلة مع العالم الخارجي).

والميزان الجاري في ميزان المدفوعات يتكون من ثلاثة بنود: الميزان التجاري، وميزان دخل عوامل الإنتاج وأخيراً ميزان التحويلات الجارية.

جاء العجز في الميزان الجاري الفلسطيني خلال الربع الأول نتيجة عجز في الميزان التجاري (1,293.1) مليون دولار، مقابل فائض في ميزان الدخل تولّد أساساً من دخل العمال الفلسطينيين في الخارج (411.2 مليون). كما كان هناك فائض في ميزان التحويلات الجارية بمقدار 558.2 مليون (معظمها من مساعدات الدول المانحة).

يتكون ميزان المدفوعات من بندين رئيسيين: الميزان الجاري والحساب الرأسمالي والمالي. جرى تمويل عجز الميزان الجاري هذا من الحساب الرأسمالي والمالي، الذي وفر مبلغ 355.4 مليون دولار، (أنظر الجدول 2-7)

ارتفعت واردات الخدمات من إسرائيل بمقدار 19% تقريباً مقارنة بالربع السابق والربع المناظر. بالمقابل، انخفضت صادرات الخدمات بنحو 8.8% خلال الربع الأول مقارنة بالربع السابق. أي أن عجز ميزان التجارة بالخدمات بلغ 6.5 مليون دولار وهو ما يشكل ارتفاعاً يزيد عن الضعفين مقارنة مع الربع السابق، وبنحو الضعفين مقارنة بالربع المناظر.

## 7-2 ميزان المدفوعات

يستفاد من أرقام ميزان المدفوعات، الذي يعده الجهاز المركزي للإحصاء وسلطة النقد الفلسطينية، أن عجز الحساب الجاري في الربع الأول من العام 2014 بلغ حوالي 418.5 مليون دولار، (ما نسبته 11.2% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية)، وقد ارتفع هذا العجز بنسبة 14.6% عن الربع السابق، وبنسبة 74.2% مقارنة مع الربع المناظر.

جدول 2-7: ميزان المدفوعات الفلسطيني خلال الربع الأول 2014

الربع	عام	الربع	الربع	الربع	الربع	
الأول 2014	2013 **	الربع 2013	الثالث 2013	الثاني 2013	الأول 2013	
-1387.9	-5065.9	-1264.8	-1271.2	-1326.7	-1203.2	1. الميزان التجاري للسلع والخدمات *
-1293.1	-4633.3	-1125.7	-1174.6	-1226.9	-1106.1	- صافي السلع
-94.8	-432.6	-139.1	-96.6	-99.8	-97.1	- صافي الخدمات
411.2	1305.6	361.4	340.8	310.5	292.9	2. ميزان الدخل
388.1	1286.3	349.4	337.7	306.7	292.5	- تعويضات العمال المقبوضة من الخارج
35.9	129.5	36.8	33.9	30.2	28.6	- دخل استثمار المقبوض من الخارج
12.8	110.2	24.8	30.8	26.4	28.2	- الدخل المدفوع للخارج
558.2	2306.4	538.1	677.7	420.5	670.1	3. ميزان تحويلات الجارية
189.9	1077.1	226.7	402.2	134.1	314.1	- تحويلات مقبوضة من الخارج (قطاع الحكومة)
492.0	1397.7	362.1	316.4	326.1	393.1	- تحويلات مقبوضة من الخارج (للقطاعات الأخرى)
123.7	168.4	50.7	40.9	39.7	37.1	- تحويلات مدفوعة للخارج
-418.5	-1453.9	-365.3	-252.7	-595.7	-240.2	4. ميزان الحساب الجاري (1+2+3)
355.4	1454.5	479.5	136.3	646.8	191.9	5. صافي الحساب الرأسمالي والمالي
80.0	350.0	87.0	59.7	59.1	144.2	- صافي التحويلات الرأسمالية
275.4	1104.5	392.5	76.6	587.7	47.7	- صافي الحساب المالي
49.1	186.5	67.8	34.2	13.2	71.3	- صافي الاستثمار الأجنبي المباشر
15.1	-110.1	24.9	-24.9	-38.0	-72.1	- صافي استثمار الحافظة
115.3	1049.4	350.5	34.5	595.1	69.3	- صافي الاستثمارات أخرى
95.9	-21.3	-50.7	32.8	17.4	-20.8	- التغيير في الأصول الاحتياطية - = ارتفاع)
63.1	-0.6	-114.2	116.4	-51.1	48.3	6. صافي السهو والخطأ

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية 2014. النتائج الأولية لميزان المدفوعات الفلسطيني الربعي .  
\* أرقام الصادرات والواردات والسلعية والخدمية في ميزان المدفوعات تختلف عن الأرقام الواردة في الميزان التجاري نظراً لأن الأخير يسجل فقط الصادرات والواردات " المرصودة"، أي المسجلة في حسابات المقاصة والفواتير فقط، في حين يسجل ميزان المدفوعات تقدير الاستيراد والتصدير الكلي. أيضاً يقدر ميزان المدفوعات التجارة الفلسطينية بالخدمات مع المصادر المختلفة وليس مع إسرائيل فقط.

بالمقابل، بلغ إجمالي أرصدة الخصوم الأجنبية على فلسطين (أرصدة غير المقيمين المستثمرة في فلسطين) حوالي 4,977 مليون دولار، شكل منها الاستثمار الأجنبي المباشر في فلسطين 50.3%، واستثمارات الحافظة الأجنبية في فلسطين 15.6%، والاستثمارات الأخرى الأجنبية في فلسطين 34.1%.

الفارق بين الأصول والخصوم يعني أن المقيمين في فلسطين "يستثمرون في الخارج" 1,341 مليون دولار أكثر من استثمار "غير المقيمين" في الأراضي الفلسطينية. ولكن يتوجب الانتباه أن هذا الفرق لا يعود عملياً على الاستثمارات، ولكنه يعود في معظمه على ودائع البنوك الفلسطينية في الخارج. إذ أن بند الاستثمارات الأجنبية المباشرة في فلسطين يزيد على الاستثمارات الفلسطينية في الخارج بمقدار 2,156 مليون دولار تقريباً.

من ناحية أخرى بلغ رصيد إجمالي الدين الخارجي على فلسطين حوالي 1,718 مليون دولار، استقطع الدين العام منها نسبة 64.4%، في حين بلغت نسبة ديون البنوك 32.1%.

ومن الضروري الانتباه إلى أن هذا البند (الحساب الرأسمالي والحساب المالي) يمثل ديناً على الاقتصاد الوطني، طالما كانت قيمته موجبة.

من المفترض نظرياً أن يحدث توازن تام بين عجز الحساب الجاري وفائض الحساب الرأسمالي والمالي. أي أن القيمة الصافية لهما يجب أن تساوي الصفر. ولكن غالباً ما يكون هناك فارق بينهما وهو ما يتم تسجيله تحت بند "حساب السهو والخطأ". ولقد بلغت قيمة هذا البند نحو 63.1 مليون دولار.

### 3-7 وضع الاستثمار الدولي والدين الخارجي

بلغت قيمة الأصول الخارجية للاقتصاد الفلسطيني في نهاية الربع الأول من العام 2014 نحو 6,318 مليون دولار. ولقد شكل الاستثمار المباشر في الخارج منها 5.5%، واستثمارات الحافظة 21.2%. وعلى مستوى القطاع، شكلت الاستثمارات الخارجية لقطاع البنوك المساهمة الكبرى من إجمالي الأصول الخارجية بنسبة 71.7% (انظر الجدول 3-7).

### 3-7: أرصدة وضع الاستثمار الدولي لفلسطين في نهاية

#### الربع الأول 2014

(مليون دولار)

الرصيد في نهاية الربع الأول 2014	البند
1,341	صافي الودائع والاستثمار الدولي (صافي الأصول)
6,318	مجموع الأصول
346	الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج
1340	استثمارات الحافظة في الخارج
4,043	الاستثمارات الأخرى في الخارج:
3,951	منها: عملة وودائع
589	الأصول الاحتياطية
4,977	مجموع الخصوم
2,501	الاستثمار الأجنبي المباشر في فلسطين
776	استثمارات الحافظة الأجنبية في فلسطين
1,700	الاستثمارات الأخرى الأجنبية في فلسطين

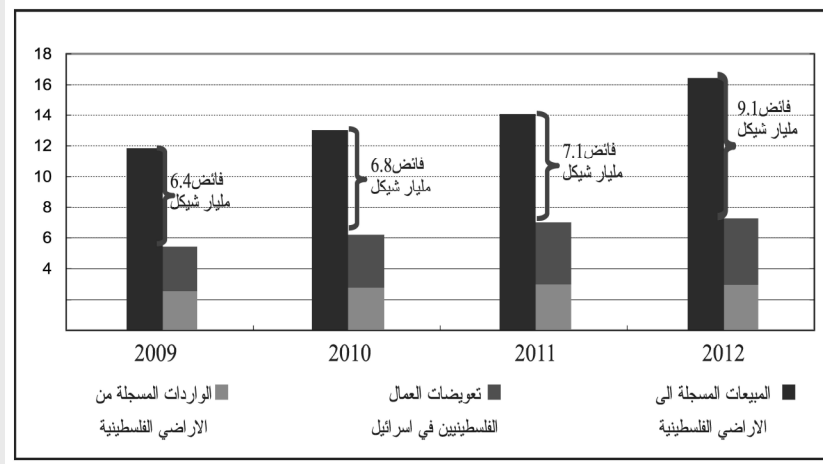
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية، 2014.

## صندوق 11: الصادرات الإسرائيلية إلى فلسطين: محتوى تقني متدن وقيمة مضافة محدودة

نشرت دورية "التطورات الاقتصادية الأخيرة" التي يصدرها بنك إسرائيل (البنك المركزي الإسرائيلي) دراسة عن العلاقات التجارية بين إسرائيل وفلسطين.<sup>47</sup> وذكرت الدراسة أن قيمة المبيعات الإسرائيلية المسجلة إلى الأراضي الفلسطينية بلغت 16.4 مليار شيكل في العام 2012 (آخر سنة تتوفر عنها معلومات كاملة). بالمقابل اشترت إسرائيل بضائع وخدمات مسجلة من الأراضي الفلسطينية بقيمة 3 مليارات شيكل خلال نفس العام. وقد تم تقليص الفائض التجاري الإسرائيلي هذا بين التصدير والاستيراد المسجل قليلاً عبر المدفوعات للعمال الفلسطينيين الذين يعملون في إسرائيل والمستعمرات (نحو 4.3 مليار شيكل). أي أن صافي الفائض الإسرائيلي بلغ نحو 9.1 مليار شيكل خلال العام 2012. ويوضح الشكل 1 أن صافي التبادل التجاري المسجل وتعويضات العمل ارتفع لصالح إسرائيل بشكل مضطرب خلال السنوات الماضية، من 6.4 مليار شيكل في العام 2009، إلى 7.1 مليار شيكل في 2011 ثم إلى 9.1 مليار في العام 2012.

شكل 1: ميزان التبادل التجاري المسجل وتعويضات العمل بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية 2009-2012

(مليار شيكل)



تمثل المبيعات الإسرائيلية التي جرى التبليغ عنها إلى الأراضي الفلسطينية في العام 2012 نحو 5% من إجمالي الصادرات الإسرائيلية (باستثناء الألماس) ونحو 1.7% من الناتج المحلي الإجمالي. أما وتشكل السلع نحو 90% من إجمالي المبيعات، أي 14.8 مليار شيكل، أو نحو 8% من إجمالي الصادرات السلعية لإسرائيل. وبهذا تكون الأراضي الفلسطينية ثاني أكبر مستورد للبضائع السلعية الإسرائيلية بعد الولايات المتحدة (نحو 41 مليار شيكل). وتقول الدراسة أن "هذا الرقم يوحي للوهلة الأولى بأن الاقتصاد الفلسطيني هام للصادرات الإسرائيلية خصوصاً وأن الناتج المحلي الإجمالي لهذا الاقتصاد لا يزيد على 4% من الناتج المحلي الإجمالي لإسرائيل. على أن عدم اليقين الذي يحيط بمصدر بعض البضائع التي تبيعها إسرائيل إلى الاقتصاد الفلسطيني، وتوزعها القطاعي والقيمة المضافة التي يتم تحقيقها من هذه الصادرات، تدل على أن أهمية هذه الصادرات محدودة على الاقتصاد الإسرائيلي".

استمدت الدراسة الأرقام عن قيم التبادل التجاري بين إسرائيل وفلسطين من سجلات مصلحة الضرائب ومن فواتير المقاصة التي يتم استخدامها لحساب وتحويل ضرائب القيمة المضافة بين الطرفين. وتشير الدراسة إلى أن هذا المصدر لأرقام التبادل التجاري يعاني من ثلاثة مشاكل رئيسية:

- أن أرقام فواتير المقاصة لا تتضمن التجارة بالمنتجات الزراعية نظراً لأن هذه المنتجات معفاة من ضريبة القيمة المضافة. ولقد تمكن المؤلف من الحصول على قيم المبادلات الزراعية مباشرة من سجلات وزارة الزراعة الإسرائيلية وليس من فواتير المقاصة.

<sup>47</sup> "Trade links between Israel and the Palestinian Authority". Recent Economic Development, October 2013-March 2014. Bank of Israel <http://www.boi.org.il/he/NewsAndPublications/PressReleases/Documents/heb-137.pdf>

- أن جزءاً كبيراً من التبادل التجاري بين الطرفين لا يتم تسجيله في فواتير المقاصة، مثل المشتريات المباشرة لأهالي الضفة الغربية، بما فيها سكان القدس الشرقية، من السوق الإسرائيلية ومشتريات الإسرائيليين من السوق الفلسطينية<sup>48</sup>. هذا بالإضافة إلى التهريب التجاري.
- أن سجلات فواتير المقاصة لا تسمح بالتمييز بين التصدير الفعلي وبين إعادة التصدير، أي ما إذا كانت البضائع التي تبيعها إسرائيل إلى الفلسطينيين هي منتجات إسرائيلية فعلاً أم أنها بضائع أجنبية مستوردة أصلاً إلى إسرائيل تقوم إسرائيل بإعادة بيعها إلى الفلسطينيين.

وجهدت الدراسة اهتمامها إلى الصعيد الأخير نظراً لأن هدفها الرئيس هو تقدير أهمية التجارة مع الأراضي الفلسطينية بالنسبة للاقتصاد الإسرائيلي.

تصنف فواتير المقاصة التجارية بين إسرائيل وفلسطين حسب نوع الشركة التي تقوم بالاستيراد والتصدير، وليس حسب نوع الشركات التي تقوم بتصنيع البضاعة موضع البحث كما هي العادة في الإحصاءات التجارية الدولية. وعلى الرغم من أن بعض الشركات المصنعة في إسرائيل تقوم بذاتها بالبيع للفلسطينيين إلا أن جزءاً كبيراً من تجارة إسرائيل مع الضفة والقطاع (27% باستثناء الوقود) مسجل على أنه تصدير من شركات تجارية إسرائيلية.

قامت الدراسة بتصنيف صادرات إسرائيل إلى الضفة والقطاع بطريقتين مختلفتين بهدف التوصل إلى تقديرات قصوى ودنيا لأهمية هذه المبيعات على الشركات الإسرائيلية والاقتصاد بشكل عام. يفترض التصنيف الأول أن كامل البضائع التي تقوم الشركات التجارية الإسرائيلية بتصديرها إلى فلسطين هي بضائع مستوردة أصلاً إلى إسرائيل. أي أنها ليست منتجات إسرائيلية. التصنيف الثاني يفترض أن كامل هذه المنتجات هي بضائع إسرائيلية يتم إنتاجها في المصانع الإسرائيلية. واضح إذن أن التصنيف الأول يمثل الحد الأدنى لأهمية السوق الفلسطينية للمصانع الإسرائيلية في حين يمثل التصنيف الثاني الحد الأقصى لهذه الأهمية.

تدل أرقام الجدول 1 أن صادرات القطاع الصناعي الإسرائيلي إلى الأراضي الفلسطينية تراوحت بين 3.3 مليار (حسب التقدير المتدني) أو 9.6 مليار (التقدير الأقصى) في العام 2012. تتكون معظم مبيعات هذا القطاع من مشتقات نפט أو كيميائيات (بين 20% و 37% في التقديرين على التوالي) أو مواد غذائية بين (35% و 21%). ولكن مبيعات هذين الفرعين الصناعيين إلى الأراضي الفلسطينية لا تتجاوز 4.1% من مبيعات فرع المشتقات النفطية و 3.4% من إجمالي مبيعات فرع المنتجات الغذائية في إسرائيل حسب التقدير الأقصى (أنظر الجدول 1). ويبدو أن الاستثناء الوحيد بالنسبة لأهمية السوق الفلسطينية هو في فرع منتجات الأخشاب حيث يتحقق نحو 19% من إجمالي إيرادات هذا الفرع من التصدير إلى السوق الفلسطينية حسب افتراضات التقدير الأقصى. وللتذكير فقط نعيد التأكيد بأن هذا التقدير يفترض أن كامل الأخشاب التي تبيعها إسرائيل إلى فلسطين هي من إنتاج إسرائيل ذاتها وليست أخشاب مستوردة من الخارج أصلاً.

#### المحتوى التقني للصادرات

توصلت الدراسة إلى أن صادرات إسرائيل إلى الأراضي الفلسطينية هي صادرات ذات محتوى تقني متدن (59% من صادرات المنتجات المصنعة) أو متدني متوسط (14% من الصادرات المصنعة). أما صادرات التكنولوجيا الرفيعة فإنها لا تزيد على 3% من إجمالي المبيعات الإسرائيلية المصنعة إلى السوق الفلسطينية. بالمقابل فإن 45% من إجمالي الصادرات إسرائيل المصنعة إلى العالم الخارجي هي صادرات ذات تكنولوجيا رفيعة و 7% فقط ذات تكنولوجيا متدنية. وفي الواقع أن الأراضي الفلسطينية تستقبل نحو 17% من إجمالي صادرات إسرائيل ذات التكنولوجيا المتدنية. إن تركيز التصدير الإسرائيلي إلى الأراضي الفلسطينية في مجال الكهرباء والماء ومشتقات النفط والمواد الغذائية (أنظر الجدول 1) يفسر إلى حد بعيد سبب انخفاض المحتوى التكنولوجي في هذه الصادرات.

<sup>48</sup> تذكر الدراسة أن سلطة النقد الفلسطينية قدرت مشتريات الفلسطينيين المقيمين في إسرائيل المباشرة من أسواق الضفة بنحو 1.2 مليار شيكل في العام 2011.

جدول 1: أهمية السوق الفلسطينية للاقتصاد الإسرائيلي حسب تصنيف الصادرات المسجلة

التصنيف الثاني (الأقصى)			التصنيف الأول (الأدنى)			
نسبة من إيرادات القطاع %	نسبة من الإجمالي %	مبيعات لفلسطين (مليون شيكل)	نسبة من إيرادات القطاع %	نسبة من الإجمالي %	مبيعات لفلسطين (مليون شيكل)	
1.0	100	16,467	1.0	100	16,467	إجمالي الصادرات
4.3	9.9	1,638	2.3	5.4	885	منتجات زراعية وأسماك
2.4	85.6	9,648	0.8	20.4	3,363	صناعة ومحاجر
3.4	12.5	2,052	2.0	7.2	1,189	- مواد غذائية مصنعة
6.7	3.2	529	3.7	1.7	288	- مشروبات وسجائر
19.0	2.3	385	5.8	0.7	117	- منتجات أخشاب
4.1	1.9	309	3.5	1.6	266	- ورق ومنتجات ورقية
4.1	22.2	3,651	0.8	4.1	675	- مشتقات نפטية وكيميائية
7.3	19.8	3,254	7.2	19.3	3,181	كهرباء وماء وخدمات مجاري
	18.9	3,119		18.5	3,046	- كهرباء
	0.8	135		0.8	135	- ماء ومجاري
0.2	1.5	253	0.1	0.9	142	تشبيد
0.0	0.0	7	0.3	1.0	172	تجارة سيارات جملة ومفرق وتصليح
0.0	0.0	1	1.6	43.1	7,100	تجارة جملة ومفرق
				16.8	2,759	- تجارة وقود جملة ومفرق
0.7	3.2	520	0.7	3.2	520	نقل وتخزين وبريد
3.1	4.6	752	3.1	4.6	752	خدمات مالية وتأمين
0.1	2.1	352	0.1	2.1	352	غيرها

#### القيمة المضافة للصادرات

قامت الدراسة أيضاً بحساب القيمة المضافة (مجموع الأرباح والأجور والضرائب) التي تخلقها الصادرات الإسرائيلية إلى الأراضي الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي. ووجدت الدراسة أن إجمالي القيمة المضافة هذه تتراوح بين 6.1 مليار شيكل (حسب التقدير المتدني) و8.9 مليار شيكل (حسب التقدير الأقصى). وهذه القيم لا تمثل أكثر من 0.8% (حسب التقدير المتدني) و1.2% (حسب التقدير الأقصى) من قيمة الإنتاج في إسرائيل في العام 2012. ويلاحظ أن نسبة القيمة المضافة إلى إجمالي قيمة المبيعات (حسب التقدير الأقصى) تبلغ 54% في صادرات إسرائيل إلى الأراضي الفلسطينية، مقارنة مع نسبة أعلى تبلغ 68% بالنسبة لصادرات إسرائيل إلى بقية أنحاء العالم. ويعود السبب في هذا إلى انخفاض القيمة المضافة في تكرير النفط (11%) وارتفاع حصة منتجات النفط المكررة في صادرات إسرائيل إلى فلسطين (أنظر الجدول 2).

جدول 2: إجمالي القيمة المضافة للصادرات الإسرائيلية إلى الأراضي الفلسطينية (2012)

مليون شيكل

التصنيف الثاني (الأقصى)	التصنيف الأول (الأدنى)	
8,888 (1.2% من قيمة الإنتاج)	6,084 (0.8% من قيمة الإنتاج)	إجمالي الصادرات
1,345	716	- الزراعة والأسماك
4,038	2,026	- الصناعة والمحاجر
1,925	1,883	- كهرباء وماء
414	414	- نقل وتخزين
163	137	- اتصالات ومعلومات
747	747	- خدمات مالية وتكنولوجية

## صندوق 12: ادخال النشاطات غير المشروعة في حساب الناتج المحلي الإجمالي

أعلن جهاز الإحصاء الوطني في إيطاليا (Istat) أنه سوف يباشر في مطلع شهر تشرين الأول 2014 بأخذ قيم المخدرات والكحول والسجائر المهربة، بالإضافة إلى الدعارة والسمسرة غير الشرعية، بالاعتبار عند حساب قيمة الناتج المحلي الإجمالي في البلاد. ولقد أثار هذا القرار موجة من ردود الفعل بين مراكز الإحصاء في دول العالم. وأعاد هذا القرار إلى الأذهان القرار الذي اتخذته مركز الإحصاء الإيطالي ذاته عام 1987 عندما قرر في الماضي تضمين قيم "النشاطات السوداء" (أي الأعمال المشروعة ولكن التي لا يتم التبليغ عنها إلى مصلحة الضرائب) في حساب الناتج المحلي الإجمالي. ولقد أدى القرار المذكور إلى رفع قيمة الناتج المحلي الإجمالي لإيطاليا آنذاك بمقدار 18%، وهو ما نتج عنه أن أصبحت إيطاليا رابع أكبر اقتصاد في العالم الغربي متقدمة على بريطانيا. ولكن قيمة الناتج المحلي تدهورت نسبياً بعد عقدين من سوء الإدارة الاقتصادية، وعادت إيطاليا إلى مراكز متأخرة على سلم قيمة الناتج المحلي بين دول العالم الآن.<sup>49</sup>

وفي الواقع أن قرار إيطاليا القديم والجديد لا يفعل أكثر من الالتزام بتطبيق المعايير الدولية لحساب الناتج المحلي. إذ أن قواعد نظام الحاسب الأوروبي (ESA) تنص على أن كافة النشاطات والصفقات "التي تتم برضى طرفي الصفقة" يجب أن تسجل في الحسابات القومية، سواء كانت هذه النشاطات قانونية أم لا. ولكن النظام هذا لم يحدد الطريقة التي يتوجب فيها حساب قيم المخدرات والسجائر المهربة وغيرها من النشاطات غير الشرعية. وهذا هو السبب الذي يحول دون أن تلتزم الدول بالتعليمات وتأخذ هذه النشاطات بالاعتبار عند حساب الناتج المحلي الإجمالي.

ومن المعلوم أن تحديد قيمة الناتج المحلي الإجمالي أمر مهم بشكل خاص في الاتحاد الأوروبي لأن قيمة الناتج هذا تحدد مقدار مساهمة كل دولة في موازنة الاتحاد ومقدار المساعدات التي تحصل عليها كل دولة. ولذلك فإن نظام الحساب الأوروبي يسعى جاهداً إلى توحيد أنظمة الحساب في الدول المختلفة للاتحاد حتى تصبح قابلة للمقارنة فيما بينها بشكل يعكس الواقع الفعلي. ويقدر الخبراء أن إدخال النشاطات غير الشرعية في الحساب يمكن أن يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي في فرنسا مثلاً بمقدار 3.2%، وهو ما يعادل النمو الذي يمكن أن يتحقق في الاقتصاد الفرنسي خلال سنتين أو ثلاثة على ضوء معدلات النمو الحالية. بالمقابل، فإن مركز الإحصاء الوطني للمملكة المتحدة أعلن أن إدخال النشاطات غير الشرعية في الحساب لن يؤدي إلى زيادة ملحوظة في الناتج المحلي البريطاني<sup>50</sup>. وعلى الرغم من اعتراف (Istat) بصعوبة قياس النشاطات غير الشرعية، إلا أن خبراء المركز يقولون أن إيطاليا كانت رائدة في حساب "النشاطات السوداء" وإدخالها في حساب الناتج المحلي في الماضي، لذلك فإن الأمر ليس مستحيلاً. ويسود الترقب الآن في مختلف مراكز الإحصاء الأوروبية لدراسة ما سوف يفعله مركز الإحصاء الإيطالي ولتقدير ما إذا كان بالإمكان تعميم التجربة الإيطالية في بقية أنحاء القارة الأوروبية لا بل في العالم كله.

والموضوع مهم مبدئياً للدول النامية أيضاً، بما فيها الأراضي الفلسطينية، ذلك لأن الأمر يتعلق عملياً بأساليب وتقنيات حساب نشاطات القطاع غير المنظم والسوق السوداء وإدخال تقديرات انتاجها في الناتج المحلي الإجمالي. ومن المعلوم أن مثل هذه النشاطات واسعة الانتشار في الدول الفقيرة.

<sup>49</sup> نطرقنا في عدد سابق من "المراقب" إلى قرار إدخال الإنفاق على الأعمال الفنية وجهود البحث العلمي في حساب الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما أدى إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة بمقدار 3.6% وإسرائيل بمقدار 7%، (انظر المراقب عدد 34، تشرين ثاني 2013).

<sup>50</sup> أنظر مجلة الايكونومست، عدد 31 أيار، 2014.

## المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة للأعوام 2000 - 2013

المؤشر*	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
السكان (في منتصف العام، ألف نسمة)														
الأراضي الفلسطينية	3,053.3	3,138.5	3,225.2	3,314.5	3,407.4	3,508.1	3,612.0	3,719.2	3,825.5	3,935.25	4,048.4	4,169	4,293	4,421
الضفة الغربية	1,943.7	1,992.6	2,042.3	2,093.4	2,146.4	2,203.7	2,262.7	2,323.5	2,385.2	2,448.4	2,513.3	2,580	2,649	2,719
قطاع غزة	1,109.7	1,145.9	1,182.9	1,221.1	1,261.0	1,304.4	1,349.3	1,395.7	1,440.3	1,486.8	1,535.1	1,589	1,644	1,702
سوق العمل														
عدد العاملين (ألف شخص)	600	505	477	564	578	603	636	690	667	718	745	837	858	885
نسبة المشاركة (%)	41.5	38.7	38.1	40.3	40.4	40.4	41.0	41.7	41.2	41.6	41.1	43	43.4	43.6
معدل البطالة (%)	14.1	25.2	31.3	25.6	26.8	23.5	23.7	21.7	26.6	24.5	23.7	20.9	23.0	23.4
- الضفة الغربية	12.2	21.6	28.2	23.7	22.8	20.4	18.8	17.9	19.7	17.8	17.2	17.3	19.0	18.6
- قطاع غزة	18.9	34.0	37.9	29.1	35.3	30.3	34.8	29.7	40.6	38.6	37.8	28.7	31.0	32.6
الحسابات القومية (بالأسعار الثابتة، سنة الأساس 2004) مليون دولار														
(أسعار الثابتة، سنة الأساس 2010)														
الناتج المحلي إجمالي	4,146.7	3,810.8	3,301.4	3,800.5	4,198.4	4,559.5	4,322.3	4,554.1	4,878.3	5,239.3	5,724.5	6,421.4	6,797.3	11,906.9
ن.م.ح للفرد (دولار)	1,460.1	1,303.5	1,097.2	1,227.3	1,317.0	1,387.2	1,275.4	1,303.2	1,356.3	1,415.2	1,502.1	1,635.2	1,679.3	2,855.1
الإنتفاق الأسري	3,981.3	3,884.5	3,589.7	4,088.9	4,400.3	4,467.5	4,197.5	4,591.2	4,851.9	5,229.4	5,204.0	5,713.0	6,436.8	9,828.9
الإنتفاق الحكومي	1,080.3	1,003.7	930.3	886.4	1,048.9	833.3	870.4	892.7	995.9	1,159.5	1,322.3	1,772.2	2,027.1	2,987.5
إنفاق المؤسسات غير الهادفة للربح	135.1	164.1	184.3	200.4	152.3	196.7	189.0	185.9	290.9	305.5	270.2	264.3	260.2	346.2
التكوين الرأسمالي الإجمالي	1,386.7	992.3	841.7	1,063.0	1,022.3	1,265.7	1,347.2	1,122.9	1,060.5	1,137.3	1,090.5	1,066.8	1,074.0	2,654.8
ميزان المدفوعات** (مليون دولار)														
الصادرات السلعية		339	282	318	348	378	378	562	569	631	666	1,525	1,250	1,675
الواردات السلعية		1,980	1,507	1,782	2,300	2,613	2,738	3,280	3,511	4,136	4,319	6,188	6,134	6,122
صافي الميزان السلعي		(1,641)	(1,224)	(1,464)	(1,952)	(2,236)	(2,352)	(2,718)	(2,942)	(3,504)	(3,653)	(4,663)	(4,884)	(4,447)
الصادرات الخدمية		117	103	154	192	202	179	252	357	579	831	686	649	608
الواردات الخدمية		603	600	475	519	451	455	634	698	931	1,143	948	1,032	1,038
صافي الميزان الخدمي		(486)	(497)	(320)	(327)	(249)	(275)	(382)	(342)	(352)	(312)	(262)	(353)	(430)

2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	المؤشر*
(1,317)	(2,815)	(2,430)	(691)	(713)	530	(467)	(944)	(1,020)	(1,334)	(854)	(452)	(875)		الحساب الجاري
أسعار الصرف والتضخم														
3.61	3.85	3.578	3.739	3.929	3.567	4.110	4.454	4.482	4.478	4.550	4.742	4.208	4.086	متوسط سعر صرف الدولار مقابل الشيكال
5.09	5.43	5.050	5.275	5.542	5.042	5.812	6.292	6.317	6.307	6.417	6.674	5.928	5.811	متوسط سعر صرف الدينار مقابل الشيكال
1.72	2.78	2.88	3.75	2.75	9.9	1.9	3.8	4.1	3.0	4.4	5.7	1.2	2.8	معدل التضخم (%)
المالية العامة (مليون دولار، على الأساس النقدي)														
2,320	2,240	2,176	1,900	1,548	1,780	1,616	722	1,370	1,050	747	290	273	939	صافي الإيرادات المحلية
3,250	3,047	2,961	2,983	2,920	3,273	2,567	1,426	1,994	1,528	1,240	994	1,095	1,199	التفقات الجارية
168	211	296	275.1			310	281	287	0	395	252	340	469	التفقات التطويرية
(931)	(807)	(785)	(1,083)	(1,342)	(1,493)	(951)	(704)	(624)	(478)	(493)	(704)	(822)	(260)	فائض/ عجز الموازنة الجاري (قبل المنح)
1,358	932	978	1,277	1,402	1,763	1,322	1,019	636	353	620	697	849	510	إجمالي المنح والمساعدات
259	(86)	(103)	(81)	(144)	270.2	61	34	(275)	(125)	(268)	(259)	(313)	(219)	فائض/ عجز الموازنة الكلي (بعد المنح)
2,376	2,483	2,213	1,883	1,736	1,406	1,439	1,494	1,602	1,422	1,236	1,090	1,191	795	الدين العام
القطاع المصرفي (مليون دولار)														
11,195	9,799	9,110	8,590	7,893	5,645	7,004	5,772	5,604	5,101	4,728	4,278	4,430	4,593	موجودات/ مطلوبات المصارف
1,362	1,258	1,182	1,096	910	857	702	597	552	315	217	187	206	242	حقوق الملكية
8,306	7,484	6,973	6,802	6,111	5,847	5,118	4,216	4,190	3,946	3,625	3,432	3,398	3,508	الودائع لدى المصارف
4,480	4,122	3,483	2,825	2,109	1,829	1,705	1,843	1,788	1,417	1,061	942	1,186	1,280	التسهيلات الائتمانية

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية.

- \* كافة البيانات، عدا السكان والعمل، تستثني ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل بعد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.
- \*\* أرقام التجارة الخارجية مأخوذة من تقديراتها في ميزان المدفوعات الذي يعده الجهاز المركزي للإحصاء بالتعاون مع سلطة النقد الفلسطينية.
- \*\*\* بحسب معدل التضخم على أساس مقارنة متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سنة المقارنة مع متوسطها في السنة السابقة.
- الأرقام بين الأقواس هي أرقام سالبة.